مجلة الأحقاف

للعلوم الاجتماعية

مجلة الأحقاف
للعلوم الاجتماعية
Al- Ahgaff Journal of Social Science

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن
مركز بحوث حضرموت
جامعة الأحقاف

E-ISSN
3106-9053

العدد 2

يناير
2026

نصف
سنوية

- العهدة العمرية: قراءة تأويلية
  د. عبده يحى صالح الدباني
  د. أحمد هادي باحارثة
- العلاقات الحضرمية العمانية في القرن التاسع عشر
  د. بكيل محمد الكليبي
- واقع الحوكمة الشرعية وتحديات تطبيقها في المصارف الإسلامية اليمنية
  د/ محمد سالم عبدالله بخضر
- العلاقة بين مراجعة النظير وجودة التدقيق الخارجي: دراسة استكشافية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في اليمن
  د. طارق أحمد الجمعي

مجلـة الأحقـاف
للعلـوم الاجتماعيــة

مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن
مركز بحوث حضرموت
جامعة الأحقاف

مجلة الأحقاف للعلوم الاجتماعية
مجلة نصف سنوية علمية محكمة

العدد الثاني
يناير ٢٠٢٦

أعضاء هيئة التحرير

البروفيسور/ صادق عمر مكنون	رئيس التحرير
د. أحمد هادي باحارثة	نائب رئيس التحرير
د. هاشم علوي مقيبل	مدير التحرير
أ. محمد سالم البوري	سكرتير التحرير

الناشر
مركز بحوث حضرموت بجامعة الأحقاف
اليمن - حضرموت

موقع المجلة على الرابط الآتي
http://ahgaff.edu/mag-centers/magz-soh.aspx

معايير التحكيم لقبول النشر في مجلة الأحقاف للعلوم الاجتماعية

١- مطابقة البحث للتنسيقات المعمول بها في المجلة.

٢- دفع رسوم النشر وهي للبحث من داخل الجمهورية اليمنية (٤٠٠٠٠) ريال يمني، ومن خارج الجمهورية اليمنية (١٢٠) دولار أمريكي .

٣- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.

٤- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.

٥- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد مستند Microsoft Word غير مقفل أو محمي بكلمة سر.

٦- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل ٢,٥ سم.

٧- أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث ٣٠ صفحة وأن لا يقل عن ١٥ صفحة.

٨- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات.

٩- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.

١٠- النشر في المجلة يكون باللغة العربية.

١١- -يجب أن يكون البحث مكتمل العناصر.

١٢- عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية.

١٣- ملخص البحث لا يزيد على ٢٥٠ كلمة ولا يقل عن ١٠٠ كلمة باللغتين العربية والانجليزية.

١٤- الكلمات المفتاحية للملخصين بين ٥ و ٨ كلمات باللغتين العربية والانجليزية.

١٥- يجب أن تتضمن المقدمة: مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وأجزاء ومحتويات البحث.

١٦- يجب أن يحتوي البحث على خاتمة وقائمة مراجع.

١٧- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث Sakkal Majalla حجم (١٨) غامق.

١٨- متن البحث يكتب بخط Sakkal Majalla حجم (١٤) والهامش بنفس الخط بحجم (١٢).

١٩- المسافة بين السطور ١,١٥

٢٠- يشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام تسلسلية كل صفحة على حدة، وتوضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا : (١)

٢١- يرفق الباحث بحثه بسيرته الشخصية مختصرة يبين فيها درجته العلمية والجهة التابع لها وبريده الالكتروني.

٢٢- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي تعتمده المجلة.

- الكتب:
- باللغة العربية:

اسم المؤلف عنوان الكتاب رقم الصفحة والجزء.

- الآية القرآنية:

(تكتب وفق الرسم العثماني) يشار إلها في الحاشية كالآتي:

اسم السورة يتبعه نقطتان: ثم رقم الآية [النساء: ٥٥] .

- الحديث الشريف:

اسم المؤلف أو الشهرة اسم المصنف اسم الكتاب / الباب رقم الجزء / الصفحة، رقم الحديث.

- المخطوطة غير المحققة:

اسم المؤلف، عنوان المخطوطة، الصفحة نوعها أصلية أم مصورة.

- باللغة الانجليزية:

اسم المؤلف أو عائلته، عنوان الكتاب، رقم الصفحة والجزء مثال:

(1)Roy, Gaza Strip (p.33)

- الدوريات والصحف والمجلات:

اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان الدراسة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.

- إذا كان المرجع رسالة علمية:

الاسم، سنة النشر، عنوان الرسالة، اسم الجامعة، مكان النشر، رقم الصفحة.

- إذا كان المرجع مقال من دورية علمية تصدر على الانترنت:

الاسم سنة النشر عنوان البحث (النسخة الالكترونية) اسم المجلة، رقم المجلد أن وجد العدد، رقم الصفحة .

- اذا كان المرجع مصدراً الكترونيا على الشبكة:
- اسم المؤلف أو الكاتب، (سنة النشر + يوم + شهر)، عنوان المقال، تاريخ الاطلاع، الموقع، عنوان الموقع، مثل:
- إيهاب برهم (٢٠١٥م، ٢٠ مايو)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مفهوم أمي. تاريخ الاطلاع: ٢٣ مايو ٢٠١٥م، الموقع: http//www.altareekh.com
- . إذا كان المرجع مقطع فيديو على الانترنت:
- اسم المنتج، شركة الانتاج سنة الانتاج، عنوان المقطع، تاريخ الاطلاع، عنوان الموقع.
- إذا كان المرجع مدونة:
- الاسم، تاريخ النشر، تم الاسترجاع من المرابط الاتي : www.
- في حالة عدم معرفة :
- مكان النشر يكتب: (د.م)
- اسم الناشر: (د.ن)
- بدون رقم الطبعة: (د.ط)
- بدون تاريخ نشر : (د.ت)
- ترتب قائمة المراجع أبجدياً حسب أسماء المؤلفين .
- يتم ترتيب المراجع كما يلي:

الاسم، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، بلد النشر، سنة النشر.

المحتويــات

المقدمة _____ ٧

العهدة العمرية: قراءة تأويلية _____ ٩

د .عبده يحيى صالح الدباني - د. أحمد هادي باحارثة

العلاقات الحضرمية العمانية في القرن التاسع عشر _____ ٣٦

د. بكيل محمد الكليبي

و اقـــــــع الحـــوكمـــــة الشـــــرعيــة وتحديـــــات تطبيقهـــا

في المصارف الإسلامية اليمنية _____ ٧٣

د. محمد سالم عبدالله بخضر

العلاقة بين مراجعة النظيروجودة التدقيق الخارجي: دراسة استكشافية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في اليمن _____ ٩٦

د. طارق أحمد عبده الجماعي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، ورفع بالعلم أقوامًا، وجعل البحث العلمي طريقًا إلى النهوض والرقي، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّ مجلة الأحقاف للعلوم الاجتماعية، الصادرة عن مركز بحوث حضرموت بجامعة الأحقاف، أن تقدّم لقرّائها الكرام العدد الثاني من هذه المجلة العلمية المحكمة، التي تسعى إلى الإسهام الفاعل في تطوير المعرفة في مجالات العلوم الاجتماعية، وتوفير منبر أكاديمي جاد للحوار العلمي البنّاء بين الباحثين والمهتمين بالشأن الاجتماعي والثقافي.

ويأتي صدور هذا العدد في ظل تطور نوعي تشهده المجلة، إذ حصلت بفضل الله وتوفيقه على الرقم المعياري الدولي (ISSN)، وهو اعتراف علمي يسهم في تعزيز حضورها ضمن الدوريات العلمية المحكمة، ويفتح أمامها آفاقًا أوسع للانتشار العلمي والبحثي على المستويين المحلي والدولي.

يتضمن هذا العدد مجموعة من الأبحاث والدراسات المحكمة التي تنوّعت موضوعاتها بين الاجتماعي والتاريخي والثقافي والتربوي والاقتصادي، وقد التزمت جميعها بالمعايير الأكاديمية الصارمة التي تعتمدها المجلة، بما يعكس مستوى الوعي العلمي والجهد البحثي المتنامي لدى الباحثين المشاركين.

وإذ يواصـل مركز بحوث حضـرموت جهوده في دعم الباحثين وتشـجيع الدراسـات الجادة، فإنه يؤكد أن هذه المجلة ما هي إلا ثمرة من ثمار مشـروع الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية الفكر العلمي والمعرفي في اليمن والعالم العربي والإسلامي.

نسـأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خدمة العلم وأهله، وأن يجعل هذا العمل لبنة في صـرح المعرفة الإنسـانية، ومنبرًا علميًّا يعبّر عن روح حضـرموت وعمقها الثقافي والعلمي عبر العصور.

والله ولي التوفيق.

كتبه

البروفيسور / صادق عمر مكنون

رئيس التحرير

جمادى الثانيه ١٤٤٧ – ديسمبر ٢٠٢٥

العهدة العمرية: قراءة تأويلية

د .عبده يحيى صالح الدباني
رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية عدن – جامعة عدن
د. أحمد هادي باحارثة .. الأستاذ المساعد بكلية مجتمع الريان- المكلا

الملخص:

فتح الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مدينة القدس صلحًا، أسفر عن كتابة موثق بينه وبين سكان القدس سمي بالعهدة العمرية، اعتبر مثالا لفضيلة التسامح الديني، بين الأديان من طرف المسلمين المنتصرين الذين لم يطغهم نصرهم فيبغوا على أتباع الديانات الأخرى من النصارى ولا اليهود، وبقراءة النص تأويلا يتكشف طبيعة الخطاب الذي صيغت به العهدة سواء في مفرداته أو عباراته، أو بنائه الأسلوبي بمختلف وسائله الصرفية أو التركيبية أو التعبيرية بما يخدم مضمون العهدة ورسالتها.

الكلمات المفتاحية:

عمر بن الخطاب، العهدة العمرية، القدس، التسامح الديني، التأويل

The ʻUmari Covenant: An Interpretive Reading

Dr. Abdu Yahya Saleh Al-Dabbani

Head of the Department of Arabic Language, College of Education,

Aden – University of Aden

Dr. Ahmad Hadi Baharithah

Assistant Professor. Al-Ravvan Community College

Abstract:

The second Caliph, the Commander of the Faithful, Omar bin Al-Khattab, conquered the city of Jerusalem through a peace treaty, which resulted in the writing of a document between him and the residents of Jerusalem called the Pact of Omar, which was considered an example of the virtue of religious tolerance between religions on the part of the victorious Muslims who were not overwhelmed by their victory to transgress against the followers of other religions, Christians or Jews. By reading the text with interpretation, the nature of the discourse in which the pact was formulated is revealed, whether in its vocabulary or phrases, or its stylistic structure with its various grammatical, syntactic or expressive means, in a way that serves the content of the pact and its message.

Keywords:

ʻOmar ibn al-Khatab, Omari Covenant (al-Uhda al-Umariyya), Jerusalem, religious tolerance, interpretation.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في توثيق نسبة هذه العهدة للخليفة عمر بن الخطاب عقب فتحه مدينة القدس، ثم في استنباط النواحي الجمالية بما يناسب حالة النثر في عصر صدر الإسلام ولاسيما في صياغة العهود والوصايا.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية البحث في ما لمدينة القدس من حضور مركزي في المعتقد لجميع الأديان الرسالية ختاما بناسخها دين الإسلام الذي بسط نفوذه الروحي إليها مبكرا بمسرى الرسول إلى مسجدها المقدس حتى قبل هجرته إلى المدينة المنورة نفسها، وإمامته لجميع الأنبياء هناك، وما لأهمية العهدة العمرية بعد وصول النفوذ السياسي والعسكري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، فضلا عما تعانيه القدس ومسجدها الأقصى من تحديات مستمرة تبدو في ذروتها في الصراع الحالي في المنطقة العربية.

أهدافها الدراسة:

- بيان أهمية القدس في الإسلام واهتمامه بأوضاعها الدينية شعائر ومقدسات.
- بيان الآلية التي رسمتها العهدة العمرية لرعاية أوضاع القدس الدينية والاجتماعية.
- بيان الصورة الأدبية في صياغة العهدة وأسلوبها بما يتوافق مع خصائص النثر في العصر الإسلامي.
- بيان الدلالات المعنوية السامية في نص العهدة من خلال محتوى المضمون أو صياغة الأسلوب.

منهج البحث:

جمع عدة مناهج ما بين وصفي وتاريخي وتحليلي.

الدراسات السابقة:

حظيت العهدة بعدد من الدراسات التي تناولتها من عدة نواح مضمونا وأسلوبا أدبا وتاريخا وقانونا ونحو ذلك، في أبحاث مستقلة مفردة، أو ضمن كتب تناولت العصر الذي وقعت فيه، ولعل من أبرزها كتاب تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، لمؤلفه د محمد سهيل طقوش، وكتاب تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها حتى الحروب الصليبية، د/شفيق جاسر. ومن الأبحاث المفردة بحث نصوص العهدة العمرية بين المحدثين والمؤرخين (مقارنة وتحليل)، رمضان إسحاق الزيان، في المجلة الدولية للدراسات الإسلامية (٢٠٢١)، وبحثه الآخر روايات العهدة العمرية دراسة توثيقية في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة (٢٠٠٦). وبحث قراءة في العهدة العمرية، للدكتور عزت محمود فارس، بمجلة جامعة دمشق (٢٠١٠)، واهتم بالجانب اللغوي لنص العهدة برواية الطبري وخلص إلى حرصه على الألفاظ الأكثر صراحة ووضوحا حرصا على الإفهام ووضوح المطلوب، مع وفرة الفعل بشقيه الأمر للتبليغ والمضارع للثبات والديمومة مع وحدة الموضوع.

مصطلحات البحث:

العهدة في اللغة والاصطلاح:

(العهد) الأمان، واليمين، والموثق، والذمة، والحفاظ، والوصية، وعهد إليه من باب فهم أي أوصاه. ومنه اشتق (العهد) الذي يكتب للولاة. و(العهدة) كتاب الشراء. و(المعاهد) الذمي [١].

والعهدة: مشترك قد تطلق على الصك الذي هو ملك البائع. وقد تطلق على العقد؛ لأن العهدة من العهد كالعقدة من العقد، والعقد والعهد واحد. وقد تطلق على

(١) انظر معجم مختار الصحاح ٢٢٠

حقوق العقد؛ لأنها من ثمراته. وقد تطلق على الدرك وهو تسليم الثمن عند استحقاق المبيع. وقد تطلق على خيار الشرط [٢].

والعهد: الذي يتعاهد الأمور، والعهد: العلم، يقال هو قريب العهد بكذا قريب العلم به، والعهد: الوصية، والعهد: الميثاق، والعهد: الزمان [٣].

وفي لسان العرب: العهد: كل ما عوهد الله عليه، وكل ما بين العباد من المواثيق فهو عهد، والعهد: الوصية، ومنه قوله تعالى: {أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ}، يعني الوصية والأمر، والعهد: الميثاق واليمين، والعهدة: كتاب الحلف والشراء، والعهد: الأمان، والاشتراط [٤] .

أما المعنى الاصطلاحي المستنبط من الاستخدام في هذا النص فهو: الاشتراط، والوصية، والأمان، والضمان، واليمين.

العمرية:

نسبة إلى الخليفة العادل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه؛ لأنه هو من أجرى ذلك العهد لفتح مدينة القدس صلحًا وأمن أهلها على مختلف شؤونهم في بلدتهم.

العهدة العمرية:

كتاب عهد وأمان نص عليه الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لأهل مدينة إيلياء القدس، عند فتح الصحابة لها إبان الفتوحات الإسلامية، وعدت من أهم وثائق فلسطين ومدينة القدس، ومن أبرز النصوص الدالة على طبيعة العلاقة بين الأديان. وعبارة العهدة العمرية اصطلاح تداولته الكتابات حديثا [٥].

---

(٢) انظر معجم دستور العلماء ٢/٢٧٤

(٣) انظر معجم الوسيط : مادة : عهد

(٤) انظر لسان العرب لابن منظور : مادة : عهد

(٥) انظر معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/١٥٦٩

القراءة التأويلية:

يعد التأويل آلية لسبر أغوار النصوص، فهو تقدير للكلام وتفسيره، وكذلك بحث عن المعاني الخفية وراء المعاني الظاهرة في الكلام [٦].

محتوى البحث:

تتناول هذه الدراسة عهدة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل بيت المقدس غداة فتحها في السنة الخامسة عشرة للهجرة.

وتسعى الدراسة إلى قراءة هذه العهدة التاريخية قراءة تأويلية عميقة باعتبار التأويل آلية لسبر أغوار النصوص، فهو تقدير للكلام وتفسيره، وكذلك بحث عن المعاني الخفية وراء المعاني الظاهرة في الكلام؛ وقد استعانت الدراسة كذلك ببعض أدوات القراءة الثقافية.

هذه العهدة تحظى بقيمة تاريخية ودينية وإنسانية وحقوقية، وهي ليست مقطوعة الصلة بالعصر الراهن؛ لأنها جمعت بين الأصالة والمعاصرة، فلا تزال علاقة الإسلام بالآخر بحاجة إلى البحث والتوضيح على ما علق بها من تطرف الذات وتهم الآخر، من هنا يستمد هذا البحث المتواضع أهميته، والحق أن هذه العهدة قد نالت بعض اهتمام الدارسين في القديم والحديث نظرا لما انطوت عليه من مبادئ خالدة لكننا هنا سنحاول التميز عمن سبقنا من الدارسين والإضافة إلى ما استنبطوه من نصها الفريد الموجز.

قدوم عمر إلى بيت المقدس:

استمد الفاتحون في الشام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على أهل فلسطين، بعد أن استعصى فتح القدس على عمرو بن العاص، فقرر الخروج من المدينة ممدا لهم، ليشهد بنفسه فتح بيت المقدس، وسار نحو الشام حتى بلغ منطقة

(٦) انظر المسرح والتلقي ٢٤٨

الجابية، وهي قرية قريبة من دمشق بناحية الجولان [٧]، فانضم عمرو إليه، وقيل: كان سبب قدوم عمر إلى الشام أن أبا عبيدة ابن الجراح وهو كان محاصرا بيت المقدس، وكان قد أمر عمر بتوليته على الجيش والشام، طلب أهل القدس منه أن يصالحهم على صلح ما تمكنوا من فتحه من مدن الشام، على أن يكون المتولي للعقد عمر بن الخطاب، فكتب إليه بذلك [٨]، فسار عن المدينة، وربما أنهم طلبوا ذلك بعد علمهم بوجود عمر قريبا منهم بالجابية، أو اختاروا الصلح فيما بينهم عند وصولهم خبر مسير عمر إلى الشام، فضلا عما استقر في علمهم من صفة عمر وأن الفتح سيكون على يديه، فشهد الكتاب معهم في تلك المنطقة، حسب رواية الطبري: صالح عمر أهل إيلياء بالجابية، وكتب لهم [٩]، وفي رواية الواقدي: أن عمر كان قد قرب من سور القدس ووقف بإزائه، وعليه البترك، فتكلم أبو عبيدة: يا هؤلاء هذا أمير المؤمنين قد أتى، فمسح البترك عينه ونظر إليه وزعق بأعلى صوته: هذا والله الذي نجد صفته ونعته في كتبنا، ومن يكون فتح بلادنا على يديه بلا محالة، ثم اتجه لأهل بيت المقدس بالقول: يا ويحكم انزلوا إليه واعقدوا معه الأمان والذمة؛ هذا والله صاحب محمد بن عبد الله. فنزلوا مسرعين، وكانوا قد ضاقت أنفسهم من الحصار، ففتحوا الباب وخرجوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه العهد والميثاق والذمة، ويقرون له بالجزية [١٠]. ثم دخل إلى المدينة في اليوم التالي، ودخل المسجد من الباب الذي دخل منه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليلة الإسراء [١١].

(٧) انظر معجم البلدان ٩١/٢

(٨) انظر الأنس الجليل ٢٤٩

(٩) انظر تاريخ الطبري ٦٠٩/٣

(١٠) انظر فتوح الشام ٢٣٣

(١١) انظر محض الصواب ٤٣٥/٢

نص العهدة:

نص العهدة: (من تاريخ الطبري) [١٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم، حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعدوا عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة خمس عشرة.

(١٢) انظر تاريخ الطبري ٦٠٩/٣

التوثيق:

تتباين روايات المصادر الحديثية والتاريخية التي تتحدث عن كتاب عهد واتفاق، والبحث فيها هو جزء مهم في فهم مضمون العهدة العمرية، وهي وثيقة الصلح التي أعطيت إلى سكان بيت المقدس، والعصر الذي دونت فيه، ويمكن تصنيف روايات المصادر إلى قسمين: قسم لا يذكر نصًا للمعاهدة، وإنما يذكر فحواها ويشير إلى مضمونها، وقسم يذكر نص المعاهدة.

القسم الأول:

أسبق روايات هذا القسم ما رواه المؤرخ الواقدي (ت ٢٠٧)، حيث روى روايتين بشأن الصلح، فقال في الأولى: إنه لما قدم عمر إلى بيت المقدس، ونظر إليه أهلها، نزل إليهم وقال: "ارجعوا إلى بلادكم ولكم الذمة، والعهد؛ إذ سألتمونا، وأقررتم بالجزية" (١٣)، وروى في الثانية: "أن كتب لأهلها كتابا أي عهدًا، وأقرهم في بلادهم على الجزية" (١٤)، تلاه المؤرخ خليفة بن خياط (ت ٢٤٠) حيث أشار إلى كتابة العهدة في روايته: "شخص أبو عبيدة وعلى مقدمته خالد بن الوليد فحاصر أهل إيلياء، فسألوه الصلح على أن يكون عمر هو يعطيهم ذلك، ويكتب لهم أمانًا، فكتب أبو عبيدة إلى عمر، فقدم عمر فصالحهم، فأقام أيامًا، ثم شخص إلى المدينة" (١٥).

تلاه المؤرخ البلاذري (ت ٢٧٩) فروى قريبا مما رواه الطبري من طلب أهل إيلياء من أبي عبيدة الأمان، والصلح على مثل ما صولح عليه أهل مدن الشام، على أن يكون المتولي للعقد لهم عمر بن الخطاب نفسه،

(١٣) انظر فتوح الشام ٢٣٣

(١٤) انظر المرجع نفسه ٢٣٥

(١٥) انظر تاريخ ابن خياط ١٣٥

فكتب أبو عبيدة إلى عمر بذلك، فقدم فنزل الجابية، ثم صار إلى إيلياء فأنفذ صلح أهلها، وكتب لهم به [١٦].

كما أشار لكتابة العهدة من مؤرخي القرن الرابع الهجري المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥)، بل ذكر بعض مضمون العهدة، ونص ما ورد في تاريخه الذي يحمل عنوان (البدء والتاريخ): "افتتح أبو عبيدة بعد اليرموك الجابية من أعمال دمشق، وقنسرين، وحاصر أهل مسجد إيليا فأبوا أن يفتحوا له، وسألوه أن يرسل إلى صاحبه عمر؛ ليقدم فيكون هو الذي يتولى مصلحتهم، فكتب بذلك أبو عبيدة إلى عمر، فوافى الشام واستخلف عثمان بن عفّان إلى المدينة، وصالح أهل إيليا على: أن لا يهدم كنائسها، ولا يجلي رهبانها. وبنى بها مسجداً، وأقام أياماً، ثم رجع إلى المدينة" [١٧].

ثم وردت الإشارة للكتاب في مصدر حديثي هو كتاب الثقات لابن حبان (ت ٣٥٤)، ومما جاء فيه عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه لما قدم الشام نزل بالجابية، فبينا هو هناك نظر إلى خيل مقبل فلما دنوا قال عمر هم قوم يستأمنون فآمنوهم، "وإذا هم أهل إيلياء فصالحوه على الجزية وفتحوها له، وكتب لهم عمر كتاب عهد بذلك" [١٨]، ويبدو أن الرواية ضعيفة سندًا لدى ابن حبان نفسه؛ لأنه وصفه بأنه "إسناد ليس له في القلب وقع" [١٩].

(١٦) انظر فتوح البلدان ١٤٠

(١٧) انظر البدء والتاريخ ١٨٥/٥

(١٨) انظر الثقات ٢١٣/٢، وانظر أيضا كتابه السيرة النبوية وأخبار الخلفاء ٤٧٣/٢

(١٩) انظر الثقات ١٤٥/٢

القسم الثاني:

روايات هذا القسم روت مصادرها نصوص المعاهدة بين عمر بن الخطاب، ما بين الاختصار والتفصيل [٢٠]، ويهمنا هنا ما ورد نصه مفصلا للوقوف عليه بدلالاته مضمونا وأسلوبا، وتتمثل في رواية الطبري.

إن نص الطبري يتوافق مع نصوص المصادر الأخرى في إعطاء سكان إيليا (القدس) الأمان لأنفسهم، ولأموالهم، ولكنائسهم، لكنه كذلك يضيف تفصيلًا بعبارات أخرى، وقيودًا جديدة لم ترد في غيره، وهي على النحو الآتي:

١- اشتراط أهل بيت المقدس على عمر ألا يسكن معهم في القدس أحد من اليهود، وهو اشتراط لم يتأيد بروايات أخرى، ولم يؤثر عن عمر بن الخطاب أنه أخرج اليهود من بيت المقدس، أو منعهم من السكن فيها، إلا أن معظم المصادر ذكرت أن أهالي بيت المقدس، بوصفهم نصارى؛ لعدم وجود حضور يهودي فاعل ببيت المقدس، قد انفردوا بعقد اتفاق مع المسلمين.

٢- تنظيم إقامة الموجودين في بيت المقدس، أو خروجهم منها، وقد تمثل هذا في:

أ- اشتراط المسلمين على أهل بيت المقدس الأصليين أن يخرجوا منها الروم واللصوص.

ب- منح أهل بيت المقدس حرية البقاء فيها، أو الخروج منها إلى بلاد الروم.

ج- منح بقية الموجودين في بيت المقدس من سائر الأجناس حرية البقاء على أن ينطبق عليهم ما ينطبق على غيرهم من شروط الصلح، أو الخروج منها، وإن جاء بعبارة مبهمة إذ قال: "ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان"، دون ذكر اسم فلان هذا، أو ما يدل عليه أو

(٢٠) انظر تاريخ الخلفاء الراشدين ٢٧٤

تاريخ مقتله، فقيل: "إنه لما لا يمكن تحديد من ينطبق عليهم هذا الوصف، فلا يمكن التنفيذ، ويستحيل أن يكون هذا نصًا في معاهدة ملزمة" [٢١]، لكن واضح أن الإبهام قد طرأ لاحقًا بعد أن استنفذ هذا الاشتراط والتحديد الزمني الغرض منه آنذاك، فلا حاجة تستدعي بقاء التذكير باسم القتيل.

٣- أتى نص الصلح مؤرخًا بسنة خمس عشرة، وهو تحديد لو صح لقطع الخلاف في تاريخ فتح بيت المقدس، لكن الخلاف فيه قائم بين المصادر، إلا أن أكثرها يرجح التاريخ نفسه [٢٢]، لكن المسلمين لم يضعوا التاريخ الهجري إلا سنة سبع عشرة [٢٣]، وقيل ستة عشرة [٢٤]، بل ورد في تاريخ الطبري نفسه أنه في سنة ثماني عشرة [٢٥]، وعليه فلا يمكن أن تؤرخ وثيقة من قبل بالتاريخ الهجري، مما يدل على أن هذا التاريخ ليس أصليًا في الوثيقة، بل ضم إليها لاحقًا مثلما ألحق أو أرخ به سائر الأحداث السابقة لوضعه، ومن ثم فوجوده لا يطعن في صحة نص الوثيقة، لاسيما أنه توافق مع تاريخ رواية المصادر اليونانية لها [٢٦].

٤- إضافة شهود على الصلح أو العهدة، مع اتفاق جميع روايات المصادر على تحديد طرفي العقد، بعمر بن الخطاب، ومن ينوب عن أهالي بيت المقدس، وعلى مكانه وهو منطقة الجابية حيث نزول عمر.

---

(٢١) المرجع نفسه ٢٧٦

(٢٢) انظر نصوص العهدة العمرية بين المحدثين والمؤرخين ٦٩

(٢٣) انظر فتح الباري ٢٦٨/٧

(٢٤) انظر عمدة القاري ٦٦/١٧

(٢٥) انظر تاريخ الطبري ٣٩١/٢، وانظر الكامل ١٢/١

(٢٦) انظر تاريخ الخلفاء الراشدين ٢٧٧ ونصوص العهدة العمرية بين المحدثين والمؤرخين ٦٤

وأيًا كان أمر العهدة العمرية، وعلى الرغم من تباين نصوص روايات المصادر وألفاظها، فمن المؤكد أن لها صلبًا تاريخيًا، وأن فحوى الروايات تتفق على سماحة المسلمين، ورعايتهم للحرمات الدينية بما يتفق مع السياق العام للمعاهدات الإسلامية مع أهل الذمة، مع اعتراف المستشرقين بحقن دماء النصارى من جانب عمر [٢٧]. ولا تزال العهدة العمرية حتى يومنا هذا تمثل ركيزة التعامل بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين؛ ولذلك رأينا المسيحيين العرب يقفون إلى جوار مواطنهم المسلمين ضد الحروب الصليبية، ويشاركون مشاركة فعالة في الثورات الفلسطينية ضد الصهيونية وحليفها الاستعمار البريطاني [٢٨].

القراءة التأويلية

١- تشكل عتبات النص والإطار الزماني والمكاني لهذه العهدة أهمية بالغة من ذلك أهمية مدينة بيت المقدس نفسها جغرافيا وتاريخيا ودينيا وحضور أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فاروق هذه الأمة نفسه عملية الفتح وطلب أساقفة المدينة مقدم عمر إليهم لما وجدوه في كتبهم من صفاته رضي الله عنه، وكذا ختم الخلافة على العهدة والشهود والصحابة الأربعة رضي الله عنهم على العهدة، وهم خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبدالرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان؛ فهناك اهتمام بالشهود من حيث عددهم ومكانتهم، أما الإطار الزماني فهو زمن ازدهار الخلافة الإسلامية وعزها وفتوحاتها الكبرى واتساع رقعتها، وهزيمة الإمبراطوريتين الرومانية والساسانية على يد هذه الدولة الإسلامية الصاعدة.

وتكمن أهميتها كذلك في أن من أعطاها هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعمر هو من شكل إسلامه عزا للإسلام في أوله، وكذلك كانت هجرته، وسيرته رضي الله عنه. قرر المجيء إلى بلاد الشام ليكون قريبًا من مجرى الأحداث، وهذا يعني أنه أولى فتح بيت المقدس عناية خاصة نظرًا لأهميتها الدينية، والروحية

(٢٧) انظر دراسات في تميز الأمة الإسلامية وموقف المستشرقين ٦٨١/٢

(٢٨) انظر حقوق الإنسان والقضايا الكبرى ٢٣

عند المسلمين، وقيل إنه قدم بطلب من المقدسيين أنفسهم حسب رواية المصادر اليونانية التي نشرتها البطريركية الأرثوذكسية في القدس بأنه عندما قرر متوليها البطريرك صفرونيوس الاستسلام، وتسليم المدينة إلى عمر نفسه، أرسل إليه رسالة بهذا المعنى [٢٩]، وتؤيده رواية الطبري، وهي: وقيل: كان سبب قدوم عمر إلى الشام، أن أبا عبيدة حضر بيت المقدس، فطلب أهله منه أن يصالحهم على صلح أهل مدن الشام، وأن يكون المتولي للعقد عمر بن الخطاب، فكتب إليه بذلك، فسار عن المدينة.

٢- استهلت هذه العهدة بلفظ (بسم الله الرحمن الرحيم) وفي ذلك دلالة تاريخية ودينية حيث صارت الرسائل والمواثيق والمكاتبات الإسلامية تبدأ بهذه الصيغة من البسملة، كما يشير ذلك إلى أن الأمر لله تعالى من قبل ومن بعد، فالله هنا هو الشاهد والوكيل على الاتفاق، وقد كان ذلك بمشيئته تعالى وتحقيقا لرضاه وسنته للعالمين، وهذا توجه إسلامي جديد في الكتابة في معناه ومبناه، ففي هذه البسملة اسم الجلالة الأعظم واسمان وصفتان له؛ فنحن هنا أمام استهلال مفعم بالرحمة التي انبثقت من خلال الاسمين الرحمن والرحيم بما يحملانه من معنى وتركيب وإيقاع؛ كل هذا لا شك ينعكس على ما بعد البسملة في الكتابة الإسلامية، ويؤثر فيه.

٣- في نص العهدة ورد: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان" فلاحظ معي هذا الترتيب للجملة: مبتدأ، فخبر، ففاعل، فبدل، فصفة، فجار ومجرور متعلق بالجملة؛ فعمر بن الخطاب نفسه من أعطى العهدة لأهل بيت المقدس ممثلا في الجملة الفاعل والبدل والصفة؛ فالفاعل هنا هو (عبدالله) وفي ذلك تواضع لله تعالى، وإخضاع للنفس الأمارة بالسوء لكي لا تنتشي بالنصر فتطغى، وهذا يذكرنا بقوله تعالى في سورة الإسراء: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الإسراء: ١]، إنها مدينة الرسل وأولى القبلتين، والمدينة التي

(٢٩) انظر تاريخ الخلفاء الراشدين والفتوحات ٢٧٧

أسري إليها النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- وصعد منها إلى السماء في حادثة المعراج، فكانت مركز جذب روحي كبير، وإن فتحها كان هدفًا يحمل في طياته تحديًا لأهل الكتاب من اليهود والنصارى.

فكلمة (عبد الله) حاضرة في المشهدين السالفين وكلا الموقفين النبوي والعمري يتعلقان ببيت المقدس وبعد الفاعل عبد الله يأتي البدل (عمر) من غير أنساب فهو المسؤول وحده عن ذلك، وهو مجرد واسطة بين كونه عبد الله وكونه أمير المؤمنين، إن ذكر اسم (عمر) مجردا من اسم أبيه وجده يدل على عدم التباهي بالأنساب.

وبعد الفاعل والبدل تأتي صفة (أمير المؤمنين) وهي الصفة السياسية التي بموجبها حضر عمر الفتح وكتب كتاب العهدة، ولكنها أخرت للرغبة في عدم إظهار الهيمنة السياسية على مدن الفتح وعلى الانتماء الكامل للإسلام، وقيمه السمحة.

٤- لقد بدأت العهدة بجملة اسمية لتدل على الثبات والتحلل من قيد الزمان؛ فهي سارية المفعول إلى اليوم وإلى يوم القيامة، ثم إن الجملة الاسمية تكونت من اسمين مبنيين، فدل ذلك على أن العهدة مبنية على أسس ثابتة، وقد بدأت الجملة باسم الإشارة (هذا) لتمنح النص بعدا تداوليا وتنقله من عالم الكلام إلى عالم الفعل، حتى بدا أن الأمان - وهو شيء معنوي - كائن مادي يشار إليه، وهذا دليل على تحقق الأمان ونفاذه من أول كلمة في العهدة، إذا استثنينا البسملة، ولقد مكن الابتداء باسم الإشارة من جمع أكثر من مدلول للأمان، فالأمان كلام، والأمان فعل، والأمان كيان مادي قابل للحفظ، فاسم الإشارة يشير إلى أن الأمان في العهدة عبارة عن كلام له قوة النفاذ، ومن ثم فهو فعل نافذ بمجرد النطق به، كما إنه يشير إلى الأمان بوصفه وثيقة أي كيانا ماديا قابلا للتداول والحفظ.

لقد حقق اسم الإشارة قدرا كبيرا من التفاعل القرائي؛ لأنه يفتح النص على آفاق ما كان ليمنحها الابتداء بالاسم الظاهر (الأمان) أو ابتداء الكلام بالجملة الفعلية.

٥- تجسدت في هذه العهدة ثقافة المساواة والعدل، فهناك مساواة بين الديانات في مدينة بيت المقدس الواقع والرمز والمساواة بين المواطنين الخاضعين للدولة الإسلامية بصرف النظر عن دياناتهم وجنسياتهم، وكذا المساواة بين المدن المفتوحة من حيث معاملة المسلمين مع أهلها.

وقد تجلت ثقافة العدل في العهدة دينيا واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، عدلا شمل كل أهل الأرض ممن كانوا في مدينة بيت المقدس وخير ما تجسد فيه ذلك العدل إعطاؤهم الأمان لنفوسهم وأموالهم وكنائسهم وغير ذلك.

٦- أما ثقافة الحرية فتبدو راسخة في هذه العهدة مستمدة من قيم الإسلام الحنيف ومن ثقافة العرب التي تأنف الاستعباد وتفضل عليه الموت، فصاحب هذه العهدة هو عمر بن الخطاب سفير قريش في الجاهلية، وفاروق الأمة وأميرها في الإسلام، وهو صاحب المقولة الخالدة (مذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)[٣٠]، الأمر الذي أظهر أن الفاتحين القادمين من قلب جزيرة العرب لم يخرجوا ليؤسسوا إمبراطورية عربية ينعمون ويرتعون في ظلها، ويشمخون ويتكبرون تحت حمايتها، ويخرجون الناس من حكم الروم والفرس إلى حكم العرب وإلى حكم أنفسهم؛ إذ لم يبخل هؤلاء بما عندهم من دين وعلم وتهذيب على أحد، ولم يراعوا في الحكم والإمارة والفضل نسبا ولونا ووطنا، بل كانوا سحابة انتظمت البلاد وعمت العباد، وغوادي مزنة أثنى عليها السهل والوعر، وانتفعت بها البلاد والعباد على قدر قبولها وصلاحها، في ظل هؤلاء وتحت حكمهم استطاعت الأمم والشعوب- حتى المضطهدة منها في القديم- أن تنال نصيبها من الدين والعلم والتهذيب والحكومة، وأن تشارك العرب في بناء العالم الجديد، بل إن كثيرا من أفرادها فاقوا العرب في بعض الفضائل، وكان منهم أئمة هم تيجان مفارق العرب وسادة المسلمين من الأئمة والفقهاء والمحدثين[٣١].

(٣٠) فتوح مصر لابن عبد الحكم ١٩٥، وانظر تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن ١٩٧

(٣١) حديث صحيح بطرقه وشواهده، انظر مسند الإمام أحمد ٣٦٧/٢٨، وسنن ابن ماجه ٢٨/١

فثمة حرية دينية وحرية البقاء في مدينة بيت المقدس وحرية الخروج منها هذه الحرية اقترنت بالمساواة مع الآخرين ومراعاة حقوقهم، كما ارتبطت هذه الحرية بتوفير الدولة مقومات الحياة كالأمن والحماية والتيسير الاقتصادي وحفظ الأموال والدين، فالحرية لا تعني تخلي الدولة عن مواطنيها في مهامها الأساسية، ولا يكون قيامها بهذه المهام مسوغا للنيل من حرية الناس.

٧- تجلت في هذه العهدة ثقافة الحرص والدقة والمسؤولية والأمانة، وهذه كلها مبادئ وطرق إسلامية كان عمر بن الخطاب من أعظم الذين رسخوها بالواقع الإسلامي؛ فهو الذي كان يخاف أن يسأله المولى تعالى عن أي دابة قد تتعثر بالعراق؛ لأنه لم يصلح لها الطريق، ها هو هنا يحرص الحرص كله على ألا يشوب فتح بيت المقدس وما بعده أي مظلمة مهما صغرت، فلاحظ هذا الحرص في أداء الأمانة تجاه أهل بيت المقدس من خلال الاستقصاء والشمول في التعبير، وبعض الاستدراكات والاحترازات في النص وغيرها، وكذا عدم التهاون والتفريط في حق الإسلام، فهذا الحرص نفسه كان سببا للتوازن في العهدة وفي سياسة عمر كلها.

كما عكست العهدة شخصية عمر بن الخطاب القضائية، وقد كان لها تأثيرها في العهود اللاحقة بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى، ولها تأثير في الفقه، كذلك فهي سنة عمرية مستمدة من روح الإسلام، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: (عليكم بسنتي وبسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) [٣٢]. وقد ذكر أحد الباحثين: "ومما يدعو إلى الاطمئنان أن أحدا من فقهاء المسلمين لم ينقضه؛ إذ إنه يوافق الأحكام الإسلامية" [٣٣].

٨- مثلت العهدة العمرية ثقافة المنتصر في الإسلام من حيث اختلافه عن الثقافات الأخرى عبر التاريخ للطرف المنتصر في الفتوح الكبرى، ومنها فتح بيت

(٣٢) انظر في ظلال القرآن ٣٩٦٩/٦

(٣٣) انظر قراءة في العهدة العمرية، د .عزت محمود فارس، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد الأول والثاني، ٢٠١٠، ٢٠٧

المقدس، وهذا الطرف هنا هو دولة الإسلام ممثلة بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه؛ هذه الثقافة الجديدة على مسرح التاريخ تجسدت في التواضع، والعز، وتوازن الخطاب، وعدم الاستقواء، وإملاء الشروط، وعدم التجبر في الأرض، والخوف من الله تعالى، والحرص على العدل والمساواة، كذلك دخل النبي، صلى الله عليه وسلم، مكة المكرمة فاتحا من قبل، وهو للمسلمين أسوة حسنة، فالنصر في الثقافة الإسلامية هو من عند الله، وهو مرتبط بأفعال العباد مع الله، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} [محمد: ٧].

ومما يبرز عدالة المنتصر الإسلامي، ما نصت عليه العهدة نفسها إذ بدأت بما أعطي لأهل إيلياء من أمان متعدد وضمانات، وبعد كل ذلك أشارت إلى ما عليهم من شروط، وهي قليلة مقارنة بما أعطوا، وفي هذا التقديم والتأخير تتجلى نخوة العرب وعدالة الإسلام وسماحته.

٩- نصت العهدة العمرية على ثقافة التيسير على الرعية فيما عليهم من واجبات اقتصادية تجاه الدولة مثل الجزية والزكاة وغيرهما، مثلما حفظت العهدة لهم أموالهم فإنها أشارت إلى أن تؤخذ الجزية منهم بعد حصاد أرضهم؛ فالجزية ليست عقوبة، ولكنها تدفع مقابل ما تقدمه الدولة لغير المسلمين من حماية وغيرها، وهذا التيسير الذي تضمنته العهدة كان عاما للزراع وغيرهم من أصحاب المهن والأعمال [٣٤].

١٠- تعد هذه العهدة مصدرا تاريخيا لمن يشرع لحقوق الإنسان في العصر الحديث، فقد نصت بطريقة لا تقبل التأويل على مبادئ عديدة من مبادئ حقوق الإنسان على الرغم من زمنها المتقدم؛ مثل حق حرية الديانة، وحق الإقامة والسفر، وأخلاقيات الحرب، والاهتمام بجانب الأمن والأمان للناس، وغير ذلك.

(٣٤) انظر قراءة في العهدة العمرية ٢١٢

لقد نشرت هذه الوثيقة العهدة بهذه الرواية نفسها ضمن الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان [٣٥].

١١- دارت العهدة العمرية فيما دارت حول (الأمان) فهو قضيتها المحورية، وقد هيمنت ألفاظه ومتعلقاته على نص الخطبة، فهذا يدل على أهمية الأمان في الحياة الإنسانية عامة، وفي الحياة الإسلامية خاصة، ويدل كذلك على اهتمام الدولة به واجبا لابد منه أمام كل أفراد الأمة، بوصفه شرطا ضروريا من شروط الحياة الإنسانية السوية، فقد جاء في منزل التحكيم قوله تعالى: {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}.

١٢- بينت العهدة بطريقة غير منصوص عليها أهمية الكتابة في صدر الإسلام، والدور الذي نهضت به في نشر الإسلام، وتوثيق مبادئه وقيمه، وقد دلت بوجه خاص على اهتمام عمر بن الخطاب نفسه بالكتابة، فهو أول من دون الدواوين [٣٦]، وقد سميت هذه العهدة بوصفها نصًا مكتوبا كانت بنت عصرها حيث كانت الكتابة تقوم بدور وظيفي عملي تداولي في ذلك العصر الذي اهتم بالعمل والبناء والعقل والإنجاز، والقيام بالواجب الجليل في فتوح البلدان، ونشر الدعوة الإسلامية، ونرى من ذلك أن الكتابة أخذت تستخدم استخداما واسعا لا في كتابة القرآن الكريم فحسب، بل في كتابة كثير من شئون المسلمين، وكان الرسول -عليه الصلاة والسلام- يكتب كثيرًا من عهود الأمان، ومن المعاهدات، وتزخر السيرة النبوية لابن هشام، وكتب الحديث والتاريخ بهذه الكتب [٣٧]، وتبعه الخلفاء الراشدون يهتدون بهديه في كتابتهم، وما يعقدون من معاهدات، فهم لا يقصدون إلى تنميق، إنما يقصدون إلى إبلاغ أفكارهم في عبارات واضحة الدلالة، وليس من

(٣٥) انظر الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول، شيكاغو

(٣٦) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ١٢٣

(٣٧) انظر الفن ومذاهبه في النثر العربي ٩٦

ريب في أننا لا نصل إلى عصر عمر حتى تكثر المكاتبات السياسية، فهو يكاتب قواده وولاته، وهم يكاتبونه كلما جدت مشكلة، وكان يكتب إليهم أحيانا في سياستهم لمن يحكمونهم [٣٨].

١٣- إن من ضمن ما أعطته العهدة العمرية لنصارى بيت المقدس هو ألا يسكن معهم اليهود فيها؛ لأن اليهود كانوا يتربصون بهذه المدينة المقدسة، وقد علمت الأقوام المختلفة بأذاهم وفتنهم وعنصريتهم، ولم تكن النقمة هنا على اليهودية دينا، ولكن كانت على اليهود قوما، وكانت مبررة ومعللة تاريخيا خدمة للأمن القومي لمدينة بيت المقدس، بما فيها من تعدد سكاني وديني، وهذا النص في الوثيقة يدل على مبلغ فهم عمر لخطر اليهود على هذه الأرض.

يعد اليهود من أكثر الأقوام التي ذكرت في القرآن الكريم بصفات سلبية، منها ما كان سبباً لرفض أساقفة بيت المقدس مساكنتهم والتعايش معهم، من ذلك أنهم أهل فتن ومكر وخداع، ويسعون في الأرض فسادا، وفيهم تعصب وعنصرية واستعلاء، وعداوة لأهل الإيمان، ولأنهم كذلك عرفوا بنقض العهود وخيانتها، وغير ذلك، وما يفعلونه اليوم تجاه مدينة بيت المقدس وأهلها هو تجريدها من تاريخها الديني المتعدد الذي خلقت له، فهم يريدونها يهودية خالصة؛ سياسيا، وقوميا، ودينيا، وسكانيا، وهذا عكس ما أراده الله تعالى لهذه المدينة المقدسة، وما سعى الإسلام إلى ترسيخه، مما جعل وضع مدينة بيت المقدس في العصر الراهن ووضع فلسطين العربية الإسلامية وضعا شاذا ولا تاريخي، ولا يمكن بقاؤه واحتماله زمنا طويلا.

واستقصاء للأمان الذي أعطته العهدة لأهل هذه المدينة المقدسة، فقد نصت على إخراج الروم واللصوص منها، بعد ما أصبحت أمام ثلاثة اصناف من الناس تشكل تهديدا لأمن المدينة؛ وهم: اليهود، والروم، واللصوص، فالمقصود بالروم هنا هم العلوج الذين ينتمون للحامية الرومية التي كانت تحتل المدينة المقدسة،

(٣٨) انظر المرجع نفسه ٩٨

فهم غزاة وليسوا مواطنين، وليس من الآمن ان يبقوا فيها، أما اللصوص فخطرهم لا يخفى على أحد.

١٤- أما لغة العهدة فقد لبت الحاجة التداولية والوظيفية لما أريد للعهدة أن تؤديه؛ فقد جاءت متماسكة أشد التماسك من خلال الإحالات والضمائر؛ وأسلوب العطف؛ والتكرار؛ وقد كثرت فيها الألفاظ الدالة على الأمان؛ بوصفه محورها الأساس؛ وكثرت فيها الأفعال المضارعة مثبتة ومنفية؛ لأن العهدة كانت عملية إجرائية دخلت حيز التنفيذ بمجرد ما أنجزت، كما شكل أسلوب الشرط - وهو سياق فعلي- بروزا واضحا خلال نص العهدة، وقد خلت تماما من الخيال، والسجع، وكانت لغة دقيقة تميزت بالاستقصاء والتحديد.

١٥- دلت العهدة على شخصية صاحبها، رضي الله عنه، من حيث قوة إيمانه، وقوة شخصيته، وعزمه، وحزمه، وعدله، وعلى حرصه الشديد على أن يشمل عدله الجميع، كما دلت على عبقريته في حسم الأمور، وبعد نظره في السياسة الإسلامية، وعدم ترك أي ثغرة ينفذ من خلالها الشيطان الذي كان لا يسلك واديا فيه عمر، رضي الله عنه.

١٦- يستطيع القارئ لهذه العهدة أن يستنبط منها أنساقًا ثقافية كانت قد انطوت عليها منها:

نسق مكارم الأخلاق العربية وصالحها التي جاء النبي -صلى الله عليه وسلم- ليتممها[٣٩]، والنسق السيادي مرتبطا بالحزم، والعدل، والخوف من الوقوع في الظلم، وهذا نسق عربي إسلامي.

وهناك أيضا نسق المساواة والتسامح الديني، والنسق الأخلاقي متمثلا بالحلم، والرحمة، والصلح، والترفع عن الظلم، وكذا نسق قبول الآخر المسيحي، والتعايش معه دينا وثقافة واجتماعا، وقبل ذلك كله نسق الإيمان واليقين الذي انطلقت منه الأنساق السابقة، فضلا عن النسق المهيمن على العهدة وهو النسق الحقوقي

(٣٩) انظر مسند الإمام أحمد ٥١٢/١٤، والأدب المفرد ١٠٤

التشريعي القانوني في التعامل مع غير المسلمين، مشفوعا بعهد الله وموثقه، ومشهودا عليه ومختوما، ومؤرخا بالتاريخ الهجري.

١٧- إن الإسلام خاتم الديانات، والرسول -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء والرسل، وهنا الدين جاء ليظهره الله على الدين كله، ومن هنا فإن إيلياء القدس التي شرفها، سبحانه وتعالى بذكر مسجدها في قرآنه، وذكر مسجدها، ينسحب عليها، وبإقامة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مسجدها الأقصى إماما لكل الأنبياء، أصبحت مملوكة لدولة الإسلام، وإن الإسلام أصبح وارثا كذلك لكل الشرائع السماوية السابقة، مصداقا لقوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ} [المائدة: ٤٨]، فضلا عن مؤشرات أخرى تعزز ما ذهبنا إليه آنفا، مثل مقدم عمر بن الخطاب نفسه إلى بيت المقدس عند فتحها، بناء على طلب أساقفة المدينة نفسها وذلك لما وجدوه في كتبهم من صفات عمر بن الخطاب، رضي الله عنه [٤٠].

ومن هنا فإن هوية القدس الإسلامية إلى يوم الدين قائمة في ظل احترام أي تعدد ديني فيها، حسبما نصت العهدة العمرية الخالدة.

(٤٠) انظر قراءة في العهدة العمرية ٢١٤

المصادروالمراجع

١. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩

٢. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي، المحقق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس - عمان

٣. البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد

٤. تاريخ خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧

٥. تاريخ الخلفاء عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

٦. تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، د محمد سهيل طقوش، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

٧. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، دار التراث – بيروت، الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ

٨. تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن، علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
٩. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣
١٠. حقوق الإنسان والقضايا الكبرى، كامل إسماعيل الشريف، مجلة مجمع الفقه الإسلامي
١١. دراسات في تميز الأمة الإسلامية وموقف المستشرقين منه، إسحاق بن عبد الله السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
١٢. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
١٣. سنن ابن ماجه، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

١٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز
١٦. فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، دار ومكتبة الهلال- بيروت، ١٩٨٨ م
١٧. فتوح الشام، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
١٨. فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥ هـ
١٩. الفن ومذاهبه في النثر العربي، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة: الثالثة عشرة
٢٠. في ظلال القرآن سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي، دار الشروق - بيروت- القاهرة، الطبعة السابعة عشر - ١٤١٢ هـ
٢١. قراءة في العهدة العمرية د .عزت محمود فارس مجلة جامعة دمشق المجلد العدد الأول والثاني
٢٢. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن

الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٢٣. السيرة النبوية وأخبار الخلفاء محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ

٢٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ

٢٥. محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي، المحقق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م

٢٦. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م

٢٧. المسند، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م

٢٨. المسرح والتلقي.. دراسة في أنماط تلقي مسرح باكثير الشعري، د. معتز سلامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢٢
٢٩. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م
٣٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م
٣١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة
٣٢. نصوص العهدة العمرية بين المحدثين والمؤرخين تحليل ومقارنة، رمضان إسحاق الزيان، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد الثاني، حزيران ٢٠٢١
٣٣. الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان المجلد الثاني، وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو

العلاقات الحضرمية العمانية في القرن التاسع عشر

د. بكيل محمد الكليبي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد – قسم التاريخ والعلاقات الدولية – جامعة ذمار
محافظة ذمار– الجمهورية اليمنية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جوانب العلاقات الحضرمية العمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، والتعرف على مضمونها، واقتضت الدراسة استخدام منهج البحث التاريخي، إذ احتوت الدراسة على ثلاثة محاور ومقدمة وخاتمة تضمن المحور الاول الاوضاع السياسية في حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر، وتناول المحور الثاني العلاقات السياسية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر، في حين تناول المحور الثالث والاخير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر، واختتمت الدراسة بخاتمة سوف تتناول النتائج التي توصلت إليها الدراسة لعل من أبرزها وجود علاقات اجتماعية تربط المجتمع الحضرمي بالعماني خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: علاقات، حضرموت، عمان، سياسة، اقتصاد.

Hadhrami–Omani Relations in the Nineteenth Century

Dr. Bakil Mohammed Al-Kulaibi

Assistant Professor of Modern and Contemporary History – University of Dhamar – Republic of Yemen

Abstract:

This study aims to highlight the aspects of urban urban relations during the 19th century AD and to identify its content, and the study rose to the use of a historic research approach. In Hadramout and Oman during the nineteenth century, eating the second axis political relations between Hadramout and Oman during the 19th century, while eating the third and final focus between Hadramout and Oman during the 19th century. The study concluded with a final section that presents the findings of the research, among the most notable of which is the existence of social ties linking the Hadhrami community with the Omani community during the period under study.

Keywords: Relationships, Hadramout, Amman, Politics, Economy.

المقدمة:

تعد فترة القرن التاسع عشر الميلادي من الفترات التاريخية المهمة في مسار العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين عمان وحضرموت؛ إذ ارتبطت المنطقتان بروابط تاريخية قوية وعميقة موغلة في القدم، فعلى الصعيد السياسي ارتبط سلاطين عمان بروابط سياسية قوية مع قبائل حضرموت، فأدت دورًا في دعم بعض التحركات السياسية التي شهدتها عمان وحضرموت، وتأثرت الأخيرة بسياسة عمان تجاه المنطقة، أما على الصعيد الاقتصادي فشكلت التجارة البحرية بين عمان وحضرموت عنصرا أساسيا فاعلا في العلاقات بين الطرفين، فقد تبادل الجانبان السلع التجارية المختلفة، وشكلت حضرموت سوقا تجاريا مهما، ومركزا لتجارة اللبان والمنتجات الزراعية الأخرى، كانت الأسواق العمانية وبقية أسواق المنطقة تحتاجها، كما شكلت موانئ حضرموت وعلى رأسها ميناء المكلا نقطة اتصال تجارية مهمة، فضلا عن كونه مركز التقاء للتجار الحضارم والعمانيين، وهذا ساهم في تعزيز النشاط التجاري بين الجانبين، إلى جانب ذلك ارتبطت حضرموت وعمان بروابط اجتماعية منذ القدم، تميزت بوجود اعتقاد ديني واحد ساد المنطقة في فترة ما قبل الميلاد، أما في فترة العهد الإسلامي فاجتمعت حضرموت وعمان في التأثر بالمذهب الإباضي الذي انتشر فيهما، وشكل وحدة عقائدية لبعض الوقت، إلى جانب ذلك شكلت الهجرات القبلية رابطا اجتماعيا آخر ربط عمان وحضرموت، فتداخلت مع بعضها البعض في نسيج اجتماعي واح

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أنها تستعرض جوانب العلاقات بين حضرموت وعمان سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وشكلت جزءا مهما من تاريخ جنوب الجزيرة العربية؛ إذ ما زالت الدراسات التاريخية حول هذه العلاقات يكتنفها الغموض لمحدوديتها؛ لأن التركيز انصب على دراسة الكيانات السياسية البارزة في المنطقة، دون تسليط كاف للضوء على التطورات القبلية والتجارية بين حضرموت وعمان، وأثارت الدراسة جملة من الأسئلة، هي: كيف كانت الأوضاع السياسية في حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر الميلادي؟ وتفرع من هذا السؤال الإشكالي عدة أسئلة كيف أثرت الأوضاع السياسية في حضرموت وعمان على علاقتهما السياسية؟ وهل هناك علاقات اقتصادية؟ وما مدى تأثيرها في علاقاتهما الاقتصادية؟ وهل هناك علاقات اجتماعية بينهما؟ كل هذه الأسئلة الإشكالية تم الإجابة عليها في متن الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول دراسة العلاقات الإقليمية التي شكلت المشهد السياسي في جنوب شبه الجزيرة العربية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، كما أنها توضح جانبا من التفاعلات المحلية في حضرموت وعمان تجاه بعضهما، كما أنها تسد الفجوة العلمية حول الغموض الذي اكتنف دور حضرموت في التأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، في عمان والعكس، خلال فترة القرن التاسع عشر الميلادي.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١- دراسة الأوضاع السياسية في حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.

٢- استعراض جوانب العلاقات السياسية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.

٣- توضيح جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.

منهج الدراسة:

اقتضت الدراسة استخدام الباحث منهج البحث التاريخي في دراسة الأحداث، وترتيب تسلسلها، وتحليل الوقائع، وقراءة الدوافع والأبعاد وراءها.

محتوى الدراسة:

تضمنت المحتويات الآتية:

- **المقدمة:** فيها مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها.
- **المحور الأول:** الأوضاع السياسية في حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.
- **المحور الثاني:** العلاقات السياسية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.
- **المحور الثالث:** العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين حضرموت وعمان خلال القرن التاسع عشر.
- **الخاتمة:** وفيها النتائج التي توصلت لها الدراسة.

المحور الأول: الأوضاع السياسية في حضرموت وعمان خلال القرن ١٩.

أ. الاوضاع السياسية في حضرموت خلال القرن ١٩م:

تعد حضرموت من الأقاليم المهمة في شرق الجغرافيا اليمنية[١]، تمتد من بلحاف إحدى ملحقات عدن غرباً، إلى منطقة ظفار شرقاً، ومن البحر العربي والمحيط الهندي جنوباً، إلى مأرب وصحراء الدهناء شمالاً، وتشكلها عدد من السلاسل الجبلية التي تتخللها أودية منبسطة، وتمتد هذه الجبال بين الساحل في الجنوب حتى الداخل [٢]، وهذا التنوع في تضاريس حضرموت ساهم في تعدد الزعامات السياسية التي سيطرت عليها منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وشهدت خلاله العديد من التحديات السياسية نتيجة لما تعرضت له من تدخلات خارجية، لعل أبرزها تعرضها لهجمات مباشرة من قبل قبائل نجد أثناء امتداد ما عرف: (بالمد الوهابي)، أو دعوة التوحيد الذي قادها (محمد بن عبدالوهاب والأمير محمد بن سعود)، عليها عام ١٢٢٤هـ الموافق ١٨٠٩م، فانعدم الاستقرار فيها نتيجة هذا الاضطراب السياسي [٣].

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي دخول بعض مناطق حضرموت في صراع مرير بين آل كثير والقعيطيين، حيث تنافسوا على مدينة شبام حضرموت نظراً لما تتمتع به هذه المدينة من موقع جغرافي متميز يتوسط مدن وقرى حضرموت؛ فالسيطرة على هذه المدينة تؤهل أي قوة سياسية في توسيع

---

١. إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج١، دار الكلمة، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٤م، ص ٤٧٦.

٢. علي بن عقيل، حضرموت، مطبعة سورية، دمشق، د.ت، ص ٥.

٣. سقاف علي الكاف، حضرموت عبر أربعة عشر قرنا، مكتبة أسامة، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص ٢١.

نفوذه السياسي على سائر مناطق وادي حضرموت، وهذا ما عمل على إنجازه مؤسس السلطنة القعيطية عمر بن عوض بن عبدالله القعيطي [٤]، الذي تعلم في شبام حضرموت قبيل سفره للهند، وبعد عودته أرسل أبناءه إلى حضرموت لتنفيذ خطته في بناء سلطنة جديدة فيها، بعد أن استكمل تجهيز بناء القوة اللازمة لذلك متذرعاً بمبرر دعم أبناء قبيلته اليافعية التي استنجدت به في صراعها مع آل كثير حكام حضرموت، فزحفت قوات القعيطي على شبام حضرموت، وفرضت عليها حصاراً خانقاً، أرغم الكثيريين على التنازل عن نصف المدينة للقعيطي، فتمكن من السيطرة على نصف المدينة في الأول من شهر محرم عام ١٢٧٤هـ الموافق ١٨٥٩م، ووجد كل طرف أن هذا الإجراء مؤقت لاستجماع كلاهما قوته للانقضاض على الآخر حين تحين الفرصة المناسبة للسيطرة عليها، وفرض الأمر الواقع في حضرموت من خلال القوة العسكرية التي احتكم إليها الطرفان [٥]، في المقابل حاول آل كثير حكام حضرموت الاستعانة بالدولة العثمانية في مواجهة أطماع الاحتلال البريطاني، الذي بدأ يتمدد من عدن إلى مناطق حضرموت في أقصى مناطق شرق اليمن، كما تبينه إحدى وثائق الأرشيف العثماني، وهي عبارة عن رسالة بعث بها الأمير منصور بن غالب الكثيري [٦]، أمير حضرموت، يطالب فيها الدولة العثمانية باعتباره جزءا من

٤. عمر بن عوض القعيطي: هو عمر بن عوض بن عبد الله القعيطي اليافعي، ولد في العقد العاشر من القرن الثاني عشر الهجري في قرية لحروم، ثم انتقل إلى شبام لتعليم فيها مع والدته التي كان لها فضل عليه في تربيته وتعليمه، وثم هاجر إلى الهند عام ١٢٠٧هـ، وبعد عودته أسس بالتعاون مع أبناء يافع السلطنة القعيطية، ودخل في صراع مع السلطنة الكثيرية، وتوفي حيدرآباد في شهر صفر عام ١٢٨٢هـ الموافق شهر يونيو عام ١٨٦٥م. سعيد عوض باوزير، صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الوفاق، عدن، ط١، ٢٠١٢م، ص ٢٤٩-٢٦١.

٥. صالح علي باصرة، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ط١، ٢٠٠١م، ص ٧٠.

٦. منصور بن غالب الكثيري: هو منصور بن غالب بن محسن الكثيري، تولى السلطنة الكثيرية بعد وفاة والده غالب بن محسن في شهر رجب عام ١٢٧٨هـ الموافق ١٨٦١م، شهد عهده صراعا داميا

رعاياها المساعدة العاجلة من السلطان العثماني عبد المجيد خان [٧]، يشكو إليه مساعدة بريطانيا لعدو الكثيريين القعيطي للسيطرة على مناطق حضرموت الساحلية، بالسيطرة على ميناء الشحر، ثم قاموا بإرسال ثلاث سفن حربية للقعيطي للضغط على حاكم المكلا للتسليم له، لكنه بين أنه يتبع الدولة العثمانية، فتم ضرب منطقة بروم المجاورة للمكلا بالمدافع، فهدمت حصونها، ومات عدد من سكانها، فسيطرت عليها السفن الحربية البريطانية، ثم اتجهت القوات التابعة للقعيطي التي سيطرت على ميناء الشحر إلى المكلا، ومعه انتقلت السفن الحربية البريطانية إليها وطلبوا من حاكم المكلا تسليمها ما لم سيتم ضربها، فسلم المدينة للبريطانيين [٨]، وتمكن خلالها القعيطي من توسيع رقعة سيطرته في حضرموت على حساب الكثيريين، وأصبحت الشحر ومناطق أخرى من حضرموت خاضعه للسلطنة القعيطية التي توسعت بشكل أكبر بعد وفاة مؤسسها، وتولي ابنه عوض بن عمر القعيطي [٩]، فعمل علي توسيع السلطنة القعيطية، وتوسيع نفوذها السياسي في حضرموت مدفوعة بالعصبية القبلية ليافع، ونجحوا في توسيع نفوذهم بالقوة، فضلاً عن التعاون مع الاحتلال البريطاني في عدن لاحتلال ميناء المكلا عام ١٢٩٩هـ الموافق ١٨٨١م، وإرغام حاكمها للتنازل بالقوة للسلطنة القعيطية [١٠]، ومن ثم

مع السلطنة القعيطية، وتوفى في الثامن من شهر ذي الحجة في مكة المكرمة عام ١٣٤٧هـ الموافق ١٧ مايو ١٩٢٩م. سعيد عوض باوزير، المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

٧. عبد المجيد خان: هو السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني، ولد ٢٥ إبريل عام ١٨٢٣م، وتوفى عام ١٨٦١م، وجلس على عرش الدولة العثمانية بعد وفاة أبيه السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٩م، وظل في الحكم حتى وفاته. يلماز أوزتونا، موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسية والعسكرية والحضارية، ج٣، ترجمة: عدنان سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص ٢٣-٢٤.

8. Y. PRK. UM. 00005.00001.002.

٩. صالح علي باصرة، المرجع السابق، ص ٧٢.

١٠. علي بن عقيل، المصدر السابق، ص ١٧.

تمكنت من إحكام قبضتها على أهم مدن حضرموت، وهي الشحر والمكلا في الساحل، وشبام حضرموت في الداخل [١١].

يتضح من خلال ما سبق أن الأوضاع السياسية في حضرموت خلال القرن التاسع عشر الميلادي تميزت بالآتي:

١- سيطرت على حضرموت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تعرضها للعديد من التدخلات الخارجية، منها على سبيل المثال لا الحصر هجمات قبائل نجد التي خلخلت الاستقرار السياسي في حضرموت في بداية القرن التاسع عشر الميلادي.

٢- ظهور تنافس سياسي حاد بين آل كثير حكام حضرموت والقعيطي، قاد إلى توسيع نفوذ الاحتلال البريطاني في عدن إلى حضرموت مستغلاً حالة الانقسام والصراع السياسي بين القوى السياسية المتنافسة داخلها، فعملت على مساعدة السلطنة القعيطية في صراعها المباشر مع السلطنة الكثيرية.

٣- محاولة الاستعانة بالدولة العثمانية لمنع بريطانيا من السيطرة على حضرموت من قبل آل كثير الذين فشلوا في مساعدة الدولة العثمانية نتيجة الضعف الشديد الذي أصابها.

٤- أدت بريطانيا دوراً محوريا في تغيير الأوضاع السياسية في حضرموت لصالح السلطنة القعيطية، فبادرت إلى التعاون معهم في حضرموت الساحل والوادي لتوسيع النفوذ السياسي فيها.

٥- نجاح الاحتلال البريطاني في إيجاد موطئ قدم له في مناطق حضرموت الساحلية بعد تعاون السلطنة القعيطية معه في صراعها السياسي مع

[١١] .صالح علي باصرة، المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

السلطنة الكثيرية، وترتب على ذلك وصول عدد من السفن البريطانية إلى ميناء الشحر والمكلا للسيطرة عليها.

ب. الأوضاع السياسية في عمان خلال القرن ١٩م:

شغلت عمان الرقعة الجغرافية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وتتحكم بموقع يشرف على البحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وخليج عمان ومضيق هرمز في الشمال، حيث يبلغ امتداد سواحلها من هذه النقطة الشمالية حتى الحدود الشرقية للجمهورية اليمنية حالياً، قرابة ١٧٠٠ كيلو متر، وتحتل عمان من خلال هذا الموقع الجغرافي مكانة استراتيجية على طرق الملاحة الدولية مع شبه القارة الهندية، وعند المدخل الجنوبي لكلٍّ من الخليج العربي والبحر الأحمر، وهذا منح عمان القيام بدور فعال منذ القدم[١٢]، فضلاً عن ذلك تعد عمان من أقدم مناطق الجزيرة العربية التي ظهرت فيها دولة مركزية، إلا أن النظام القبلي لم يفقد تأثيره على تطور الحياة السياسية والاجتماعية في عمان[١٣]، وكان من ثمار ذلك بروز أسرة البوسعيديين[١٤]، في حكم عمان منذ عام ١٧٤١م، عندما عين أحمد بن سعيد البوسعيدي حاكماً على صحار، واستطاع هذا القائد بناء نظام سياسي بعد انتهاء حكم اليعاربة في البلاد، وحافظت أسرته على استمرار الحكم فيها على الرغم من الظروف السياسية التي عصفت بهذا الحكم في بعض

[١٢] . عبد الله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥م، دار النهار، بيروت، ط١، ١٩٧٣م، ص ٢١.

[١٣] . إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥م، دار الأوزاعي، الدوحة، ط١، ١٩٨٩م، ص ١٥.

[١٤] . الأسرة البوسعيدية: يتصل نسب الأسرة البوسعيدية إلى قبائل الأزد من عرب قحطان، ووصلت هذه الأسرة إلى الحكم بعد أن تمت مبايعة أحمد بن سعيد في الرستاق، ونصبوه إماماً لعمان، فتمكن من تدبير الأمور وتنظيم الدولة، وتنظيم القبائل وعقد المصالحة بينها، وبعد وفاته توارث أبناؤه الحكم في عمان. حميد بن محمد بن رزيق العبيداني النخلي، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، ج١، عرض ودراسة: عبد الله محمد جمال الدين، وزارة التراث العمانية، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤-٣٧.

الأحوال والظروف السياسية[١٥]، وشهدت صعود دور سلطنة مسقط قوة سياسية على مسرح الأحداث بفضل النشاط التجاري الذي زاد من ازدهارها[١٦].

شهدت عمان منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي العديد من التمردات القبلية التي سادت بين الحين والآخر، وكان هذا التمرد مدفوعاً في بعض الأحيان برفض للواقع السياسي وإفرازاته، مثل رفض الجبايات، أو رفض توجهات الاحتلال البريطاني المتحكم بالوضع السياسي في عمان ومسار الأوضاع فيها[١٧]، ونظراً لأهمية موقع عمان في منطقة الخليج العربي السياسية والاستراتيجية عبر التاريخ، ظلت هذه الرقعة محل استقطاب القوى الدولية منذ مطلع التاريخ الحديث، وكانت بريطانيا من بين الدول الأوروبية التي عملت على إقصاء الدول المنافسة لها والسيطرة على الخليج العربي وجعله منطقة نفوذ خاص بها دون منافس[١٨].

زاد الاحتلال البريطاني من الاهتمام بعمان وجميع مناطقها، لاسيما بعد نجاحها في عقد معاهدة عام ١٨٢٠م منحت بريطانيا الهيمنة على عمان[١٩]، بدءا من الساحل حتى المناطق الداخلية التي تتحكم بها القبائل العمانية بعيداً عن نفوذ الأسرة البوسعيدية التي تحكم سلطنة مسقط الساحلية، متعاونة مع الاحتلال البريطاني

---

١٥. حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م، ص ٣٨.

١٦. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م، ص ٧٦.

١٧. منى سالم سعيد جعبوب، قيادة المجتمع نحو التغيير التجربة التربوية لثورة ظفار ١٩٦٩-١٩٩٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص ٥٢-٥٤.

١٨. حمادة وهبة مسعد أحمد مسعد غنا، الموقف الإيراني من الحركة المسلحة في ظفار (١٩٧٢-١٩٧٥م)، مجلة مركز دراسات البحر المتوسط، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٩م، ص ١٩.

١٩. يوسف سامي، الأطماع البريطانية في منطقة الخليج العربي، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، ٢٠١٧م، ص ٤.

[٢٠]، الذي حاول منذ القرن التاسع عشر منع الهجمات المتكررة التي طالت مصالحه التجارية على طول الخليج العربي، واستطاع بعد إحكام قبضته الاستعمارية على عمان وبقية مناطق الخليج العربي من الحد منها، من خلال استخدام القوة تارة، ومن خلال عقد المعاهدات مع مشيخات الخليج العربي تارة أخرى[٢١]، فقد هدف الاحتلال البريطاني عام ١٨٣٨م إلى منع أي نفوذ أوروبي آخر في عمان والخليج العربي؛ لتظل المنطقة تحت نفوذهم فقط [٢٢].

ساهم التعصب الديني في تشرذم الوضع السياسي في عمان، لاسيما بعد أن تحول الحكم من ديني يقوم على انتخاب الإمام الاباضي[٢٣]، إلى حكم سياسي وراثي متداول داخل الأسرة البوسعيدية، وقاد هذا إلى حدوث انفصال سياسي بين

---

20. IOR/R/15/1/695.

21. B. S. 14/371.

٢٢ . محمد داخل كريم، شذى فيصل رشو، بريطانيا والخليج العربي بين السيطرة والانسحاب ١٩٤٥-١٩٧٩م، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٩م، ص ٦٧٠.

٢٣ .الإمام الإباضي: يرجع ظهور الإمامة في عمان إلى القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، عندما أنشأ الإباضيون هذه الإمامة من خلال انتخاب شخص من ذوي الصلاح والاستقامة والعلم والدين، وكان هذا الأمر معمولاً به في عمان، ثم شهدت فترة انقطاع حتى وقع الاختيار على أحد اليعاربة عام ١٦٢٤م، وتناقلت الإمامة في هذه الأسرة قرابة قرن من الزمان، ثم ضعفت الإمامة بعد قيام دولة البوسعيديين عام ١٧٤٤م، ولم يهتم أحد من أفراد هذه الأسرة في اختيار لقب إمام عدا مؤسس الأسرة أحمد بن سعيد (١٧٤٤-١٧٨٣م)، وابنه سعيد بن أحمد (١٧٨٣-١٨٠٣م)، ثم لم يحاول أي سلطان من البوسعيديين بعدهم اتخاذ لقب إمام، ولم يحاولوا أيضاً الظفر بتأييد ديني، إلا عندما تولى عزان بن قيس البوسعيدي (١٨٦٨-١٨٧١م)، الذي حمل لقب إمام بهدف السيطرة على ثورة القبائل، ولم يسجل أي حالة أن السلاطين البوسعيديين حملوا لقب إمام إلا عام ١٩١٣م، من أجل إخماد ثورة القبائل، ثم تطور الأمر بعد اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م التي وافق فيها السلطان تيمور بن فيصل فصل النظام في عمان بين سياسي يتبعه يتحكم بالسواحل، وديني يتبع الإمام محمد الخليلي ومعه القبائل على الداخل العماني. عبد الله بن إبراهيم التركي، قيام نظام الإمامة في عمان ١٩١٣-١٩٢٠م، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٤، ١٢٠٠٨م، ص ٢٨٣-٢٨٤؛ إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، المرجع السابق، ص ١١٩.

السلاطين البوسعيديين وبين الأئمة الإباضية، فتعمق الانقسام [٢٤] بين الأسرة البوسعيدية التي عزلت نفسها في حكم مناطق الساحل العماني، باعتباره كيانا سياسيا مستقلا باسم سلطنة مسقط التي تمر منها حركة التجارة من وإلى الخليج العربي والهند، وبين الداخل العماني تحت حكم الإمامة الإباضية التي انفردت بحكم المناطق الداخلية من عمان، ويغلب عليها الطابع القبلي، ويسود فيه الحمية ورفض سياسة الاحتلال البريطاني، وكان من شأن هذا الوضع السياسي المنقسم أن يهيئ الأمور نحو مسارات سياسية تصادمية بين أبناء البلد الواحد خدمة للاستعمار بين هذين الكيانين المتنافسين، إلا أن مصالح الاحتلال قادت البلاد نحو الهدوء في بعض الأوقات نتيجة إشغال الطرفين بالاهتمام بخدمة الأجندات السياسية لكل منهما في الجزء الذي يقع تحت حكمه، وبهذه الطريقة استطاع السلطان تيمور بن فيصل [٢٥] بمساعدة قوات الاحتلال البريطاني منع انهيار الأسرة البوسعيدية، الحاكمة في مسقط [٢٦]، فمنذ وقت مبكر ساعد الأسطول الحربي البريطاني السلاطين العمانيين في حماية سلطتهم من الانهيار عن طريق اتباع بعض السياسات، منها منع تدفق الأسلحة للمعارضين لحكمهم، وعلى رأسهم الداخل العماني الذي يحكمه الإباضيون، باعتبارهم الكيان السياسي القوي المنافس لحكمهم، وكان من شأن هذه السياسة التي اعتمدوها أن تجعل المنافسين لهم في وضع غير قادرين فيه على جلب الأسلحة لأنفسهم واستخدامها ضدهم، ورغم

---

٢٤. إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، المرجع السابق، ص ٢٠.

٢٥. السلطان تيمور بن فيصل (١٨٨٦-١٩٦٥م): هو السلطان تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان البوسعيدي، ولد في مسقط، وهو السلطان السادس المنحدر من أحفاد الإمام أحمد بن سعيد الذي تولى عام ١٧٤٤م، عاش تيمور في كنف والده السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣م)، بجانب إخوته شهاب ونادر وحمد، وحمود وعباس، تولى الحكم في الثامن من تشرين الأول عام ١٩١٣م، وظل في الحكم حتى تنازل عنه لإبنه سعيد عام ١٩٣٢م، وغادر إلى الهند وتوفى بها. محمد عبد الرزاق أحمد محارب، عمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل ١٩١٣-١٩٣٢م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠١٥م، ص ١٢-١٤.

٢٦. إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، المرجع السابق، ص ١٠٧.١١٩.

نجاحهم في منع أي تحرك ضدهم إلا أن هذا النهج الذي اتبعه البوسعيديون قاد إلى زيادة حالة التوتر بينهم وبين القبائل العمانية في الداخل، فسعوا بكل جهد لكسر حاجز التحكم بتدفق الأسلحة على الداخل العماني الذي تقوده الأسرة البوسعيدية المتحكمة بالسواحل العمانية بمساعدة الاحتلال البريطاني [٢٧].

يتضح من خلال ما تقدم أن أوضاع عمان في القرن التاسع عشر الميلادي تميزت بالآتي:

١- تحكم الاحتلال البريطاني بالأوضاع السياسية في عمان من خلال التعاون الوثيق مع الأسرة الحاكمة.

٢- انقسام الحكم في عمان بين سياسي وراثي داخل الأسرة البوسعيدية، وديني يقوم على الانتخاب الإمام الإباضي يتحكم بالداخل العماني.

المحور الثاني: العلاقات السياسية بين حضرموت عمان خلال القرن ١٩م

ظهرت العلاقات السياسية بين اليمن وعمان مبكراً، لكنها لم تشمل جميع مناطق اليمن، وإنما اقتصرت العلاقات السياسية مع إقليم حضرموت، ويرجع السبب في توطيد هذه العلاقات إلى وجود روابط اجتماعية دينية عميقة، فضلاً عن وجود جوار جغرافي بين حضرموت وعمان، وكانت إمامة الإمام طالب الحق عبدالله بن يحيى الكندي أول علاقة سياسية واضحة بين المنطقتين؛ إذ وجدت مشاركة سياسية فاعلة للعمانيين في هذه الإمامة من خلال القادة العمانيين الذين خدموا في

[٢٧] .غيرترود بيل، أوراق منسية من تاريخ الجزيرة العربية تقارير الاستخبارات البريطانية عن أوضاع الجزيرة العربية في الفترة ١٩١٦-١٩١٧م، ترجمة: عطية بن كريم الظفيري، نشر هذا الكتاب على شكل حلقات في جريدة الجريدة الكويتية، من العدد ٤٩٠ حتى العدد ٤٩٨، ٢٠٠٨م، ص ٢٢.

إمامة طالب الحق، فقد مثل القادة العمانيون قوة سياسية فاعلة للإمامة على مستوى اليمن والحجاز، وكانوا سببا في تحقيق العديد من الانتصارات على القوى المناوئة للإمامة [٢٨].

حاول الكثيريون منذ نهاية القرن التاسع الهجري الربط بين حضرموت والمناطق الغربية من عمان، بهدف توطيد الحكم السياسي من خلال العمل على إخضاع القبائل والعشائر في هذه المنطقة للكثيريين، فضلاً عن ذلك اتخذ السلاطين الكثيريون في مطلع القرن العاشر الهجري من ظفار مكانا مناسبا لإرسال أعيان القبائل الحضرمية المناوئة لحكمهم، وفي عهد السلطان بدر بن عبد الله بن جعفر الكثيري أصبح سلطان الدولة الكثيرية وأملاكها تمتد من عين بامعبد غربا، حتى إقليم ظفار شرقا [٢٩].

ارتبطت العلاقات السياسية بين إقليم حضرموت، وعمان، بمدى قوة الدولة المسيطرة، وتحكمها بالمشهد السياسي في المنطقة بشكل عام، وهذا ما جسدته دولة اليعاربة في عمان منذ نشأتها عام ١٦٢٤م، إذ توسع نفوذ اليعاربة بشكل مطرد بعد أن تمكنوا من تسديد ضربات موجعة للاحتلال البرتغالي الذي عاث فساداً في موانئ حضرموت والخليج العربي منذ قدومه مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وانتهاء باحتلال عمان، حتى نجح اليعاربة في مهاجمة جميع الحاميات البرتغالية، وتمكنوا من تحقيق انتصار ساحق قاد إلى طردهم من عمان وبقية الموانئ العربية في المنطقة عام ١٦٥٠م، وأصبحوا قوة سياسية كبرى تتمتع بنفوذ واسع في جنوب الجزيرة العربية، بعد تغلبهم على جميع خصومهم السياسيين، وإلحاق الهزائم بالقوات المعادية لهم على طول امتداد السواحل العمانية

---

[٢٨] . ناصر بن علي بن سالم الندابي، العلاقة العمانية اليمنية الدينية والسياسية ما بين القرنين (١-٧/٣-٩م)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٥٤، ٢٠٢٢م، ص ١٩٨.

[٢٩] . محمد بن هاشم، حضرموت تاريخ الدولة الكثيرية، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٥٣.٥٩.

والحضرمية، وبقية سواحل الخليج العربي، حتى أصبحوا القوة الوحيدة في المحيط الهندي، بفضل القوة البحرية التي امتلكوها [٣٠].

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي تطورات سياسية مهمة تمثلت بانفتاح السلطان العماني حمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٨٤-١٧٩٢م) على الخارج، والاهتمام بالبحر حتى توفي، فسيطر على عمان الانقسام بسبب النزاع بين أبناء السلطان على الحكم، فانتهى الانفتاح، حتى تولى الحكم السلطان سعيد بن سلطان بن أحمد [٣١] الحكم في عمان عام ١٨٠٤م، بعد صراع طويل [٣٢].

موقف القبائل الحضرمية من الصراع على الحكم في عهد السلطان سعيد بن سلطان:

كان ارتباط إقليم ظفار بحضرموت قويا للغاية منذ القدم، فالمنطقتان مرتبطتان جغرافيا، وتاريخياً، وثقافياً، وهذا الإقليم متاخم لمنطقة المهرة، وبفضل هذا التقارب ازدهر التقارب السياسي والقبلي بينهما لقرون [٣٣]؛ إذ شكلت أراضي إقليم ظفار امتداد مشترك لعمان واليمن ممثلة بحضرموت والمهرة، حيث ارتبطت

---

٣٠ . بكيل محمد محمد الكليبي، الغزو البرتغالي للمشرق العربي وموقف المماليك . الصفويين . العثمانيين . اليعاربة ١٤٩٧-١٦٥٠م، مرايا للطباعة والنشر، دبي، ط١، ٢٠٢٢م، ص ٢٧٩.

٣١ . سعيد بن سلطان البوسعيدي(١٧٨٩-١٨٥٦م): هو السلطان سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي، ولد في بلدة سمايل، وتوفي وعمره سبعة وستون عاما بعد انفصاله بإمارة زنجبار عن مسقط، ودفن بها. حميد بن محمد بن رزيق العبيداني النخلي، المصدر السابق، ج١، ص ٥٤.

٣٢ . فاروق عمر فوزي، الصراع على السلطة في عمان في عهد الدولة البوسعيدية من ١١٦٣هـ/١٧٤٩م حتى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠١٨م، ص ١٠٥.١٠٦.

٣٣ .عبد الرزاق التكريتي، ظفار ثورة الرياح الموسمية، ترجمة: أحمد حسن المعيني، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٩م، ص ١٤١.

بروابط تاريخية وثيقة بينهما [٣٤]، فضلاً عن ذلك هاجرت من حضرموت عدد من القبائل التي توزعت وانتشرت في مناطق ومدن عمان المختلفة، أبرزها مدينة الرستاق [٣٥]، وما جاورها من الحواضر والقرى، كما أسسوا في العلاية بلدة سكنها الحضارم الذين خرجوا من الشحر، وقاموا بتحصينها بالعديد من الأبراج والمدافع والبنادق التي يحتموا بها في أوقات الحرب ضد العدو وهجماته، وغادر بعض هذه القبائل عمان نحو سواحل شرق إفريقيا، والبعض استقر في عمان في مناطق متفرقة، إذ لم تجمعهم قيادة واحدة بسبب تفرقهم، وكان لهم وجود وثقل في أطراف عمان الشمالية، وتعد قبيلة المزارعة الحضرمية من أبرز القبائل التي انتشرت في الرستاق، وعلاية، وسمايل وغيرها [٣٦].

تأثر إقليم حضرموت بالظروف السياسية واضطراب الأحوال في عمان، لاسيما في فترة الصراع والتنافس بين الأمراء من الأسرة البوسعيدية، التي شهدت خروج الأمير سعيد بن سلطان ومعه مجموعة من الأمراء البوسعيديين على عمهم السلطان قيس بن أحمد البوسعيدي، فتجمع حول هذا السلطان البلوش، في تجمع حول ابن أخيه سعيد بن سلطان قبائل الغافرية، في حين استدعى أحد الأمراء البوسعيديين المتعاون مع السلطان سعيد قبائل يمنية من شرق حضرموت، فخشي السلطان سعيد من هذا الدعم القبلي الذي من شأنه أن يقوي الأمير بدر بن سيف

---

34 . Brennan Hosack, The Dhofar Rebellion: Influence of External Powers on Counterinsurgency, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2022,p. 33.

٣٥ . الرستاق: مدينة تاريخية مشهورة، وهي اليوم ولاية في عمان حاليا تبعد عن العاصمة مسقط حوالي ١٦٥ كم، وتقع إلى الجنوب من ولاية المصنعة، تعد مدينة الرستاق من المدن والمراكز العلمية المهمة التي لها دور بارز في تاريخ عمان الحديث. الأمين بن علي المزروعي، دراسات في تاريخ عمان الحديث (مخطوط: تاريخ ولاية المزارعة في أفريقية الشرقية)، تحقيق: إبراهيم الزين صغيرون، لندن، ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٠٠.

٣٦ . جميلة بنت عبده بن موسى معشي، جهود المزارعة في نشر الإسلام في شرق إفريقيا (١١١٠-١٣١٣هـ / ١٦٩٨- ١٨٩٥م)، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ٢٠١٤م، ص ١٤.

البوسعيدي الذي استدعى هذه القبائل، وبعد حسم الحرب ضد قيس بن أحمد البوسعيدي، عمل السلطان سعيد بن سلطان على تدبير اغتيال للأمير بدر بن سيف، لتحقيق هدفين هما:

١- التخلص من أحد المنافسين الأقوياء الذين عملوا على توسيع تحالفهم مع قبائل شرق حضرموت لحسم الصراع لصالح السلطان.

٢- التخلص من وجود القبائل الحضرمية وإبعادها عن مسقط حتى لا تهاجمه بتحالفها مع الأمير بدر بن سيف [٣٧].

عانى السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي من الاضطرابات الداخلية التي هددت حكمه، من أبناء عمومته داخل الأسرة البوسعيدية [٣٨]، رافق ذلك تدخل السعوديين في ضرب مناطق عمان الواحدة تلو الأخرى، ولم يكن أمام السلطان سعيد بن سلطان إلا التحالف مع القبائل اليمنية الحضرمية، واتجه بها نحو منطقة نزوى، ثم بهلاء بعد أن وصلت الأخبار بتوجه بعض القوات المعارضة له إليها، وحدثت بين الجانبين بعض المناوشات، ثم اتجه لمدينة صحار وسيطر على حصنها، ولم تدم حالة الهدوء والاستقرار في عمان، فقد عادت الأمور إلى الاضطراب والفوضى بدءا من حصن نخل الذي تذمر أهلوه لسوء تصرف والي السلطان سعيد، فاتجهوا نحو مكاتبة حمير بن سليمان اليعربي بسبب التعصب، فحاول السلطان سعيد حسم الأمر لصالحه بعد تدخل الأمير حمير، فاستعان السلطان بقبائل حضرموت في الوادي والساحل، وتمكن من حسم الصراع مع الأمير حمير، بعد أن تمكن من ضرب القبائل المساندة له، ومع ذلك تم إطلاق الاخير، فنصحه أحد مستشاريه بإعادته ففعل [٣٩].

---

[٣٧] . حميد بن محمد بن رزيق العبيداني، المصدر السابق، ج١، ص ٥٨- ٥٩.

[٣٨] . محمد اليحيائي، المواقف البريطانية وأثرها على الوضع الداخلي في عمان في عهد السلطان سعيد بن سلطان، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢٠م، ص ٨٩.

[٣٩] . حميد بن محمد بن رزيق العبيداني، المصدر السابق، ج١، ص ٦٧-٦٨.

يتضح مما سبق الآتي:

١- كان لقبائل حضرموت دور سياسي مؤثر في الصراع السياسي على الحكم بين الأمراء البوسعيديين الذين تنافسوا على الحكم.

٢- استعان بعض الأمراء والسلاطين البوسعيديين في حروبهم برجال قبائل حضرموت لحسم الصراع الداخلي مع المناوئين لهم لصالحهم.

موقف عمان من الصراع السياسي في حضرموت:

امتد نفوذ دولة اليعاربة ليشمل منطقة ظفار، التي تم اقتطاعها من إقليم حضرموت، ثم أهملت بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت داخل الأسرة اليعربية، وقاد ذلك إلى تفكك الدولة عام ١٧٤٩م، وكان من آثار هذه الحرب أن فقدت الدولة السلطة والقيادة المركزية نتيجة تشتت قوتها العسكرية إلى جيوش قبلية صغيرة تعددت ولاءاتها، فأهملت ظفار تماما وضعفت قيادتها الموالية لليعاربة من الذين قادوا الحروب على السلطة داخل الأسرة، إلى اختفائهم من المشهد السياسي في عمان، فأصبحت ظفار بدون قيادة، مما دفع بعض قبائل حضرموت للتنافس على قيادتها، إلا أن الاختلاف الكبير بين الزعامات القبلية الحضرمية قاد إلى خلوها من الزعامة، وفي خضم هذا الصراع ظهر محمد بن عقيل السقاف عام ١٨٠٦م على مسرح الأحداث، وتمكن من السيطرة على مقاليد الحكم في ظفار، فأخضعها بسطوة قوته وثروته الكبيرة، وظل حاكما لظفار حتى اغتيل عام ١٢٤٤هـ الموافق ١٨٢٩م [٤٠].

حاول السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي الاستفادة من حالة الانقسام السياسي الذي شهدته حضرموت بسبب الاختلاف بين أمرائها، لاسيما بعد أن سيطرة حالة التنافس السياسي بينهما، في المقابل كانت عمان تعيش حالة من

[٤٠] . عيسى الطائي، كشف الستار عن حالة ظفار، تحقيق: ناصر أبو عون، بنظر: https://alroya.om/post/352046

الاستقرار بسبب ازدهار اقتصادها، بفعل تطور النشاط التجاري، ونظرا لذلك كانت مسقط محط أنظار الأمراء الحضارم المتصارعين، ففي بداية عام ١٢٤٣هـ الموافق ١٨٢٩م قصد الأمير ناجي بن علي آل بريك [٤١]، ومعه مائة من أصحابه السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي للحكم بينه وبين النقيب عبد الرب الكسادي [٤٢]، في الخلاف الواقع بينهما، وبعد وصولهم مسقط بشهر توفى الأمير ناجي هناك، ودفن بالقرب من مسقط [٤٣].

حكم محمد بن عقيل إقليم ظفار، وكان تاجر عمل في أعمال القرصنة، وتجارة العبيد، وامتلك ثلاث سفن تجارية مسلحة أثارت الرعب في البحر الأحمر كله، وظل حتى نهاية حكمه يحكم إقليم ظفار بقوة وحكمة واعتدال، مدة خمسة وعشرين عام، واتخذ من مدينة صلالة عاصمة سياسية له، حتى اغتيل على يد (سالم بن ثوري)، زعيم آل قسرة الذين كان لهم ثأر عنده [٤٤]، شكلت هذا الأحداث السياسية فرصة مناسبة أمام السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي، فاستغل الفراغ السياسي الذي شهدته حضرموت، لاسيما منطقة ظفار، بعد اغتيال حاكمها القوي محمد بن عقيل السقاف عام ١٨٢٩م، فتدخلت قواته بحجة ضبط الأوضاع

---

٤١. ناجي بن علي آل بريك: هو ناجي بن علي بن ناجي بن عمر بن بريك نقيب الشحر ذهب مع الامير عبد الرب الكسادي إلى سلطان مسقط عام ١٢٤٣هـ الموافق ١٨٢٩م، وتوفى بها. إبراهيم احمد المقحفي، المرجع السابق، ج١، ص ١٦٦.

٤٢. عبد الرب الكسادي: هو النقيب عبد الرب بن النقيب صلاح الكسادي نقيب المكلا، يعود نسب آل الكسادي إلى قبائل يافع في وادي بهر، وهم من القبائل التي سيطرت على بعض قرى ومدن حضرموت في القرن الثاني عشر الهجري، فكان لهم إمارة الكسادي التي حكمت المكلا حتى عام ١٢٩٨هـ، والمناطق المجاورة لها. إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج٢، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٤م، ص ١٣٤٣؛ محمد بن هاشم، المرجع السابق، ص ١٦١.

٤٣. سعيد بن عوض باوزير، المرجع السابق، ص ٢١٦.

٤٤. ج. ج لوريمر، دليل الخليج العربي القسم التاريخي، ج٢، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، ١٩٦٩م، ص ٨٩٧.

السياسية في ظفار، وضمها لحكمه، لكن هذه الحالة لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما انسحبت قوات السلطان سعيد بن سلطان من ظفار، بسبب حاجة السلطان سعيد للقوات في شرق إفريقيا عام ١٨٣٢م [٤٥].

ظلت ظفار تتمتع بالاستقلال عن عمان، ولم يظهر أنها دفعت الزكاة لسلاطين عمان، ولم يكن هناك أي تدخل للسلاطين العمانيين في شؤون ظفار الداخلية، ولم يثبت أن بعض أعيان ظفار كانت لهم زيارات لمسقط قدموا خلالها الاحترام لسلاطين عمان، وكان معروفا أن هذه الزيارات كانت تزور مسقط من عام ١٨٥٦م باسم الشيخ حمد بن عمر المرهوني الذي كان أكثر شيوخ ظفار نفوذا آنذاك، وحتى عام ١٨٧٥م تمكن أحد الظفاريين المغامرين من السيطرة على ظفار، يدعى [٤٦] فضل بن علوي أحد الزعماء الدينيين الحضارم عام ١٨٧٤م، فاستطاع إحداث تغيير في ظفار [٤٧]، ويبدو أن ظهوره لا يخلو من وجود دعم من الدولة العثمانية لهذه الشخصية التي تمكنت من نسج علاقاتها السياسية لتشمل قبائل حضرمية واسعة، وبلغت نشاطاته السياسية أن اعترفت الدولة العثمانية به، وأصبح حكم ظفار تابع للدولة العثمانية، وهذا جعل السلطان تركي البوسعيدي يدق ناقوس الخطر، ويقوم بإبلاغ حكومة الهند البريطانية التي احتجت أمام الدولة العثمانية بسيطرتها على ظفار، ولم تلق الحكومة البريطانية استجابة من الدولة العثمانية، فاندلعت ثورة في ظفار أطاحت بحكم فضل بن علوي عام ١٨٧٩م، ولم يكن الامر بعيدا عن تدخل بريطانيا في الأمر، ما حدا بالشيخ عواد بن عبد الله الذهاب إلى مسقط وطلب من السلطان تركي بن سعيد السيطرة على ظفار، فانقسم أهل ظفار إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: يتزعمه الشيخ عواد عبد الله ويطلب سيطرة سلطان عمان على ظفار.

---

[٤٥] .عيسى الطائي، المصدر السابق.

[٤٦] .ج. ج لوريمر، المصدر السابق، ج٢، ص ٩٠٠.

[٤٧] . حسين بن علي المشهور باعمر، تاريخ ظفار التجاري ١٨٠٠. ١٩٥٠م، مطابع ظفار الوطنية، ظفار، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

القسم الثاني: يتزعمه الشيخ عودة بن عزان ويطالب بعودة حكم فضل الذي تم طرده.

القسم الثالث: وهو أقوى الأقسام ويطالب أتباعه بعدم تبعية ظفار لعمان ويفضل بقاءها مستقلة، ومع ذلك تمكن السلطان تركي بن سعيد عام ١٨٧٩م[٤٨] من إرسال حملة عسكرية بقيادة سليمان بن سويلم إلى ظفار لاحتلالها [٤٩]، رغم مقاومة القبائل الحضرمية بقيادة فضل باعلوي ومن آل كثير وغيرهم، ومن أجل القضاء على جيوب المقاومة عمد السلطان تركي بن سعيد لاسترضاء الأهالي بتخفيض الضرائب والعوائد الجمركية من ٥% إلى ٤%، أثار هذا الضم العماني لظفار حفيظة شيوخ حضرموت فزاد وضع ظفار تعقيدا بسبب الخلاف الذي نشب بين شيوخ قبائل حضرموت، الذين امتعضوا من تآمر شيخ المكلا مع سلطان عمان الذي اشترى موقفه بفتح ممثلية له في المكلا، فأثر هذا الموقف عدا قبيلة بني شهر الحضرمية على موقف شيخ المكلا الذي دعا لأن تكون ظفار تابعة لعمان وليس لحضرموت، مما جعل قبيل بني شهر تعلن الحرب على العمانيين في ظفار، فتدخل المقيم البريطاني في عدن وأصدر إنذارا لقبيلة بني شهر، ومنع عنها المعونات، كما اتخذت حكومة الهند البريطانية قرار بتبعية إقليم ظفار لمسقط، ورغم ذلك لم يتوقف الحضارم في ظفار في مواجهة الحكم العماني الذي يلبي رغبة الأقلية، فاضطربت الأوضاع في ظفار خلال ١٨٨٠م، وعام ١٨٨٥م أصبحت ظفار تشكل عبئا ماليا على عمان بسبب الثورات منذ انسحاب السيد فضل حاكمها إلى المكلا، فانسحب العمانيون من ظفار مؤقتا عام ١٨٨٦م، حاول الحضارم بقيادة فضل باعلوي استعادتها، وفي عام ١٨٨٧م، حاول السلطان تركي بن سعيد إعادة احتلال ظفار في الوقت الذي قوت شوكة الظفاريين الذين نجحوا في محاصرة قوات السلطان، ثم هدأت الاحداث بعد وفاة السلطان تركي وتولي ابنه السلطان فيصل

[٤٨]. ج. ج لوريمر، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٨٩٨. ٩٠.

[٤٩]. حسين بن علي المشهور باعمر، المرجع السابق، ص ١٤.

بن تركي، الذي خرجت ظفار من تحت حكمه عام ١٨٩٥م، فتدخلت بريطانيا لصالح سلطان عمان فشنت حملة عسكرية عام ١٨٩٧م، وأعيد الحكم العماني، لكن الثورات ظلت في ظفار حتى نهاية عام ١٨٩٩م لطرد العمانيين [٥٠].

المحور الثالث: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين حضرموت وعمان في ١٩م.

أ. العلاقات الاقتصادية:

ارتبطت بالبلاد العربية طريقان تجاريان رئيسان؛ الأول يربط الهند بالخليج العربي، وتشرف عليه عمان بحكم موقعها الجغرافي، والثاني: يربط الهند بالبحر الأحمر ومصر وتشرب عليه اليمن بجميع مناطقها بما في ذلك اقليم حضرموت، وكان هذا من أهم العوامل التي جعلت العرب يعملون في التجارة ويوسعون صلاتها، فضلاً عن ذلك ساهمت التجارة في انتشار بطون من قبائل حضرموت في العديد من المناطق في العالم التي وصلوا إليها بتجارتهم في عمان، والهند، والصين، وسواحل شرق إفريقيا [٥١]، ودفعهم في هذا الاتجاه العامل الاقتصادي، والبحث عن مصادر العيش الكريم وسعته في المناطق التي وصلوا إليها، فضلاً عن أن البيئة الجغرافية الحارة والمشمسة لحضرموت، غير مناسبة للاستقرار فيها [٥٢].

ساهمت اليمن بشكل عام واقليم حضرموت بصورة خاصة، وعمان بدور بارز في النشاط التجاري منذ القدم، ساعدهم في ذلك امتلاك الخبرة الواسعة، في علم البحار، واستخدام النجوم لتحديد الاتجاهات، في البحر، إذ وضحت العديد من الشواهد التاريخية دور الحضارم، والعمانيين في الملاحة في المحيط الهندي،

---

٥٠. ج. ج لوريمر، المصدر السابق، ج٢، ص ٩١٧.٩٠٢.

٥١. سهام جميل جاسم، الحضارة الإسلامية. التجارة، محاضرات، د.م، د.ت، ص ٥.

٥٢. يحي محمد أحمد غالب، الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، تريم للدراسات والنشر، اليمن، ط١، ٢٠٠٨م، ص ٥٤.

والبحر الاحمر، الذي شهد تحركات للسفن التجارية بين موانئ اليمن في إقليم حضرموت، وموانئ عمان، في هذه المياه المرتبطة بشرق إفريقيا، والهند، وبلاد فارس، لنقل التجارة بين هذه الموانئ [٥٣]، بعد أن تهيئت الظروف السياسية لليعاربة كقوة كبيرة في المنطقة بعد طرد الاحتلال البرتغالي، واسترداد زمام المبادرة في إعادة السيطرة على جميع الموانئ العمانية، وانفتاحها على التجارة مع حضرموت وبقية الإقليم والعالم، وساعدهم في هذا التوسع التجاري نمو قوة الأسطول البحري العماني [٥٤]، وهو ينشط في التجارة بين سواحل حضرموت وبقية سواحل وموانئ اليمن لشحن البن نحو موانئ عمان، وبقية مناطق الخليج العربي، إذ تفوقت السفن التجارية العمانية عن غيرها [٥٥] من السفن الأخرى، وتمكن العمانيون بمرور الوقت من التفوق في التجارة البحرية، نظراً لامتلاكهم الخبرة في الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي، إلى جانب أنهم هواة للقتال في البحر حد الاحتراف مقارنة بغيرهم في الإقليم، لاسيما الحضرمية، فضلاً عن معرفتهم بفنون الإبحار التي استفاد منها اليمنيون الحضارم، الذين استخدموا السفن العمانية للإبحار بين بحر العرب والبحر الأحمر [٥٦] لشحن كميات كبيرة من البن اليمني، نظراً لقوتها ومتانتها، وقدرتها على تحمل الصعوبات، إلى جانب وجود ملاحين مهرة في الإبحار بين الموانئ [٥٧]، نظراً لضعف قدرة السفن التجارية الحضرمية في تأمين كافة الاحتياجات التجارية لليمن، المتوفرة في أسواق مسقط، فضلاً عن ذلك ساهمت الرحلات التجارية الحضرمية التي كانت تخرج من ميناء الشحر الحضرمي، لنقل السلع التجارية المختلفة بين

---

٥٣. بكيل محمد محمد الكليبي، المرجع السابق، ص ٥١.

٥٤. ناهد عبد الكريم، يوسف الغيلاني، أسطول البن العماني وتجارته من ١٧٤٤-١٨٣٢م، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٣م، ص ٢٧.

٥٥. كارستين نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، ج١، ترجمة: عبير المنذر، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٢٤١.

٥٦. ناهد عبد الكريم، يوسف الغيلاني، المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

٥٧. كارستين نيبور، المصدر السابق، ص ٢٤١.

موانئ اليمن وعمان حتى ميناء البصرة، في المقابل تنطلق السفن التجارية العمانية من مسقط نحو موانئ حضرموت، وبقية الموانئ اليمنية الأخرى لشحن البن اليمني [٥٨].

قادت الخبرة التي امتلكها البحارة العمانيون، وفهمهم لفنون الإبحار، إلى تعاون مشترك بين اليمن بشكل عام، وحضرموت بصورة خاصة، مع العمانيين، وهذا يفسر السبب في تنقل السفن التجارية العمانية بين موانئ حضرموت، وبقية موانئ اليمن في البحر الأحمر بكل يسر وسهولة لنقل البضائع والسلع التجارية المختلفة [٥٩]، علاوة على ذلك زادت الروابط التجارية بين حضرموت وعمان بشكل أكبر، وغدت أكثر تميزاً نتيجة القرب الجغرافي بينهما، فازدهرت العلاقات والصلات التجارية بينهما بشكل مطرد [٦٠]، فزاد حجم التبادلات التجارية بين الحين والآخر بعد أن أصبحت عمان قوة بحرية كبيرة تحكمت بالحركة التجارية في المحيط الهندي، وكانت السفن التجارية العمانية تجوب الموانئ اليمنية الحضرمية، حتى تمكنت بريطانيا من منافسة العمانيين في القرن التاسع عشر الميلادي [٦١]، ورغم توتر العلاقات البريطانية مع السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي، إلا أنه استطاع انتزاع موافقة البريطانيين في الحصول على بعض المزايا التجارية، منها تزود السفن العمانية بالماء والأخشاب مجاناً في موانئ الهند، فضلاً عن السماح للسفن العمانية بشحن خمسة آلاف حمولة من الملح في (كلكتا الهندية)، مقارنة بالسفن التجارية الحضرمية التي سمح لها فقط بشحن ألف حمولة فقط، وهو الحد الأقصى المسموح به لأي سفينة عربية في موانئ الهند، فضلاً عن ذلك تمكن الأسطول التجاري العماني من السيطرة على الحركة التجارية بين الموانئ اليمنية، لاسيما

٥٨. ناهد عبد الكريم، يوسف الغيلاني، المرجع السابق، ص ٣٥.
٥٩. كارستين نيبور، المصدر السابق، ص ٢٤١.
٦٠. عبد الرزاق التكريتي، المرجع السابق، ص ١٤١.
٦١. عبد الله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥م، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م، ص ص ٢٥.

موانئ حضرموت، التي كان يجلب منها البن اليمني، ويصرف فيها سلع ومصنوعات بريطانية [٦٢].

ازدهرت الحركة التجارية بين حضرموت وعمان، ومنطقة زنجبار في شرق أفريقيا الخاضعة لحكم العمانيين، يتضح ذلك من خلال الصراع الذي نشب بين آل بريك، حكام الشحر، وآل الكسادي الذين حشدوا جنودهم عام ١٢٢٧هـ الموافق ١٨١٢م، وأمروهم بالهجوم على السفن التجارية القادمة من سواحل إفريقيا الشرقية إلى ميناء الشحر، وتمكنت سفن النقيب عبد الرب صلاح الكسادي من اقتياد السفن قبل دخولها الشحر إلى المكلا بجميع ما تحمله من بضائع، فلم يكن من الأمير ناجي بن علي آل بريك إلا حشد قواته والهجوم على المكلا لاستعادة السفن التي أخذها الكسادي، ويبدو أن هذا الصراع التجاري كان للعمانيين دور في حله بين الطرفين بعد أن احتكم الجانبان إلى السلطان سعيد بن سلطان عام ١٨٢٤م [٦٣].

فضل العمانيون التعاون التجاري البحري مع حضرموت وموانئها بدلاً من التجارة البرية عن طريق القوافل التجارية، رغم الجوار الجغرافي البري، ويعود السبب في ذلك إلى الآتي [٦٤]:

١- كون الملاحة البحرية أكثر أمانا من الطريق البري، فضلاً عن سهولتها في نقل كميات كبيرة من البضائع.

٢- الابتعاد عن إشعال أي صراع بين العمانيين والقبائل اليمنية الحضرمية التي تسلك منها القوافل التجارية إلى عمان.

---

[٦٢]. ج. ج لوريمر، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٧٠.٦٨٣.

[٦٣]. سعيد بن عوض باوزير، المرجع السابق، ص ٢١٥.٢١٦.

[64]. Niebuhr. M, Travels through Arabiia and other Countries in the East, Translated in to English by Robert Heron, Vol, 2, Edinburgh, 1792, p. 123.

٣- قلة الفوائد والعائدات المالية من التجارة البرية مقارنة بالتجارة البحرية التي تجني أرباحا كبيرة، وتوفير كميات من السلع التجارية أكبر للأسواق الموجودة في عمان، وحضرموت، واليمن، والخليج العربي.

٤- امتلاك عمان لأسطول تجاري كبير تمتع بنفوذ واسع في موانئ حضرموت، وبقية الموانئ اليمنية والخليجية.

حافظ العمانيون رغم الصعوبات التي واجهتهم على بقاء الزخم التجاري في تطور مستمر بينهم وبين إقليم حضرموت، وبقية الموانئ اليمنية الأخرى، بفضل الأسطول التجاري الهائل الذي امتلكته عمان في عهد السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي، فازدهر الاقتصاد العماني، وعلى أثره تم نقل العاصمة من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢م، ومع ذلك حافظت عمان على علاقتها الاقتصادية مع موانئ اليمن، وحضرموت، وموانئ الخليج العربي، وبلغت ذروتها عام ١٨٤٣م، إلا أن العلاقات التجارية مع مناطق الجوار، وغيرها تراجعت بشكل كبير وبلغت نسبتها بين ١ إلى ١٢% من تجارة الخليج عام ١٨٧٠م [٦٥].

حاول فضل باعلوي التوسع في النشاط التجاري الحضرمي في ظفار بعد سيطرته عليها، فاتصل بالسفن التجارية الهندية طالبا منها أن تقوم إحدى سفنها التجارية بزيارة ظفار شهريا، كما عرض عليها شحن مئتي طن من مختلف البضائع من صادرات ظفار كل شهر، لكن بريطانيا رفضت التجاوب معه بحجة عدم الاعتراف به؛ كونه يحكم ظفار باسم الدولة العثمانية، وكونه مناهض للاحتلال البريطاني، في المقابل شكلت ظفار في عهد فضل باعلوي قبلة للتجار من حضرموت، واليمن، وعمان لمزاولة النشاط التجاري، بصورة تؤكد انتعاش الحركة التجارية في المنطقة، ومع ذلك عملت بريطانيا على تدبير العديد من المؤامرات ضد تحركات فضل باعلوي، للحؤول دون ازدهار الأوضاع الاقتصادية في ظفار، حتى وصلت الأحوال إلى كساد تجاري كبير شهدته ظفار، نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا

[٦٥] .ناهد عبد الكريم، يوسف الغيلاني، المرجع السابق، ص ٤٨.

على ظفار وأميرها فضل باعلوي، من خلال قيامها بمنع السفن التجارية الهندية من الوصول إلى ظفار، مهيئة الأوضاع لسيطرة السلطان تركي بن سعيد عليها [٦٦]، ووجد دعما ومساندة من بريطانيا ومنحها العديد من الامتيازات مقابل مساندتها له بالمال والسلاح [٦٧] من أجل احتلال ظفار، فضلا عن ذلك برزت العديد من البيوت التجارية الحضرمية التي مارست النشاط التجاري خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وكان لها علاقات تجارية مع الهند وعمان، كما كان لها تنافس تجاري ذو أبعاد اجتماعية قاد إلى تنافس القبائل الحضرمية في التجارة، وأخذت كل قبيلة تسعى للنهوض بما تحتها من مناطق، ورغم ذلك لم يؤثر الصراع القبلي على سير الحركة التجارية، لا سيما أن القبائل انتهجت قيما وأعرافا قبلية حتمت على كل قبيلة احترامها، وهذا جعل التجارة قائمة في المنطقة، وساهم في ظهور العديد من التجار الحضارم الذي لا يسع المجال لحصرهم هنا، وأدوا دورا تجاريا رائدا طوال فترة القرن التاسع عشر الميلادي [٦٨].

ب. العلاقات الاجتماعية:

أ. الروابط الدينية:

دخل الدين الإسلامي إلى عمان وحضرموت في زمن النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وفي عام الوفود وصل وفد عمان والمهرة وحضرموت إلى المدينة المنورة مع سائر وفود اليمن والجزيرة العربية [٦٩]، أما انتشار المذهب الإباضي في حضرموت وعمان فهناك إشارات إلى أن ظهور هذا المذهب يرجع لعودة عدد من اليمنيين من العراق بعد موقعة النهروان عام ٣٨هـ واستقروا في حضرموت، في الوقت الذي عاد

---

٦٦. حسين بن علي المشهور باعمر، المرجع السابق، ص ٢٤.٢٣.

٦٧. جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان (١٧٤١.١٩٧٠م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٣٧٩.

٦٨. حسين بن علي المشهور باعمر، المرجع السابق، ص ٢٣.٢٢.

٦٩. أحمد بن سعيد بن خميس الأنبالي، تاريخ جزيرة سقطرى، د.م، د.ت، ص ٧٥.

بعض العمانيين إلى مناطقهم في الفترة نفسها، فمهدت هذه الخطوات للعلاقات الدينية بين المنطقتين [٧٠]، وهناك من يشير إلى أن حضرموت وعمان مثلها مثل غيرها من الأقاليم الإسلامية تعرضت لخلافات مذهبية قادت إلى تغلب المذهب الإباضي الخارجي أثناء دولة عبدالله بن يحيى الكندي الإباضي عام ١٢٩هـ الموافق ٧٤٦م، إذ نجحت في فرض المذهب الإباضي في المنطقة [٧١].

وبحلول القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي تمكن آل راشد من السيطرة على شبام حضرموت بعد أن نجحوا في القضاء على ما تبقى من معتنقي المذهب الإباضي في حضرموت عام ٥٩١هـ الموافق ١١٩٤م [٧٢].

ب. الروابط الاجتماعية:

ارتبطت عمان واليمن منذ القدم بروابط اجتماعية وثيقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عبد العمانيون، إلى جانب الحضارم، الإله (سين)، وهو الإله الرئيس لدولة حضرموت القديمة في ظفار، وكانت تتحكم بهذا الإقليم لإنتاج اللبان، وهذا ما بينته اللقى الأثرية والنصوص النقشية التي تم العثور عليها في هذا الإقليم، وبعد اندثار الحضارة اليمنية القديمة اختفى هذا المعبود لصالح ظهور معبودات محلية أخرى، وهذا يثبت وجود ارتباط سكاني بين عمان وحضرموت بصورة خاصة، واليمن بشكل عام، فالارتباط الديني كما بينته النقوش اليمنية القديمة تعد دليلاً قاطعاً لوجود ارتباط سكاني في هذه الرقعة الجغرافية من الجزيرة العربية [٧٣].

---

٧٠. ناصر بن علي بن سالم الندابي، المرجع السابق، ص ١٩٣.

٧١. سقاف علي الكاف، المرجع السابق، ص ٥٨.

٧٢. عادل حاج علي باعكيم، تاريخ الصلات العلمية بين ظفار وحضرموت في القرنين السادس والسابع للهجرة (العلامة تاج العارفين الظفاري)، نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٢١م، ص ٦١.

٧٣. عبد الرحمن جعفر بن عقيل، صفحات من تاريخ إباضية عمان وحضرموت، دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٥-٤٦.

ارتبط حضرموت وعمان بروابط قبلية منذ القدم، بفضل التواصل والتقارب وانتقال القبائل بينهما؛ إذ كانت هناك العديد من النوافذ الاجتماعية التي سمحت بالامتزاج مع بعضها البعض، وزاد على ذلك الهجرة القبلية التي انتشرت في المنطقة بعد انهيار سد مأرب، مما حفز الوعي القبلي ووضح ما كانت عليه القبائل من اندماج وتواصل، وتأتي قبيلة الأزد في طليعة هذه القبائل لتكون مثالا لحركة الاندماج والتمازج القبلي بين مناطق اليمن، والجزيرة العربية، وعمان، فضربت الأطراف واستوطنت مع القبائل العربية الأخرى في الدروب والأودية الجديدة التي قصدتها للعيش والاستقرار[٧٤]، وكان لهذه الروابط الاجتماعية والثقافية دور بارز في نمو العلاقات بين حضرموت وعمان، لاسيما الروابط القبلية التي شكلت امتدادا مشتركا بينهما [٧٥]، إلى جانب وجود تشابه كبير في عادات وتقاليد السكان، والثقافة واللغة التي يتخاطب بها الناس، وهي في الغالب ذات أصول يمنية حميرية، ومن اللهجات التي يتعامل بها في عمان ولها امتداد في حضرموت اللهجة الشحرية التي يتخاطب بها سكان الجبال، والمهرية، نسبة للمهرة وسكانها الذين يعدون جزءًا من حضرموت، فضلاً عن تشابه في النسيج الاجتماعي القبلي الذي ارتبط باليمن نتيجة نزوح هذه القبائل بين مناطق حضرموت، واليمن، وعمان، وكان لها تأثير مباشر في أوضاع المنطقة [٧٦].

ارتبطت عمان بحضرموت بروابط اجتماعية وتاريخية مشتركة وثيقة، من خلال انتشار عدد من البطون القبلية الممتدة بين حضرموت ومنطقة ظفار في الجنوب الغربي لعمان، نتيجة تداخل الأراضي والقبائل مع بعضها البعض [٧٧]، ويؤكد

---

٧٤. عبد الرحمن جعفر بن عقيل، المرجع السابق، ص ١٩.

٧٥. عبد الرزاق التكريتي، المرجع السابق، ص ١٤١.

٧٦. عبد الله فهد النفيسي، المرجع السابق، ص ٢٢-٣٦.

77. Brennan Hosack, The Dhfar Rebellion: Influence of External Powers, p. 33.

المؤرخون وجود ارتباط اجتماعي بين حضرموت وعمان التي تدفقت إليها مجموعات هائلة من هجرات القبائل اليمنية، لعدة دوافع على النحو الآتي [٧٨]:

١- دوافع سياسية لدى القبائل اليمنية الحضرمية قائمة على التوسع، وصراع النفوذ السياسي والمصالح، أو هروبا من الأوضاع السياسية.

٢- التوسع في النشاط الاقتصادي وتأمين التجارة البحرية والرغبة في إحكام السيطرة على جميع الموانئ الموجودة في سواحل عمان.

٣- وجود روابط قبلية تربط القبائل اليمنية الحضرمية مع بعض القبائل المنتشرة داخل مناطق عمان لاسيما في المناطق القريبة من حضرموت وبقية المناطق العمانية الأخرى التي استقروا فيها.

شكلت الهجرة أهم الركائز التي عمقت الروابط الاجتماعية بين إقليم حضرموت وعمان، حيث هاجرت إليها بعض بطون القبائل اليمنية الحضرمية منذ وقت مبكر، وبعض هذه القبائل خرجت من ميناء الشحر واستوطنت في عدد من مناطق عمان ومدنها المختلفة بحثا عن الاستقرار والمعيشة [٧٩].

الخاتمة:

خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

١- شهدت حضرموت خلال القرن التاسع عشر الميلادي العديد من التحولات السياسية التي تميزت بالانقسام السياسي داخل القوى السياسية الفاعلة فيها.

٢- تميزت الأوضاع السياسية في عمان بالتباين السياسي بين الصراع على السلطة داخل الأسرة البوسعيدية وبين الهدوء والاستقرار.

٧٨. عبد الرحمن جعفر بن عقيل، المرجع السابق، ص ٢٧.

٧٩. جميلة بنت عبده بن موسى معشي، المرجع السابق، ص ١٤.

٣- تأرجحت العلاقات السياسية بين عمان وحضرموت خلال القرن التاسع عشر الميلادي بناء على المصالح السياسية لكل طرف.

٤- أدت بريطانيا دورا بارزا في مساعدة البوسعيديين في اقتطاع إقليم ظفار من حضرموت ومنحه للعمانيين، رغم معارضة القبائل الحضرمية.

٥- ارتبطت حضرموت وبقية مناطق اليمن الأخرى مع عمان بعلاقات اقتصادية متميزة نتيجة التبادل التجاري المشترك بينهما.

٦- استفاد العمانيون من موانئ حضرموت ومن النشاط التجاري للحضارم في مياه المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر.

٧- يعد الجانب الديني من أهم الروابط التي ميزت العلاقات الاجتماعية بين حضرموت وعمان، لاسيما المذهب الإباضي الذي جمع الجانبين قبيل تغير المذهب في حضرموت فيما بعد.

٨- شكلت الروابط القبلية والهجرات القبلية والعادات والتقاليد المشتركة بين عمان وإقليم حضرموت ركيزة أساسية من ركائز العلاقات الاجتماعية التي ربطت الطرفين منذ القدم.

قائمة المصادروالمراجع:

١- إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج١، دار الكلمة، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٤م.
٢- إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج٢، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٤م.
٣- إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥م، دار الأوزاعي، الدوحة، ط١، ١٩٨٩م.
٤- أحمد بن سعيد بن خميس الأنبالي، تاريخ جزيرة سقطرى، د.م، د.ت.
٥- الأمين بن علي المزروعي، دراسات في تاريخ عمان الحديث (مخطوط: تاريخ ولاية المزارعة في أفريقية الشرقية)، تحقيق: إبراهيم الزين صغيرون، لندن، ط١، ١٩٩٥م.
٦- بكيل محمد محمد الكليبي، الغزو البرتغالي للمشرق العربي وموقف المماليك . الصفويين . العثمانيين . اليعاربة ١٤٩٧-١٦٥٠م، مرايا للطباعة والنشر، دبي، ط١، ٢٠٢٢م.
٧- ج. ج لوريمر، دليل الخليج العربي القسم التاريخي، ج٢، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، ١٩٦٩م.
٨- جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان (١٧٤١.١٩٧٠م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٠م.
٩- جميلة بنت عبده بن موسى معشي، جهود المزارعة في نشر الإسلام في شرق إفريقيا (١١١٠-١٣١٣هـ/١٦٩٨- ١٨٩٥م)، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ٢٠١٤م.
١٠- حسين بن علي المشهور باعمر، تاريخ ظفار التجاري ١٨٠٠.١٩٥٠م، مطابع ظفار الوطنية، ظفار، ط١، ٢٠٠٩م.

١١- حمادة وهبة مسعد أحمد مسعد غنا، الموقف الإيراني من الحركة المسلحة في ظفار (١٩٧٢-١٩٧٥م)، مجلة مركز دراسات البحر المتوسط، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٩م.
١٢- حمود بن عبد الله بن حمود الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠-٢٠١١م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م.
١٣- حميد بن محمد بن رزيق العبيداني النخلي، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، ج١، عرض ودراسة: عبد الله محمد جمال الدين، وزارة التراث العمانية، عمان، ط١، ١٩٩٨م.
١٤- خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.
١٥- سعيد عوض باوزير، صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الوفاق، عدن، ط١، ٢٠١٢م.
١٦- سقاف علي الكاف، حضرموت عبر أربعة عشر قرنا، مكتبة أسامة، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
١٧- سهام جميل جاسم، الحضارة الإسلامية. التجارة، محاضرات، د.م، د.ت.
١٨- صالح علي باصرة، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ط١، ٢٠٠١م.
١٩- عادل حاج علي باعكيم، تاريخ الصلات العلمية بين ظفار وحضرموت في القرنين السادس والسابع للهجرة (العلامة تاج العارفين الظفاري)، نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٢١م.
٢٠- عبد الرحمن جعفر بن عقيل، صفحات من تاريخ إباضية عمان وحضرموت، دار حضرموت للدراسات والنشر، المكلا، ط١، ٢٠٠٦م.
٢١- عبد الرزاق التكريتي، ظفار ثورة الرياح الموسمية، ترجمة: أحمد حسن المعيني، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٩م.
٢٢- علي بن عقيل، حضرموت، مطبعة سورية، دمشق، د.ت.

٢٣- عيسى الطائي، كشف الستار عن حالة ظفار، تحقيق: ناصر أبو عون، ينظر: https://alroya.om/post/352046
٢٤- غيرترود بيل، أوراق منسية من تاريخ الجزيرة العربية تقارير الاستخبارات البريطانية عن أوضاع الجزيرة العربية في الفترة ١٩١٦-١٩١٧م، ترجمة: عطية بن كريم الظفيري، نشر هذا الكتاب على شكل حلقات في جريدة الجريدة الكويتية، من العدد ٤٩٠ حتى العدد ٤٩٨، ٢٠٠٨م.
٢٥- فاروق عمر فوزي، الصراع على السلطة في عمان في عهد الدولة البوسعيدية من ١١٦٣هـ/١٧٤٩م حتى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠١٨م.
٢٦- كارستين نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها، ج١، ترجمة: عبير المنذر، الانتشار العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٢٧- عبد الله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥م، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م.
٢٨- محمد اليحيائي، المواقف البريطانية وأثرها على الوضع الداخلي في عمان في عهد السلطان سعيد بن سلطان، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢٠م.
٢٩- محمد بن هاشم، حضرموت تاريخ الدولة الكثيرية، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، ط١، ٢٠٠٢م.
٣٠- محمد داخل كريم، شذى فيصل رشو، بريطانيا والخليج العربي بين السيطرة والانسحاب ١٩٤٥-١٩٧٩م، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٩م.
٣١- محمد عبد الرزاق أحمد محارب، عمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل ١٩١٣-١٩٣٢م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠١٥م.
٣٢- منى سالم سعيد جعبوب، قيادة المجتمع نحو التغيير التجربة التربوية لثورة ظفار ١٩٦٩-١٩٩٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٣٣- ناصر بن علي بن سالم الندابي، العلاقة العمانية اليمنية الدينية والسياسية ما بين القرنين (١-٣/٧-٩م)، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٥٤، ٢٠٢٢م.

٣٤- ناهد عبد الكريم، يوسف الغيلاني، أسطول البن العماني وتجارته من ١٧٤٤-١٨٣٢م، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٣م.

٣٥- يحيى محمد أحمد غالب، الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، تريم للدراسات والنشر، اليمن، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٦- يلماز اوزتونا، موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسية والعسكرية والحضارية، ج٣، ترجمة: عدنان سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٠م. عبد الله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥-١٩٧٥م، دار النهار، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٣٧- يوسف سامي، الأطماع البريطانية في منطقة الخليج العربي، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار، ٢٠١٧م.

38- B. S. 14/371.

39- Brennan Hosack, The Dhofar Rebellion: Influence of External Powers on Counterinsurgency, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2022.

40- IOR/R/15/1/695.

41- Niebuhr. M, Travels through Arabiia and other Countries in the East, Translated in to English by Robert Heron, Vol, 2, Edinburgh, 1792.

42- Y. PRK. UM. 00005.00001.002.

و اقع الحوكمة الشرعية وتحديات تطبيقها في المصارف الإسلامية اليمنية

د/ محمد سالم عبدالله بخضر
دكتوراه في المصارف الإسلامية – جامعة سيئون – حضرموت – اليمن
mbakhdar2023@gmail.com

الملخص

تواجه المصارف الإسلامية اليمنية عدداً من الصعوبات العملية نظراً لما يمر به الواقع المصرفي على المستوى المحلي والدولي من تحديات فرضت على البنك المركزي اليمني بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC إصدار دليل الحوكمة للبنوك اليمنية، اشتمل على آليات الحوكمة الشرعية وأسسها التي يجب على المصارف الإسلامية اليمنية الالتزام بتطبيقها؛ لتجاوز كثير من الصعوبات والعقبات ولتحقيق السلامة الشرعية في معاملات المصارف الإسلامية اليمنية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة والحوكمة الشرعية وأسسها ومبادئها وآليات تطبيقها وتمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في هذه الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدم التزام المصارف الإسلامية اليمنية بدليل الحوكمة الشرعية وآلياته الصادر عن البنك المركزي اليمني وضعف الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية اليمنية، وغياب المراجع الشرعي الخارجي، كما أن للأزمة اليمنية الحالية أثرًا بالغا في تعثر تطبيق الحوكمة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية،المصارف الاسلامية

The Reality of Shariah Governance and the Challenges of Implementing It in Yemeni Islamic Banks

Dr. Muhammad Salem Abdullah Bakhdar

Ph.D. in Islamic Banking – Seiyun University – Hadhramaut – Yemen

mbakhdar2023@gmail.com

ABSTRACT

Yemeni Islamic banks face a number of practical difficulties due to the local and international challenges that the Central Bank of Yemen, in cooperation with the International Finance Corporation (IFC), issued the Governance Manual for Yemeni Banks, which includes the Sharia governance mechanisms and principles that Yemeni Islamic banks must adhere to; to overcome many difficulties and obstacles and to achieve Sharia safety in the transactions of Yemeni Islamic banks. The study aimed to identify the concept of governance and sharia governance, its foundations, principles and mechanisms of its application. The problem of the study was to identify the reality of sharia governance in Yemeni Islamic banks. The descriptive and analytical approach was used in this study. The study found that Yemeni Islamic banks do not comply with the sharia governance manual and its mechanisms issued by the Central Bank of Yemen, the weakness of the sharia bodies of Yemeni Islamic banks, the absence of external sharia references, and the current Yemeni crisis has a significant impact on the failure to implement sharia governance.

Keywords: sharia governance, governance, Islamic Banks

مقدمة

أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية واقعاً ملموساً تحتل مكانة كبرى في سلم القطاع المصرفي المحلي والإقليمي والدولي؛ للنتائج المميزة التي حققتها طيلة العقود الماضية، ونظراً للانتشار الكبير الذي طرأ على المصارف الإسلامية على مستوى العالم والتنافسية مع المصارف التقليدية، وأيضاً الأخطار التي تعترض طريق عملها، كان لا بد من وجود هيكلية تعمل على ضبط وتأصيل وتحسين عمل المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية وهو ما أطلق عليه "الحوكمة الشرعية".

إن تجربة المصارف الإسلامية اليمنية تجربة حديثة حيث نشأ أول مصرف إسلامي يمني قبل نحو ٣٠ عاماً، إلا أن هذه التجربة أصبحت ذات أهمية كبيرة للاقتصاد القومي، ساعد نجاحها في انتشار المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، وتعددت أنواع المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد اليمني بتسارع خلال الثلاثين سنة الأخيرة مما استدعى القائمين على القطاع المصرفي في ضبط واقع العمليات المصرفية وفق منهجية تجمع بين الناحية الفنية والشرعية معاً.

إن مصطلح الحوكمة بدأ بالمؤسسات التقليدية في القرن الماضي، ومع انتشار المؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية بدأ الحديث عن الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية وضرورة الالتزام بها من قبل هذه المؤسسات المالية، وأصبحت لها قواعدها وأسسها ومنظماتها وقوانينها. ومن هذا ينطلق البحث في معرفة مدى واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية ومدى التحديات التي تعيق تطبيقها.

مشكلة الدراسة:

إن للحوكمة الشرعية أهمية كبيرة في مواجهة تحديات العمل المصرفي الإسلامي، وبما أن المصارف الإسلامية اليمنية تسعى إلى مواكبة عملها المصرفي مع ما يتفق مع أسس ومبادئ النظم والقوانين المتعلقة بالنظام المصرفي اليمني، وتحقيق الالتزام بالقواعد والأسس المالية في الشريعة الإسلامية، ونظراً للصعوبات التي تعترض طريق هذه المصارف فإن مشكلة الدراسة تمثلت في السؤال الرئيس: ما واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما المقصود بالحوكمة الشرعية وما هي محدداتها؟
٢. هل تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بمتطلبات الحوكمة الشرعية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية؟
٣. ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان مفهوم الحوكمة الشرعية وأهميتها للمصارف الاسلامية.
- معرفة واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية.
- التطرق إلى التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع تطبيق الحوكمة في عدد من المصارف الإسلامية اليمنية.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في بنك التضامن، وبنك اليمن البحرين الشامل.

المبحث الأول: تمهيد حول الحوكمة الشرعية: المفهوم والمحددات

أولاً: مفهوم الحوكمة:

١. تعريف الحوكمة لغة:

الحوكمة على وزن فوعلة، مثل خودمة وحوسبة، وهو مصدر قياسي خماسي من الفعل حكم، وهو ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة[١]، وهو المصطلح الأقرب لترجمة المصطلح باللغة الإنجليزية Governance، ومن معانيه الإحكام والحاكمية، أي منع الظلم ومراقبة الشيء، وهذا أقرب إلى معنى كلمة "الحكم" في اللغة العربية، حيث جاء في المعاجم في لسان العرب "حكمت وأحكمت وحكّمت بمعنى منعت ورددت"، وقيل للحاكم حاكم؛ لأنه يمنع الظلم بين أفراد رعيته، وكل شيء منعته من الفساد فقد حكمته وأحكمته[٢].

٢. تعريف الحوكمة اصطلاحاً:

ارتبط مصطلح الحوكمة بالمؤسسة أو الشركة حتى أصبح مفهوما متعلق بالجانب التنظيمي والإداري للمؤسسة/ الشركة حيث يشير إلى العلاقة بين إدارة الشركة أو المؤسسة وأصحاب المصالح، ومدى الشفافية والإدارة الرشيدة

(١) محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات "تعريف مع إطلالة إسلامية"، ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السبت ١٤ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٢٣ أبريل 2005م، ص ٢.

(٢) ينظر: الخليل الفراهيدي، كتاب العين، (٦٦/٣). ابن فارس ، مقاييس اللغة، (٩١/٢). الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ص ١٧٦. الأزهري، تهذيب اللغة، (٦٩/٤).

لتحقيق أهداف المؤسسة/ الشركة والتي من أهمها تحقيق أعلى الأرباح. وقد عرفت الحوكمة بأنها: "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة، والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"(٣).

ثانياً: تعريف الحوكمة الشرعية:

لم يسبق للكتب الفقهية أن تناولت مفهوم الحوكمة الشرعية أو أشارت إليه؛ لحداثة هذا المصطلح؛ إذ لم يشتهر إلا في الآونة الأخيرة، وقد بدأت المصارف الإسلامية التدقيق الشرعي في أعمالها من خلال هيئة الرقابة الشرعية لتقوم بدور المراقب والتأكد من سلامة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية، إلا أن هذه المنهجية أبرزت بعض الإشكالات في عمل الهيئات الشرعية، فكان لا بد من وجود إطار منهجي يضبط عمل جميع العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية من خلال الجهود التي أوجدت معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة، والأخلاقيات(٤) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI. ومعيار مجلس الخدمات الإسلامية رقم ١٠، وبالتالي عرفت الحوكمة

(٣) البلتاجي، محمد، الحوكمة في المصارف، نقلاً عن الصلاحين ، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ، ص ٥.

(٤) تضمنت معايير المحاسبة والمراجعة الحوكمة والأخلاقيات التي أصدرتها AAOIFI معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي يتضمن عدد من المعايير منها المعيار رقم ٦ بعنوان بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية والذي اعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة والمراجعة لـــــ AAOIFI عام ٢٠٠٥م. ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، ص ١١١٥.

الشرعية بأنها: "مجموعة من الترتيبات المؤسسية على مستوى النظام للإشراف الفعال والمستقل على التزام منتجاتها/خدماتها وأنظمتها وإجراءاتها وعملياتها التشغيلية بأحكام الشريعة ومبادئها"(٥).

ويحتوي تعريف الحوكمة الشرعية هذا على العناصر الآتية:

١. الحوكمة عبارة عن نظام متكامل تتفاعل فيه جميع عناصره لتحقيق هدف الحوكمة الشرعية وهو تحقيق الاطمئنان لأصحاب المصالح، كالمؤسسين وأصحاب الأسهم والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية وغيرهم.
٢. الإفصاح الشرعي شرط أساسي لتعريف جميع الأطراف بواقع حال المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بمدى توافق معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.
٣. وجود آليات تسمح بالتأكد من التقارير التي تصدر عن تلك المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية:

لم تُعْرف المصرفية الإسلامية في اليمن إلا بعد الوحدة اليمنية منذ عام ١٩٩٥م حيث كان الجهاز المصرفي في اليمن بشطريه قبل الوحدة مكونًا من عدد من المصارف التجارية التقليدية، وبتحقيق الوحدة اليمنية حدثت نقاشات حول إنشاء مصرف إسلامي يمني، وتوّجت هذه النقاشات بصدور القرار الجمهوري رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م بشأن المصارف الإسلامية في ٢٩ يوليو ١٩٩٦م(٦)، إلا أن تأسيس أول مصرف إسلامي يمني (البنك الإسلامي اليمني) كان قبل صدور قانون المصارف الإسلامية بفترة قصيرة، حيث صدر التصريح للبنك الإسلامي اليمني في سنة

(٥) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم ٣٠ (المعيار المعدل للمبادئ الارشادية للحوكمة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية -القطاع المصرفي)، ديسمبر ٢٠٢٣م، ص ٥٦.

(٦) للمزيد حول مراحل نشأة المصارف الإسلامية اليمنية ينظر: محمد سالم عبدالله بخضر، **أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية اليمنية**، بحث ماجستير ، غير منشور، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٩م ، صنعاء، ص ٦١.

١٩٩٥م، وزاول عمله في ١٩٩٦م، ثم تتالت سائر المصارف الإسلامية اليمنية. ويتكون هيكل المصارف الإسلامية اليمنية من خمسة مصارف إسلامية [٧]، وتتركز الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف في المدن الرئيسة.

١) دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

أصدر البنك المركزي اليمني في سنة ٢٠١٣ دليل بعنوان: "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية" بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك بالاستناد إلى الإرشادات الصادرة عن لجنة (بازل للرقابة المصرفية) بشأن حوكمة البنوك، بما ينسجم مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مسترشدين بتجارب بعض البلدان العربية آخذين بالاعتبار خصوصية البيئة اليمنية[٨]. واشتمل هذا الدليل على سبعة فصول تناولت الفصول الستة الأولى المبادئ العامة الخاصة بحوكمة البنوك بجميع أنواعها سواء التقليدية منها أو المصارف الإسلامية. بينما تناول الفصل السابع المتطلبات الإضافية الأخرى الخاصة بحوكمة كل من المصارف الإسلامية والبنوك العامة والمختلطة [٩]. ويهدف هذا الدليل -كما جاء في المنشور الدوري (٣) لسنة ٢٠١٣م- إلى تحقيق الآتي[١٠]:

---

(٧) ينظر: البنك المركزي اليمني ، تطورات الميزانية المجمعة للبنوك حتى ديسمبر ٢٠٢٢م ، ص٢.

(٨) البنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك، منشور دوري (٣) لسنة ٢٠١٣ موجه إلى كافة البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية في ٢٠١٣/٩/٣٠م، على موقع البنك المركزي اليمني – صنعاء على الرابط التالي:

https://www.centralbank.gov.ye

(٩) البنك المركزي اليمني، دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص ٦.

(١٠) ينظر: المنشور الدوري (٣) لسنة ٢٠١٣، مرجع سابق، ص٢.

١. وضع إطار تنظيمي لحوكمة البنوك استكمالاً للمتطلبات القانونية ذات العلاقة.
٢. تعزيز وعي أعضاء مجلس الإدارة بأهمية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة باعتبارهم المسؤولين بدرجة رئيسة عن أعمال البنوك بطريقة آمنة وسليمة، وتنظيم العلاقة بينهم وبين الإدارة التنفيذية للبنك والمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة.
٣. مساعدة البنوك على تطوير أنظمة الحوكمة لديها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وبناء على ذلك ألزم البنك المركزي اليمني البنوك اليمنية أن تقوم لأجل تحقيق هذه الأهداف بعمل الآتي [١١]:

- إعداد دليل حوكمة خاص بالبنك ينسجم مع احتياجاته وحجم أعماله، وينسجم مع الحد الأدنى من المبادئ والمتطلبات الواردة في الدليل، وبما لا يتعارض مع القوانين النافذة على أن يعتمد من قبل مجلس الإدارة.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على مشروع الدليل بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك (في حالة تطلب الأمر ذلك).
- نشر الدليل المعتمد ضمن تقريره السنوي وعلى موقعه الإلكتروني وتوفيره للجمهور عند الطلب.
- الإفصاح في التقرير السنوي عن مدى التزامه بتطبيق جميع مبادئ دليل الحوكمة الخاص به مع بيان أسباب عدم الالتزام بتطبيق أي من تلك المبادئ خلال السنة في حال حصول ذلك.

(١١) ينظر: المنشور الدوري (٣) لسنة ٢٠١٣، مرجع سابق، ص٣.

- يعتبر هذا الدليل الحد الأدنى من معايير الحوكمة الرشيدة، ولا يقيد رغبة البنك في تطبيق معايير إضافية قد يرى البنك إمكانية تطبيقها لديه بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والتشريعات النافذة.
- مراجعة الدليل وتطويره كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

٢) المبادئ العامة لدليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

اشتمل دليل حوكمة البنوك اليمنية الصادر عن البنك المركزي اليمني على سبعة فصول، تمثل الفصول الستة الأولى مبادئ عامة تنطبق على جميع البنوك اليمنية (التقليدية والإسلامية)، وسنتعرض لأهم ما اشتملت عليه هذه الفصول السبعة من دليل حوكمة البنوك اليمنية بإيجاز غير مخل كالآتي:

الفصل الأول: مجلس الإدارة: احتوى الفصل الأول على المبادئ الآتية:

أولاً: المسؤوليات لمجلس الإدارة:

أ. التأكد من تطبيق نظام الحوكمة المعتمد في البنك.

ب. اعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها مع مراجعة فعاليتها سنوياً.

ت. تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى للقيام ببعض مهام مجلس الإدارة.

ث. حماية البنك من الأعمال غير القانونية وغير الملائمة لكبار المساهمين.

ج. وضع سياسة مكتوبة بشأن تعارض المصالح.

ح. فهم الدور الإشرافي والرقابي لأعضاء مجلس الإدارة.

ثانياً: مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة:

أ. أن يكونوا على اطلاع بالقوانين المنظمة للأعمال المصرفية.

ب. أن يكونوا على درجة ملائمة من التأهيل العلمي أو المهني والخبرة العملية.

ت. أن يتمتعوا بصحة جيدة وشخصية قيادية.

ث. ألا يقل أعضاء مجلس الإدارة عن المستقلين عن ثلث الأعضاء.

ج. يجب الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة و/أو نائبه ومنصب المدير التنفيذي/المدير العام.

ح. أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.

الفصل الثاني: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: حدد دليل حوكمة البنوك اليمنية اللجان التي تنبثق عن مجلس الإدارة في الآتي:

لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة الترشيح والمكافآت، لجنة المخاطر، وأي لجان أخرى يراها ضرورية. وحدد الدليل أهداف كل لجنة. وفيما يتعلق بأهداف لجنة الحوكمة تمثلت في الآتي:

- وضع نظام حوكمة خاص بالبنك.
- تتكون من أعضاء غير تنفيذيين على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة.
- يجب أن يكون رئيس وغالبية أعضاء اللجنة من المستقلين.
- الإشراف على مراقبة تطبيق نظام الحوكمة ومراجعتها واقتراح أي تحديث أو تعديل.
- تزويد مجلس الإدارة على الأقل سنويا بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج.

الفصل الثالث الإدارة التنفيذية: اشتمل الفصل الثالث على الآتي: المؤهلات، المهام، المسؤوليات.

الفصل الرابع: بيئة الضبط والرقابة الداخلية:

١. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
٢. وظيفة المراجعة الداخلية.
٣. وظيفة الامتثال/الالتزام.
٤. إدارة المخاطر.
٥. المراجعة الخارجية.

الفصل الخامس: الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك الإفصاح الكامل عن الجوانب التنظيمية والإدارية المتمثلة في الآتي:

- أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل والاخلاقيات وتقييم أداء البنك.
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وواجباته ومسؤولياته واجتماعاته ومعايير الأداء المعتمدة لتقييم فعالية مجلس الإدارة.
- الهيكل التنظيمي للبنك.
- هيكل الملكية الأساسي بما في ذلك المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت والمالكين المستفيدين.
- مبادئ أخلاقيات العمل.

الفصل السادس: حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

حدد الدليل هذه الحقوق في الآتي:

- مناقشة الموضوعات المدرجة على أعمال الجمعية العامة وتوجيه الاستفسارات إلى أعضاء مجلس الإدارة.
- اختيار أعضاء مجلس الإدارة باتباع أسلوب التصويت التراكمي (كل مساهم لديه قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها بحيث يستطيع التصويت فيها لمرشح واحد أو تقسيمها على عدد من المرشحين دون تكرار).
- تزويد المساهمين عن مكان وتاريخ انعقاد الجمعية العامة وجدول أعمالها بوقت كاف.
- للمساهم حق ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم.
- للأطراف أصحاب المصالح الحق للوصول للمعلومة التي تضمن حماية مصالحهم.
- إعداد البنك برامج تلتزم المسؤولية الاجتماعية معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

الفصل السابع: متطلبات إضافية تمثلت في الآتي:

أولاً مجلس الإدارة: إضافة إلى مسؤوليات مجلس الإدارة في الفصل الأول يتحمل مجلس الإدارة في المصرف الإسلامي الآتي:

أ. التأكد من أن هيكل الضوابط الشرعية المعتمد متكافئ مع حجم وتعقيد وطبيعة عمل المصرف الإسلامي.

ب. تشكيل هيئة للرقابة الشرعية مكونة من ثلاثة من علماء الشريعة.

ت. الالتزام في جميع أوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية.

ث. المصادقة على السياسات والإجراءات والأطر الملائمة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ج. الالتزام بالحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية في جميع العقود والاتفاقات والمعاملات.

ح. نشر القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمصرف على موقعه الإلكتروني.

ثانياً: بيئة الضبط والرقابة الداخلية وتمثل ذلك في:

أ. هيئة الرقابة الشرعية التي نص الدليل على تعيينها من ثلاثة أعضاء على الأقل مؤهلين في الجانب الفقهي، وأن يمتلك أعضاء تلك الهيئة خبرة في مجال التمويل.

ب. المراجعة الشرعية الداخلية

- ✓ ضمان استقلالية المراجع الشرعي الداخلي بحيث تعمل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية تحت إشراف لجنة المراجعة.
- ✓ يمكن القيام بعمل المراجعة الشرعية الداخلية من طريق إدارة المراجعة الداخلية.
- ✓ الاستئناس برأي هيئة الرقابة الشرعية والتشاور معها بخصوص تعيين مدير وموظفي إدارة المراجعة الشرعية الداخلية.

- ✓ مستوى إدارة المراجعة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي يجب ألا يقل في المستوى عن إدارة المراجعة الداخلية (إذا لم تكن ضمنها).

أ. المراجعة الخارجية (الشرعية إن وجدت)

- تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي في تكوين رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والعمليات تتفق مع فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.
- يجب على المراجع الخارجي القيام بعملية المراجعة وفقا للمعايير الصادرة عن أيوفي.
- يجب على المراجع الخارجي (الشرعي إن وجد) ألا يقدم تقريره إلا بعد أن يطلع على مشروع تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- يجب المراجع الخارجي (الشرعي إن وجد) أن يطلع هيئة الرقابة الشرعية للمصرف على مشروع تقريره واستنتاجاته المتعلقة بالتزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك قبل إصدار هيئة الرقابة الشرعية تقريرها النهائي.

ثالثاً: الشفافية والإفصاح:

أشار دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية إلى أنه يجب على المصرف الالتزام بالإفصاح حسب القوانين النافذة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني ووفقا لما تمليه المعايير الصادرة عن أيوفي والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في الموضوعات التي لا تغطيها معايير أيوفي، وبما لا يتعارض مع الأحكام الصادرة عن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (IFSI).

المبحث الثالث: تقييم الحوكمة الشرعية في و اقع المصارف الإسلامية اليمنية

بعد استعراض أهم ما جاء في الدليل الذي أصدره البنك المركزي اليمني بعنوان: "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية" سيقدم البحث تقييم لتفاعل

المصارف الإسلامية اليمنية حول كيفية ترجمة ما ورد في دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية بدليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية

واجه الباحث عددًا من الصعوبات أثناء التواصل مع إدارات المصارف الإسلامية اليمنية لمعرفة واقع وتقييم الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية؛ نتيجة وجود بنكين مركزيين في كل من صنعاء وعدن، مما أدى إلى اختلاف السياسات التي تخضع لها المصارف الإسلامية اليمنية، ومع كل هذه الصعوبات استطاع الباحث الوصول إلى بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية(١٢)، والتي من خلالها يمكن أن يعرف واقع الحوكمة الشرعية ويعطي تقييما -ولو بصورة أولية- كالآتي:

١,١ واقع الحوكمة الشرعية في بنك التضامن

يعد بنك التضامن من البنوك السباقة في إرساء وتطبيق معايير الحوكمة، ومن أوائل البنوك المنفذة لمتطلبات دليل البنوك في الجمهورية اليمنية الصادر عن البنك المركزي اليمني عام ٢٠١٣م. ويعد بنك التضامن الأكبر في الجمهورية اليمنية في مجال تمويلات القطاع الاقتصادي للشركات والأفراد؛ إذ يمول ما نسبته ٢٥% من التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية، ويستحوذ منفرداً على أكبر حصة سوقية بنسبة ٢٠% من إجمالي الودائع للقطاع المصرفي اليمني(١٣).

(١٢) المصارف الإسلامية التي استطاع الباحث الحصول على بعض البيانات عنها هي: بنك التضامن ومصرف اليمن البحرين الشامل. أما المصارف الإسلامية الأخرى فقد اعتذرت عن تقديم أية بيانات للباحث.

(١٣) بنك التضامن، التقرير السنوي للحوكمة المؤسسية ٢٠٢٣م، صنعاء، ص ٣.

١,٢ الإجراءات التي اتبعها بنك التضامن للتقيد بدليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني

أ. أصدر بنك التضامن دليل الحوكمة الخاص ببنك التضامن بناء على ما ورد في دليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني؛ لتنظيم متطلبات الحوكمة وقد تم تعميم الدليل على جميع فروع البنك في الجمهورية اليمنية.

ب. تم تشكيل مجلس الإدارة من سبعة إلى تسعة أعضاء، (٧) منهم غير تنفيذيين و (٢) مستقلين.

ت. الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي/المدير العام وليس بينهما قرابة حتى الدرجة الثانية.

ث. انبثقت عدة لجان عن مجلس الإدارة بناء على ما جاء في دليل الحوكمة وهي: لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، ولجنة المراجعة، ولجنة المخاطر.

ج. غالبية أعضاء مجلس الإدارة لديهم مؤهلات علمية في مجال الاقتصاد والتمويل وخبرة مهنية كبيرة.

ح. لم يتقيد بنك التضامن باستقلالية ثلث من أعضاء مجلس الإدارة بشكل كلي.

أما ما يتعلق بإطار الحوكمة الشرعية ببنك التضامن:

- إطار الحوكمة الشرعية في بنك التضامن يتكون من: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية – إدارة الرقابة الشرعية – فريق المراجعة والتدقيق الشرعي.
- لا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديرين تنفيذيين، ولا تضم مساهمين يمتلكون ما نسبته ٥% من رأس مال البنك أو أكثر.
- تعين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة غير العادية بناء على توصية من مجلس الإدارة.
- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مستقلة استقلالاً تاماً عن إدارة البنك وليس لأي جهة أية سلطة عليها من أي نوع.

- جميع أجهزة البنك وإدارته ملزمة بقرارات الهيئة الشرعية ومسؤولة عن هذا التطبيق.
- جميع منتجات البنك وخدماته لا تقدم للجمهور إلا بعد إقرارها من الهيئة الشرعية.
- لا يجوز مطلقا مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية.
- تتولى الهيئة الشرعية إصدار الأدلة الشرعية لأنشطة البنك وإجراءات العمل فيه لضمان سلامة تطبيق القرارات الصادرة عنها.

٢,١ واقع الحوكمة الشرعية في مصرف اليمن البحرين الشامل

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل كمؤسسة مساهمة يمنية مغلقة برأس مال قدره مليار وثمانمائة مليون ريال يمني مدفوع بالكامل بتصريح صادر عن البنك المركزي اليمني في ١٧ / ٢ / ٢٠٠٢م لمزاولة النشاط المصرفي. ولم يستطع الباحث -بعد التواصل مع موظفي مصرف اليمن البحرين الشامل- الحصول على دليل البنك الخاص بالحوكمة؛ بسبب أن الدليل أعد من قبل لجنة خاصة، ولكن لم يعتمد ويصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، أو الهيئة العامة للبنك، وقد حدثت تطورات كثيرة يحتاج ذلك الدليل المعد إلى تعديل؛ ليتوافق مع المتغيرات، وهذا لم يحصل خلال الفترة الماضية والحالية. كما لا يوجد على موقع مصرف اليمن البحرين الشامل على الانترنت ما يتعلق بالحوكمة الشرعية.

ثانياً: تقييم و اقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية :

يمكن إجمال واقع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية في النقاط الآتية:

١. المصارف الإسلامية اليمنية تأثرت بواقع الأزمة اليمنية الحالية -اقتصادياً وسياسياً- حيث تمثل ذلك في الآتي:

أ- وجود بنكين مركزيين أدى إلى وجود سياستين نقديتين؛ الأولى تصدر من صنعاء، والثانية تصدر من عدن، مما أدى إلى اضطراب عمل المصارف الإسلامية اليمنية.

ب- خضوع المراكز الرئيسة للمصارف الإسلامية اليمنية للبنك المركزي اليمني في صنعاء، وفروعها التي تحت سيطرة البنك المركزي. بينما تخضع فروع المصارف الإسلامية اليمنية في المناطق الشرقية والجنوبية لسياسة البنك المركزي اليمني في عدن.

ت- انعكست تلك السياسة المتناقضة للبنكين المركزيين إلى تدني مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية نتيجة ضعف رقابة البنك المركزي اليمني، وأولوية الاهتمام بقضايا جوهرية أخرى تفرضها الأزمة الحالية على المصارف الإسلامية اليمنية.

ث- لا يوجد لدى المصارف الإسلامية لجان الأخلاقيات والالتزام.

ج- توجد لجنة الحوكمة في بعض المصارف الإسلامية اليمنية كبنك التضامن، إلا أن غالبية المصارف الإسلامية اليمنية لم تلتزم بدليل حوكمة البنوك الصادر عن البنك المركزي اليمني، فلا يوجد لديها لجنة حوكمة أو دليل حوكمة خاص بها، بل بعض المصارف الإسلامية اليمنية لا تنشر أسماء أعضاء مجلس الإدارة وصلة القرابة بينهما.

ح- لجان هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية تعثر عملها كثيراً نتيجة الأزمة الحالية، فلا تقوم بزيارات الفروع سوى مرة واحدة في السنة، ولا تعقد اجتماعاتها إلا مرتين أو ثلاث في السنة، بل في بعض المصارف الإسلامية اليمنية لم يتم المصادقة على لائحة هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس الإدارة حتى الآن.

خ- المصارف الإسلامية اليمنية لا تنشر فتاوى هيئة الرقابة الشرعية نظراً لقلة الصيغ الاستثمارية التي تتعامل معها، خاصة أن صيغة المرابحة للآمر بالشراء تكاد تحتل المركز الأول في سلم صيغ الاستثمار دون منازع.

د- لا تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بوجود مراقب شرعي خارجي، بل تكتفي بالمراقب الشرعي الداخلي فقط.

ذ- دليل البنوك في الجمهورية اليمنية الصادر عن البنك المركزي اليمني يحتاج إلى تطوير وتحديث في كثير من قضايا الحوكمة التي تناولها، ففيه قصور واضح مقارنة للمعايير والنظم التي صدرت عن الهيئات والمنظمات المالية الإسلامية حيث صدر هذا الدليل عام ٢٠١٣ ولم يحدّث ولم يقيّم منذ صدوره.

ثالثاً: التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية

ثمة تحديات تواجه تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية ومن أهمها الآتي:

١) استمرار الأزمة اليمنية الحالية:

أثرت الأزمة اليمنية الحالية بين فرقاء السياسة اليمنية بانعكاسها سلباً على عمل المصارف الإسلامية اليمنية، خاصة مع وجود بنكين مركزيين، وسياستين متضادتين، أعاق عمل المصارف الإسلامية اليمنية، وأضعف من تطبيق نظام الحوكمة الشرعية.

٢) غياب الوعي بأهمية الحوكمة الشرعية:

إن دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي اليمني جاء نتيجة الضغوط التي فرضتها المنظمات الدولية المانحة، ولم يكن قراراً ذاتياً؛ نظراً لغياب الوعي بأهمية الحوكمة والحوكمة الشرعية لدى صناع القرار، وأهمية ذلك على عمل المصارف اليمنية بنوعيها التقليدية والإسلامية؛ لذا كان التعامل مع تطبيق دليل الحوكمة بشيء من عدم الجدية وعدم الالتزام من قبل المصارف الإسلامية اليمنية، نظراً لضعف رقابة البنك المركزي اليمني على مدى التزام المصارف بها.

٣) عدم تحديث قانون المصارف الإسلامية اليمنية:

أدى بقاء قانون المصارف الإسلامية اليمنية على ما هو عليه منذ إصداره عام ١٩٩٦م إلى عدم تحديث مواده بما يتلاءم مع التطورات المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي، ومن ثم لم يشمل هذا القانون مواد قانونية تلزم المصارف الإسلامية اليمنية بالمراقب الشرعي الخارجي لأهمية الرقابة الشرعية الخارجية على ضبط عمل المصارف الإسلامية اليمنية، أسوة بالمحاسب القانون الخارجي.

٤) غياب وجود هيئة رقابة شرعية مركزية:

إن تعدد الفتاوى الشرعية المتعلقة بالجوانب المالية في المصارف الإسلامية أدى إلى تزعزع ثقة الأفراد بالمصارف الإسلامية، مع عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية تكون تابعة للبنك المركزي اليمني، وتعمل على توحيد الفتاوى، وتعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية اليمنية؛ لتحقيق متطلبات الحوكمة الشرعية.

٥) ضعف الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية:

ما زالت النظرة ضبابية عند صناع القرار فيما يخص المصرفية الإسلامية، مع ضعف الوعي بأهميتها باعتبارها بديلاً شرعياً للنظام الربوي المتسبب في كثير من الأزمات الاقتصادية، وعدم الوعي الكافي بأثر المصارف الإسلامية على الاقتصاد القومي ومدى أثر تلك المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا فإن بعض القوانين الخاصة بالمصارف الإسلامية اليمنية مستلة من القوانين الخاصة للمصارف التجارية التقليدية مع تغييرات طفيفة لا تراعي خصوصيات المصارف الإسلامية اليمنية.

٦) عدم الالتزام بالمعايير الشرعية:

صدرت عدد من المعايير الشرعية من قبل أيوفي وكذلك معايير محاسبية، إلا أن بعض المصارف الإسلامية اليمنية لم تلتزم بهذه المعايير، ولا يلزمها البنك المركزي

اليمني، ويتم الاكتفاء بآراء الهيئات الشرعية المعينة من قبل مجلس إدارة المصارف الإسلامية اليمنية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي:

١. الحوكمة الشرعية أصبحت ضرورة للمصارف الإسلامية لضبط العمليات الاستثمارية لتلك المصارف من الناحية الشرعية.

٢. لم تكن الحوكمة والحوكمة الشرعية من القضايا المهمة لدى البنك المركزي اليمني لولا ضغوط المؤسسات والمنظمات المالية الدولية والمنظمات المانحة.

٣. عدم وجود مراجع شرعي خارجي في جميع المصارف الإسلامية اليمنية والاكتفاء بالهيئة الشرعية بالمصرف.

٤. لم تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بدليل الحوكمة الذي أصدره البنك المركزي اليمني، ولا تزال أسس وضوابط الحوكمة الشرعية غائبة عن عمل المصارف الإسلامية اليمنية.

٥. للأزمة اليمنية الحالية دور كبير في عدم الالتزام بدليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي اليمني، وإضعاف دور البنك المركزي اليمني في مراقبة تلك المصارف في تطبيق دليل الحوكمة.

٦. توجد تحديات كبيرة تواجه التزام المصارف الإسلامية اليمنية بضوابط الحوكمة الشرعية، من أهمها الأزمة اليمنية الحالية والانقسام البنك المركزي اليمني إلى بنكين مركزيين لكل منهما سياسة مضادة لسياسة الآخر.

٧. ضعف دور هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية وعدم قيامها بوظيفتها بشكل فعال.

ثانياً: التوصيات:

أ. إلزام المصارف الإسلامية بدليل الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي اليمني.

ب. إنشاء هيئة شرعية مركزية تخضع للبنك المركزي اليمني تندرج تحتها جميع الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية اليمنية وتختص بتعيين أعضاء تلك الهيئات.

ت. توحيد عمل الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية اليمنية من خلال إلزام الهيئات بالمعايير الشرعية، وتكوين وحدة لكل مصرف للمراجع الشرعي الخارجي.

المراجع:

- **كتب اللغة**

١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (٢٠٠٣). كتاب العين (ترتيب وتحقيق عبدالحميد هنداوي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢. الرازي، أحمد بن فارس(١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، د ط، دار الفكر، دمشق، سورية.

٣. الأزهري، محمد بن أحمد (٢٠٠١). تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- **كتب**

١. البنك المركزي اليمني، تطورات الميزانية المجمعة للبنوك حتى ديسمبر ٢٠٢٢م، عدن.

٢. بنك التضامن، التقرير السنوي للحوكمة المؤسسية ٢٠٢٣م، صنعاء.

٣. توفيق محمد عبدالجبار، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقاً لمبادئ لجنة بازل، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، م١، ع ٢، ديسمبر ٢٠١٧م

٤. مجلس الخدمات المالية الاسلامية: المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر ٢٠٠٦

٥. محمد سالم عبدالله بخضر، أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية اليمنية، بحث ماجستير ، غير منشور، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٩م ، صنعاء

٦. محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات "تعريف مع إطلالة إسلامية"، ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السبت ١٤ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٢٣ أبريل 2005م.

٧. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ١٤٣٧هـ، البحرين

- **الروابط الإلكترونية**

١. البنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك، منشـور دوري (٣) لسـنة ٢٠١٣ موجه إلى كافة البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية في ٢٠١٣/٩/٣٠م، على موقع البنك المركزي اليمني – صنعاء على الرابط التالي:
https://www.centralbank.gov.ye/UpldImgAndFile/file/Banks/Post_AR_ICO_ pdf

٢. البنك المركزي اليمني، دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، المنشور الدوري لسنة ٢٠١٣م على الموقع التالي:
https://www.centralbank.gov.ye/UpldImgAndFile/file/Banks/Post_AR_ICO_pdf

العلاقة بين مراجعة النظير وجودة التدقيق الخارجي: دراسة استكشافية لآراء عينة من المدققين الخارجيين في اليمن

الدكتور/ طارق أحمد عبده الجماعي
جامعة إقليم سبأ - قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية
tajumaei@gmail.com

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة الخارجية، من خلال استطلاع وجهات نظر عينة محددة من المدققين الخارجيين، تمثلت مشكلة الدراسة بضعف الرقابة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة باليمن، وما دور مراجعة النظير في رفع كفاءة الرقابة على جودة المراجعة، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين مراجعة النظير ومدى الالتزام بمعايير المراجعة، وقواعد السلوك المهني وتنظيم العمل بمكاتب المراجعة، تم جمع البيانات باستخدام الاستقصاء من مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الخارجيين، وبلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (١٦٨) من (٢٠٠) استمارة، وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق مراجعة النظير يعزز الالتزام بمعايير المراجعة وبآداب وقواعد السلوك المهني وتنظيم العمل بمكاتب المراجعة. توصلت أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وتحسين جودة المراجعة. وأوصى الباحث بضرورة تطبيق مراجعة النظير بوصفه أحد أساليب الرقابة على جودة المراجعة، مع وضع المعايير والسياسات والإجراءات التي تضمن استقلالية وسلامة التنفيذ. وعقد دورات حول كيفية تطبيق مراجعة النظير.

كلمات مفتاحية: مراجعة نظير، جودة المراجعة الخارجي، مكاتب مراجعة.

The Reality of Shariah Governance and the Challenges of Implementing It in Yemeni Islamic Banks

Dr. Tariq Ahmed Abdo Al-Gumaei

University of Saba region - Department of Accounting, Faculty of Administrative and Financial Sciences,

tajumaei@gmail.com

Abstract

This study explores the relationship between peer review and the quality of external auditing by surveying the opinions of a limited sample of external auditors. It addresses issues related to weak control over audit offices and examines the role of peer review in enhancing the efficiency of quality control in auditing. This was achieved by investigating the relationship between peer review and compliance with auditing standards, professional ethics, and adherence to professional conduct rules. Data were collected through a survey of the study population, which consisted of external auditors. A total of 168 valid responses were collected from 200 questionnaires. The findings indicate that peer review improves compliance with audit standards, professional ethics, and professional conduct rules. It can enhance the quality of the audit process when proper standards and procedures are in place. Recommendations include adopting peer review as a quality control mechanism and developing standards to ensure independence in audits.

Keywords: Peer Review, Quality of external audit, Audit offices

1- Introduction

The year 2007 witnessed a global financial crisis that originated in the United States, triggered by the collapse of the mortgage market, where high-risk borrowers defaulted on their mortgage loans. This led to a decline in the value of mortgage-backed securities (MBS), causing massive losses for banks and financial institutions, including the bankruptcy of Lehman Brothers and a severe global economic recession. This crisis was attributed to lenient lending policies and failures in financial oversight (Smith, 2010, p. 45).

Additionally, a series of financial crises affected many banks and corporations, leading to financial collapses and bankruptcies, such as the case of the Bank of Credit and Commerce International (BCCI) and the Enron Corporation. The collapse of Enron led to the downfall of Arthur Andersen, one of the world's largest auditing firms (Shuraim & Barakat, 2011, p. 26).

These financial failures led to widespread civil and criminal lawsuits against accounting and auditing offices, holding them accountable for the damages incurred. Consequently, the auditing profession faced severe criticism for failing to protect investors' interests, leading to a loss of confidence in external auditors' reports. The researcher believes this decline in trust may be attributed to the low quality of the auditing process, which has driven increased research interest in recent years toward improving audit quality.

As a result, various countries have implemented different approaches to enhance the auditing process, with peer review programs being one of the

most significant methods. Peer review is a modern technique in the auditing profession, developed as a tool to evaluate the professional performance of audit offices, strengthen compliance with auditing standards, and ensure audit quality throughout the entire process. This includes audit planning, execution of audit procedures, and the preparation of audit reports, ensuring that all audit activities adhere to professional performance standards.

1.1 Study problem:

In light of the difficult economic conditions facing the Republic of Yemen, including financial and political crises, wars, internal and external polarization, and corruption, as highlighted in the 2023 Transparency International report, Yemen scored 16 out of 100 and ranked 176th out of 180 countries, making it one of the most corrupt countries in the world. Yemen suffers from weaknesses in its financial and regulatory systems. The researcher identifies some of these weaknesses as follows.

1. Poor Quality of Financial Reports: due to non-compliance with international auditing standards. This leads to a loss of confidence in the financial data presented, negatively impacting the decisions of both local and international investors.
2. Insufficient Oversight of Audit Offices: allowing for unprofessional practices or non-compliance with international standards. This increases the risk of errors or manipulation in financial data.

3. Weak Trust in Audit Reports: This weakens companies' ability to attract investment.

4. The Need to Improve Professional Practices: There is an urgent need to enhance professional practices in the auditing field in Yemen.

Thus, the study's problem revolves around the question of the role of peer review in improving audit quality and enhancing oversight efficiency over auditing offices in Yemen. The research aims to explore how this approach can contribute to improving the professional practices of external audit offices. The study focuses on answering the following questions:

1. Is there a statistically significant relationship between peer review and compliance with external auditing standards?

2. Is there a statistically significant relationship between peer review and adherence to professional ethics and conduct rules?

3. Is there a statistically significant relationship between peer review and the organization of work within auditing offices?

1.2 Importance of the study:

The importance of this study stems from the significance of peer audit as an innovative method for enhancing the quality of the audit process and thereby contributing to restoring users' confidence in the external auditor's reports. In this regard, we refer to the following points:

1. Upgrading the level of the auditing profession and thus increasing the level of disclosure and credibility in financial reports.
2. There is a growing need for greater control over the performance of external audit offices to ensure the quality of their professional services.
3. Demonstrate the role of peer review in raising the efficiency of audit quality control.
4. The scarcity of scientific research and specialized studies examining the peer review method in developing the level of professional practice in audit offices and enhancing audit quality control efficiency.

1.3 Objectives of the study:

The study aims to identify the nature and characteristics of peer review and its role in improving the quality of the audit. The objectives of the study can be summarized as follows:

1. Determine the role that peer review may play in improving compliance with external audit standards.
2. Identify the impact of peer review in improving compliance with professional ethics and codes of conduct.
3. Identify the impact of peer review in improving the quality of work organization in audit offices.

1.4 Hypotheses of the study:

The researcher based the formulation of hypotheses on the importance of international auditing standards and codes of professional conduct, as well as their direct role in improving audit quality. Peer review is considered an effective tool in reinforcing this commitment through continuous oversight, ensuring the proper application of standards, and enhancing the organization of work within auditing firms. This role becomes particularly significant in environments experiencing political and economic instability, as such conditions negatively impact the effectiveness of oversight and audit quality.

Therefore, based on the problem of the study and its objectives, the following hypotheses were formulated:

- H1: There is a statistically significant relationship between peer review and adherence to H2: There is a statistically significant relationship between peer review and adherence to professional ethics and codes of conduct.
- H3: There is a statistically significant relationship between peer review and the organization of work in audit offices.

3. Peer Review and Audit Quality: A Literature Review

3.1 First: Peer Review

Many organizations and professional associations worldwide have shown interest in the quality control of professional performance in audit

offices. This has been reflected in the efforts and experiences of various countries in this field, which have strived to lead in enhancing audit quality control and eliminating negative aspects within the profession. According to Metwally & Mohamed, the United States has implemented two different approaches to quality control in audit offices. The first approach is the peer review program under the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), while the second involves the establishment of the Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) through the Sarbanes-Oxley Act of 2002. Similarly, the United Kingdom established the Professional Reporting Council (PRC) (Metwally & Mohamed, 2018, pp. 27-28).

Until 1977, the AICPA lacked a tool to regulate the performance of accounting and auditing offices. Regulation was limited to individual professional practices. Due to increasing pressure from Congress, following the rising number of lawsuits against auditing offices, the AICPA sought to regulate the professional performance of audit offices by establishing the Division for Offices. The AICPA divided audit offices into two sections:

1. The first section: Offices auditing financial statements of publicly traded companies in U.S. stock exchanges.
2. The second section: Offices auditing partnerships and private companies that do not issue publicly traded securities (Mohamed, 2013, p. 84).

3.1.1 Definition of Peer Review

The AICPA established the peer review program, initially a voluntary initiative, in 1976 in response to the banking collapses and bankruptcies of the 1970s. It became mandatory in 1989, requiring registered audit offices to undergo peer reviews (Metwally & Mohamed, 2018, p. 30).

There is no universally agreed-upon definition of peer review, but some notable definitions include:

- Najm and Al-Zubaidi (2020) defined peer review as the process of auditing and reviewing financial statements prepared by auditors, with the audit being conducted by specialists from other audit offices (Nojom & Al-Zubaidi, 2020, p. 141).
- Raroer (2009) defined peer review as the evaluation of an audit office's performance by one or more members of other audit offices (Raroer, 2009, p. 23).
- Mohamed (2012) defined peer review as an audit firm examining another firm's quality control policies and procedures, including a review of selected audit engagements, working papers, and related documents such as financial statements and reports issued by the audited firm (Mohamed, 2012, p. 42).

Based on the above, the researcher defines peer review as the process in which an audit firm reviews the work of other offices with equivalent expertise and reputation, providing an independent technical opinion on whether the quality control system of the audited firm ensures

compliance with professional standards and ethical codes in audit engagements.

3.1.2 Importance of Peer Review

Morton (2010) emphasized that peer review is a tool for ensuring audit quality, encompassing all phases from audit planning and execution (including audit procedures and evidence collection) to audit reporting. Thus, there is a direct relationship between peer review and audit quality (Morton, 2010, p. 7).

The researcher asserts that the importance of peer review lies in its role as a tool for assessing the performance of audit offices, ensuring their adherence to auditing professional standards, ethical rules, and organizational structures within these offices.

3.1.3 Objectives of Peer Review

According to Khaled Mahmoud, the primary objectives of peer review include:

1. Enhancing the quality of audit services.
2. Ensuring that audit offices properly implement quality control systems.
3. Encouraging adherence to ethical and professional auditing standards.
4. Providing an impartial assessment of audit offices' compliance with quality control policies (Khalida, 2017, p. 27).

Moreover, Amin (2014) further stated that peer review aims to:

1. Determine whether the quality control system of the reviewed firm is adequate and properly designed.
2. Assess the sufficiency of documentation for quality control policies and procedures and ensure staff compliance with professional standards.
3. Improve auditing practices in alignment with the AICPA's quality control standards (Amin, 2014, p. 969).

3.1.4 Stages of Peer Review

According to Hassan Shalqami, the peer review process consists of the following stages:

1. Developing a peer review program in collaboration with legal authorities, academic experts, and auditing professionals.
2. Contracting with academics and trainers to conduct training sessions for audit offices.
3. Selecting and training audit offices in peer review methodologies.
4. Conducting exams for trained audit offices and issuing certificates upon successful completion.
5. Evaluating audit offices based on quality control standards and peer review requirements.
6. Selecting the peer review team responsible for performance evaluation.

7. Defining the benefits and penalties associated with passing or failing the peer review program.
8. Arranging logistics for the review team.
9. Conducting the performance evaluation based on quality control standards.
10. Issuing the peer review report and ensuring the implementation of recommendations (Hassan, 2014, pp. 84-85).

3.2 Second: Audit Quality

International Standard on Auditing (ISA) 220, issued by the International Federation of Accountants (IFAC), states that audit quality is represented by the policies and procedures implemented within an audit firm to ensure that audit engagements comply with generally accepted auditing standards (Abdel-Wahab, 2009, p. 442).

3.2.1 Definition of Audit Quality

Various academic studies and professional reports have defined audit quality, including:

- Ismail (2014) defined audit quality as the procedures and methods required to ensure high-quality audit performance (Ismail, 2014, p. 5).
- The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) defines audit quality control as "the administrative structure of an audit firm and all policies and procedures established to ensure

reasonable compliance with professional standards and regulations governing professional conduct" (Public Accountants (SCOPA), 1998, pp. 2201-2221).

- The AICPA, as recognized by PCAOB Standard No. 20, defines audit quality control as "the structure, objectives, and policies established by an audit firm, along with the procedures implemented to ensure compliance with professional standards" (Metwally & Mohamed, 2018, p. 35).
- The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) Audit Standards Bulletin No. 4 defines audit quality as adherence to auditing standards through quality control considerations in audit offices (Ibrahim, 2008, p. 78).

3.2.2 Objectives of External Audit Quality

According to Al-Abdullah & Al-Dula'i, the key objectives of audit quality control include:

1. Ensuring compliance with generally accepted auditing standards.
2. Adhering to local laws, client contracts, and professional auditing standards.
3. Maintaining personal ethical standards.
4. Performing audits efficiently at minimal costs while maximizing profitability.
5. Reducing legal liabilities and professional negligence claims.

6. Promoting continuous professional development.
7. Enhancing the reputation of the audit profession.
8. Improving audit services provided to clients (Al-Abdullah & Al-Dula'i, 2007, p. 39).

3.3.3 Role of Peer Review in Enhancing Audit Quality

Audit quality entails adhering to professional standards, ethical codes, and quality control policies, ultimately enhancing the performance of audit offices (McCarty, 2012, p. 927).

Furthermore, audit quality is perceived as the technical and qualitative characteristics of auditing practices that align with professional standards, ensuring credibility and unbiased financial reporting (Al-Naimat, 2013, p. 31).

3.4 Third: Previous Studies:

Omar Al-Noor (2023): "The Impact of Peer Review Implementation on Reducing Audit Risks: A Field Study on External Audit Offices in Sudan." This study aimed to examine the impact of peer review in mitigating control risks, test its role in reducing substantive risks, and explore its effect on inherent risks. The study employed a descriptive analytical methodology and identified several key findings, including the benefits of peer review in mitigating control and substantive risks, as well as inherent risks for external auditors. Additionally, the study found that peer review enhances the identification of weaknesses that could lead to an inability to protect organizational assets and improves audit efficiency.

Ammar Yassin (2021): This study explored the role of peer auditing in improving audit quality by analyzing the opinions of a sample of internal and external auditors. The study examined the relationship between peer auditing and audit quality, testing several hypotheses, including one that suggested a statistically significant correlation between peer auditing and improvements in audit quality. Utilizing SPSS for analysis, the study found that implementing a peer auditing system in audit offices, in accordance with established standards, procedures, and policies, ensures audit quality. The study recommended that greater attention be given to peer auditing due to its impact on audit quality.

Sherine Mohamed (2019): "Peer Review and Its Impact on Improving the Quality of Financial Reports." This research aimed to investigate the impact of peer review on enhancing the quality of financial reports, as perceived by a sample of employees from the Federal Audit Bureau. It examined the relationship between peer review and financial report quality using a descriptive analytical approach. A sample of 50 employees was selected, and a questionnaire with 38 items was used. SPSS was employed to validate the research hypotheses regarding the correlation and impact between the two variables. The findings revealed a significant relationship between peer review and the quality of financial reports. The study recommended raising awareness within the institution about the importance of peer review and its methodologies.

Bashir & Youssef (2017): "Peer Review and Its Impact on the Quality of External Auditing: A Field Study on the National Audit Bureau and a Sample of Accounting and Auditing Offices in Sudan." This study aimed to explore the perspectives of external audit firm employees regarding the

impact of peer review on audit quality. Using a descriptive analytical approach, the study found that peer review significantly enhances compliance with auditing standards and reduces litigation against audit offices. The study recommended prioritizing audit quality by professional organizations and academic institutions in Sudan, given its crucial role in the auditing profession.

Khalida Mohamed (2017): This study investigated the role of peer review in narrowing the audit expectations gap. The research problem centered on the lack of adherence to peer review practices by many audit offices and related organizations. The study posed several research questions: Is there a statistically significant relationship between peer review and the audit report gap? Does peer review influence the responsibility gap? Does peer review affect the auditor performance gap? The study found that employing peer review enhances an audit firm's reputation and that sufficient professional qualifications and competence among audit offices reduce the performance gap.

Mohammed Azhari (2016): This study examined the role of peer review in enhancing the efficiency of audit quality control. The research questions included whether peer review improves audit reports, ensures compliance with audit quality control standards, and enhances the organization of audit firm operations. The study emphasizes the significance of peer review in promoting a professional audit environment and ensuring that service delivery adheres to professional standards. Key findings indicated that implementing peer review contributes to a firm's strong reputation.

Ahmed Al-Hamali (2015): This study assessed the effectiveness of peer review in improving audit performance quality in Libya. The research problem centered on the declining quality of services provided by audit offices in Libya and the auditors' failure to comply with professional standards and ethical codes. The study concluded that peer review enforces the establishment of quality control policies and procedures within audit offices.

Hassan Shalqami (2014): This study explored the components necessary for implementing peer review as a quality control tool in auditing. The research problem focused on factors influencing the activation of peer review and the entity responsible for conducting it. The study proposed a framework outlining the necessary components for implementing peer review as a quality control tool. The findings emphasized the importance of establishing clear criteria for peer review teams, defining the responsibilities of audited offices, and ensuring proper documentation and record-keeping. The study recommended prioritizing the provision of peer review implementation requirements according to their relative importance and outlining the contents of a peer review program.

Casterella et al. (2009): This study examined the relationship between peer review reports issued under AICPA standards and audit quality, specifically in predicting audit failures under the AICPA's peer review program. The study focused on the information contained in peer review reports, which reflect the quality of an audit firm, identifying strengths and weaknesses to inform corrective actions. The research concluded that peer review helps mitigate audit failures and reduces litigation against audit offices.

3.5 Contribution of This Study:

This study differs from previous ones in its focus on external auditors in Yemen, particularly in light of the extraordinary conditions imposed by the ongoing war in the country. While previous studies have not explored three essential dimensions, nor have they investigated the effect of a war environment on audit quality.

Additionally, this study distinguishes itself by addressing three key dimensions: Auditing standards, codes of professional conduct, and the organization of work in audit offices.

Therefore, this study fills a research gap by analyzing the relationship between peer review and external audit quality in an unstable environment like Yemen, adding a new dimension to the literature on peer review and audit quality.

4. Research Procedures and Tools:

4.1 Research Methodology: The researcher employed a descriptive-analytical approach based on a field survey to address the study's problem and achieve its objectives.

4.2 Limitations of the study: The field study was limited to surveying the opinions of members and colleagues of the Yemeni Association of Certified Public Accountants, as well as those working in the profession in audit offices of all sizes.

- Spatial boundaries: External audit offices operating in Sana'a.
- Time limits: 2024.

- Sources of data acquisition:
- Secondary sources include foreign and Arabic scientific books, articles, and theses that specialize in the research subject.
- Primary sources: A survey list is designed to cover study questions.

4.3. Research population and sample:

According to the statements issued by the General Administration to regulate the auditing and auditing profession, issued by the Ministry of Commerce and Industry for the year 2024, which includes the study population consisting of:

- Audit firms licensed and renewed licenses to practice the profession for the year 2024, 41 audit offices.
- Licensed and renewed chartered accountants practicing auditing and auditing licenses for the year 2024, 257 individual offices.

From the above, we find that the study population consists of professionals in companies and audit offices operating in the Capital Secretariat of various sizes, as well as 289 individuals. A paper questionnaire form was distributed to companies and offices of chartered accountants, with the aim of distributing 200 questionnaires to the study population. However, 180 questionnaires were retrieved, resulting in a 90% recovery rate. The following table shows the distribution of the questionnaires to the study sample.

Table 1: shows the distribution of the questionnaire survey list in the study sample.

Valid percentage For analysis	Valid number	Number of Refunds	Number of Distributors
%84	168	180	200

4.4 Survey List:

The survey questionnaire for this study was designed based on a set of previous studies, including Sherin Mohamed (2019), Bashir Youssef (2017), Khalida Mohamed (2017), Mohamed Azhari (2016), and Ahmed Al-Hameli (2015).

The questionnaire consists of three main sections, aiming to test the study's three hypotheses. The first section focuses on the relationship between peer review and compliance with external auditing standards, comprising 10 statements. The second section addresses the relationship between peer review and professional ethics and conduct, including 7 statements. Meanwhile, the third section examines the relationship between peer review and work organization in auditing firms, comprising five statements.

4.5 Statistical Methods Used in Data Analysis

For statistical data analysis, the researcher utilized IBM SPSS 21 to calculate frequencies, percentages, the arithmetic mean, and the standard deviation for the items and statements within the questionnaire sections.

To assess the reliability of the study instrument and its validity, Cronbach's Alpha test and the split-half reliability coefficient were employed.

For normality testing, the Chi-square test was used to identify differences and relationships between the participants' opinions and the mean, as well as the statistical significance level.

Additionally, the weighted arithmetic mean was determined using weights based on the five-point Likert scale.

4.6 Study Model

The study consists of an independent variable, which is peer review in external audit firms in the Republic of Yemen, and a set of dependent variables, including compliance with external auditing standards, adherence to professional ethics and conduct, and work organization in auditing firms.

These variables have been graphically represented in Figure 1, which illustrates the conceptual and structural model of the independent and dependent variables. The figure illustrates their interconnected relationship, which forms the overall framework of the study's variables.

Figure 1: The Conceptual Model of the Study Variables

5. Statistical Data Analysis

First: Descriptive Analysis of General Demographic Variables:

The following table presents the frequency and percentage distribution of the demographic variables for the study sample.

Table 2: Frequency Distribution of the Study Sample by Demographic Variables

Percentage	Number	Categories	Variables
67.8	114	**Bachelor**	**Qualification**
20.2	34	**Master**	**Qualification**
12	20	**Doctor**	**Qualification**
94	158	**Chartered Accountant License**	**Professional Qualification**
1.2	2	**American CPA**	**Professional Qualification**
1.8	3	**British ACCA**	**Professional Qualification**
2.9	5	**Other**	**Professional Qualification**
26.8	45	**Less than 5 years**	**Years of Experience**
49.4	83	**5 – 10 years**	**Years of Experience**
23.8	40	**From 11 years and above**	**Years of Experience**

The results shown in Table 2 indicate that the demographic variables of the study sample have a positive indication regarding their level of knowledge about the study components, as well as their understanding and comprehension of the questionnaire items and their ability to respond objectively. This is evident from the fact that the majority of the study population hold a bachelor's degree (68%) or a postgraduate degree (32%), which demonstrates that most respondents have a high level of education. This serves as a positive indicator of their ability and competence in understanding and objectively answering the questionnaire items.

Additionally, Table 2 shows that the demographic variables of the study sample also indicate a high level of professional knowledge and understanding of the study components. This is reflected in the fact that 94% of the study population hold a Certified Public Accountant (CPA) license, while 6% hold other professional qualifications. This highlights the high level of academic and professional qualifications among the study sample, further confirming their ability to comprehend and respond to the questionnaire objectively.

Regarding work experience, Table 2 reveals that 73.2% of the study population have between 5 and 11 years of experience, while 26.8% have less than 5 years of experience. This indicates that most of the study sample possess extensive experience in the field of auditing, serving as another positive indicator of their ability and competence in understanding and objectively responding to the questionnaire items.

Second: Measuring the Reliability and Validity of the Study Scale:

Reliability refers to the stability and consistency of a measurement scale, meaning that the scale produces the same results with a probability equal to the reliability coefficient if applied to the same sample again. Therefore, a reliable scale yields consistent or comparable results each time the measurement is repeated. The higher the reliability and stability of the instrument, the greater the confidence in its accuracy.

There are several methods to verify the reliability of a measurement scale. In this study, the researcher calculated the reliability and validity coefficients using Cronbach's Alpha.

Cronbach's Alpha values range between 0 and 1. If there is no reliability in the data, the coefficient value equals 0, whereas a perfectly reliable dataset has a coefficient value of 1. A higher Cronbach's Alpha coefficient indicates greater reliability and credibility of the data. Conversely, a value below 0.70 suggests low internal consistency.

The following table presents the reliability test results for the study's scale items using Cronbach's Alpha coefficient and the split-half reliability coefficient.

Table 3: Results of the Cronbach alpha coefficient and the half-fractionation coefficient for all the statements of the study axes

Half -Spilt	Half -Spilt	coefficient Cronbach's Alpha	Number Phrases	Study scale axes
Guttmann coefficient	Sperman-Brown	coefficient Cronbach's Alpha	Number Phrases	Study scale axes
0.754	0.754	0.871	10	1- Peer review and compliance External Audit Standards
0.867	0.898	0.910	7	2-Review the counterpart and adhere to the ethics and rules of professional conduct
0.801	0.866	0.808	5	3- Peer review and organization of work in audit offices
0.890	0.890	0.940	22	Total Scale Axes Phrases

Source: Researcher preparation based on (IBM SPSS results,21).

Table 3 shows that the reliability and consistency coefficients for all 22 items of the study scale were high, exceeding 0.70. Specifically, the values of Cronbach's Alpha and the split-half reliability coefficients (Spearman, Brown, and Guttman) for all scale items were approximately (0.94, 0.89, and 0.89), respectively. This indicates that the items exhibit a high degree

of reliability, and therefore, none will be excluded from the statistical analysis.

Furthermore, the table demonstrates that the Cronbach's Alpha coefficient and the split-half reliability coefficients (Spearman, Brown, and Guttman) for the three main sections of the scale were also high, ranging between 0.80 and 0.91, confirming a strong level of reliability and consistency.

The validity coefficient for the overall scale can be calculated by taking the square root of Cronbach's Alpha:

This result indicates a high level of validity, confirming that the study instrument is highly reliable in measuring the intended subject matter.

Third: Testing the normal distribution of data:

To assess the normality of data distribution, the Kolmogorov-Smirnov test was conducted using SPSS, and the results are presented in the following table.

Table 3: Results of the normal distribution test of the data of the study axes

Kolmogorov-Smirnov	Kolmogorov-Smirnov		Variables
Significance level P. V	Test Value KS	Sample size N	Variables
0.005	0.145	56	1- Peer review and compliance with external auditing standards
0.000	0.265	56	2- Review the counterpart and adhere to the ethics and rules of professional conduct
0.000	0.213	56	3- Peer review and organization of work in audit offices
0.004	0.148	56	Total phrases of the study axes

The results of the normality test presented in the previous table indicate that the data for the three study variables do not follow a normal distribution. This conclusion is based on the fact that the p-value for the Kolmogorov-Smirnov test is smaller than the significance level ($\alpha = 0.05$).

Additionally, the overall mean of the three study variables does not follow a normal distribution, as the p-value for the Kolmogorov-Smirnov test (PV = 0.004) is less than $\alpha = 0.05$. This confirms that the data do not follow a normal distribution.

As a result, non-parametric statistical methods will be used to test the hypotheses, such as the Chi-square test, instead of the T-test.

Moreover, the histogram illustrating the measurement data and accounting disclosure of human resources, along with the normal curve, shows asymmetry in the data distribution around the mean, as depicted in Figure 2. This further confirms that the data do not follow a normal distribution.

Figure 2 Histogram and normal distribution curve of the average data of the total axes of the study

Fourth: Results of the Study Variables Analysis & Hypothesis Testing

Testing the First Hypothesis (H1):

The following table presents the Chi-square (X^2) test values used to analyze the differences and relationships between the observed and expected values for the items related to the first hypothesis:

"The relationship between peer review and compliance with external auditing standards."

The significance and strength of the relationship between the two variables can be determined based on the p-value and the weighted mean.

Table 4: Results of the First Hypothesis (H1) Analysis - Peer Review and Compliance with External Auditing Standards

Total	Significance PV	Chi-Square	Standard Deviation	Mean	Phrases	No
I agree Strongly	0.00	25.11	0.601	4.45	The application of peer review **requires** external audit offices to pay attention to qualifying auditors scientifically and practically.	1
I agree Strongly	0.00	51.86	0.611	4.34	Commitment to the application of peer review requires external audit offices to pay attention to the continuous training of the audit team in the office.	2
I agree Strongly	0.00	38.14	0.699	4.36	The application of peer review requires external audit offices to verify the professional and virtual independence of all individuals carrying out the audit.	3
I agree Strongly	0.00	47.57	0.636	4.32	Commitment to the application of peer audit requires external audit offices to pay attention to planning, implementation	4

					and good supervision of external audits.	
I agree Strongly	0.00	70.07	0.769	4.34	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure quality control for all audit work.	5
I agree Strongly	0.00	53.64	0.842	4.27	The application of peer review requires external audit offices to exercise the necessary professional care and documentation in a manner that provides reasonable conviction of the quality of the audit process.	6
I agree	0.00	44.71	0.828	4.07	Peer review reduces auditors' excesses of professional standards.	7
I agree Strongly	0.00	31.00	0.530	4.29	Peer Review Application Requires External Audit Offices to Evaluate Internal Control System	8
I agree Strongly	0.00	52.71	0.618	4.27	Peer Review Application Requires External Audit Offices to Collect Sufficient and Appropriate Evidence	9

I agree	0.00	55.61	0.875	3.88	The application of peer audit requires external audit offices to verify the client's compliance with generally accepted accounting principles and consistency in their application.	10
I strongly agree	0.00	29.714	0.483	4.26	**All statements of the first hypothesis**	

Source: Prepared by the researcher based on the results of the program (IBM SPSS).

The previous table indicates a positive and statistically significant relationship for all statements of the first hypothesis based on the Chi-square (X^2) value and the p-value (PV), both of which are below the alpha level ($\alpha = 0.05$).

Additionally, the overall statements of the first hypothesis (H1) received strong agreement, with a mean score of 4.26, a Chi-square value of $X^2 = 29.71$, and a p-value of PV = 0.000, which is lower than the $\alpha = 0.05$ significance level.

This confirms the validity of the first hypothesis, stating that:

"There is a very strong and statistically significant relationship between peer review and compliance with external auditing standards in the audit firms under study, at a significance level of ($\alpha = 0.05$)." This result is consistent with the studies of Mohammed Azhari (2016) & Bashir & Youssef (2017).

Testing the second hypothesis (H2):

The following table presents the Chi-square (X^2) test values, which analyze the differences and relationships between the observed and expected values for the second hypothesis:

"The relationship between peer review and adherence to professional ethics and conduct standards."

The significance and strength of the relationship between the two variables can be determined based on the p-value and the weighted mean.

Table 5: Results of analysis of the phrases of the second axis: Peer review and commitment to professional ethics and rules of conduct

Total	PV	Chi-Square	Standard Deviation	Mean	Phrases	No
I strongly agree	0.000	52.71	0.618	4.27	The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to verify the extent to which all individuals in the audit office adhere to the rules and ethics of professional conduct reviewed scientifically and practically.	1
I agree	0.000	65.43	0.586	4.14	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure that all individuals in the audit office adhere to honesty, integrity, ability	2

					to develop and not be associated with a client who lacks integrity.	
I agree	0.000	84.54	0.828	4.07	The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure independence and impartiality in the implementation of external audits.	3
I strongly agree	0.000	42.14	0.672	4.20	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to verify the auditor's commitment to respect the confidentiality of the information they obtain from the client's business.	4
I agree	0.000	40.43	0.682	4.16	The application of peer review requires external audit offices to develop policies and procedures to verify the auditor's commitment to integrity and transparency and to provide important information about the company and the members of the Board of Directors in his report.	5
I agree	0.000	27.68	0.581	4.09	The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and	6

					procedures to verify the credibility of the auditor in providing information on currency and the honest representation of the information to be reported.	
I agree	0.000	59.29	0.684	4.07	The application of peer review requires external audit offices to adhere to legal responsibilities towards clients.	7
I agree	0.000	121	0.539	4.143	**All statements of the second hypothesis**	

Source: Prepared by the researcher based on the results of the program (IBM SPSS).

The previous table indicates a positive and statistically significant relationship for all statements of the second hypothesis, as evidenced by the Chi-square (X^2) value and p-value (PV), both of which are below the significance level ($\alpha = 0.05$).

Additionally, the overall statements of the second hypothesis (H2) received strong agreement, with a mean score of (4.14), a Chi-square value of ($X^2 = 121$), and a p-value ($PV = 0.000$), which is less than $\alpha = 0.05$. This confirms the validity of the second hypothesis, stating that:

"There is a strong and statistically significant relationship between peer review and adherence to professional ethics and conduct standards in audit firms under study, at a significance level of ($\alpha = 0.05$)." This result is

consistent with the studies of Mohammed Azhari (2016) & Bashir & Youssef (2017).

Testing the third hypothesis (H3)*:*

The following table presents the Chi-square (X^2) test values for analyzing the differences and relationships between the observed and expected values for the third hypothesis statements, which examine the relationship between peer review and work organization in audit firms.

The significance and strength of the relationship between the two variables can be determined based on the p-value (PV) and the weighted mean value.

Table (6): Results of analysis of the statements of the third axis: Peer review and organization of work in audit offices

Total	PV	Chi-Square	Standard Deviation	Mean	Phrases	No
I strongly agree	0.000	15.68	0.636	4.32	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to identify auditors whose abilities and experience are commensurate with the nature of the work assigned to them.	1
I agree	0.000	33.86	0.773	3.95	The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to grant auditors incentive or moral rewards or impose financial penalties on them in a way	2

					that contributes to improving the quality of their work.	
I agree	0.000	56.68	0.830	3.96	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to qualify the auditor for a period of not less than three years without interruption from the date of his registration in the auditors' register.	3
I agree	0.000	61.86	0.689	4.12	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to communicate the general policies and procedures for quality control to all employees within the office	4
I agree	0.000	83.57	0.528	4.11	The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure that all individuals working in the office adhere to the rules and provisions of independence, impartiality and objectivity.	5
I agree	0.00	99.54	0.526	4.093	**All statements of the third hypothesis**	

Source: Researcher preparation based on the results of the IBM SPSS program.

The previous table indicates that there is a positive and statistically significant relationship for all statements of the third hypothesis (H3), as evidenced by the Chi-square (X^2) value and the p-value (PV), both of which are less than the significance level ($\alpha = 0.05$).

Additionally, the total statements of the third hypothesis(H3) received agreement, with a mean value of (4.1), a Chi-square value of ($X^2 = 99.54$), and a p-value of ($PV = 0.000$), which is below $\alpha = 0.05$.

This confirms the validity of the third hypothesis (H3), meaning:

There is a strong and statistically significant relationship between peer review and work organization in the audit firms under study, at a significance level of ($\alpha = 0.05$).

1. The results of the study:

In light of the study sample, the researcher reached the following results:

1. A survey of external auditors' opinions reveals a statistically significant relationship between peer review and adherence to external auditing standards.
2. A strong and statistically significant relationship exists between peer review and adherence to professional ethics and codes of conduct.
3. A strong and statistically significant relationship exists between peer review and the organization of work in audit offices.

4. The existence of a statistically significant relationship between peer review and audit quality confirms that peer review is an effective tool for enhancing audit quality.
5. The application of peer review promotes compliance with external auditing standards, adherence to professional codes and ethics, and organization of work in audit offices.

Recommendations:

1. The researcher recommends applying the peer review method as one of the methods of controlling the quality of the audit.
2. The researcher recommends that the Yemeni Association of Certified Public Accountants establish the necessary standards, procedures, and policies for a peer review program, in collaboration with regulatory bodies overseeing the auditing profession, to ensure proper implementation and contribute to audit quality.
3. Yemen should benefit from the expertise and experience of developed countries in applying the peer review method, starting with large offices, then medium-sized offices, and finally small offices.
4. Peer review should receive adequate attention from universities, academic institutions, professional organizations, and scientific bodies, due to its significance and impact on audit quality.

5. Coordination between auditing regulatory bodies and the Yemeni Association of Certified Public Accountants is crucial for organizing seminars and training sessions on the importance and implementation of peer review, thereby contributing to the development of the auditing profession in Yemen.
6. There is a need for more studies and future research in this field to enhance the effectiveness of quality control in auditing.

Sources and references:

1. Abdullah, M. A. M. (2016). *Peer review and its role in enhancing the efficiency of audit quality control* (Unpublished master's thesis). Al-Neelain University, Graduate School.
2. Abdel-Wahab, N. A. (2009). *Encyclopedia of modern external auditing*. University Press and Publishing House.
3. Al-Abdullah, R. J. M., & Al-Dulaimi, W. Y. Y. (2007). Quality control of audit work in Yemeni firms: A field study. *Journal of Accounting Research, 8*(1), 29–88.
4. Al-Hamali, A. A. M. (2015). *Evaluating the effectiveness of using the peer review method to improve the quality of the audit process in Libya* (Unpublished master's thesis). Helwan University, Faculty of Commerce.
5. Al-Naimat, S. M., & Saeed, M. (2013). Analyzing the factors affecting the quality and efficiency of the accounting auditing profession: An

empirical study in the Jordanian environment. *Journal of Commercial Research, 35*(2), 15–56.

6. Amin, L. A. (2014). *Evaluation and development of the role of the Central Auditing Organization in monitoring and accounting for public funds*. University Publishing House.
7. Bashir, H. N. H., & Youssef, K. A. (2017). *Peer review and its impact on the quality of external audit: A field study on the National Audit Office and a sample of accounting and auditing firms in Sudan* (Unpublished master's thesis). Al-Neelain University.
8. Casterella, J. R., Jensen, K. L., & Knechel, W. R. (2009). Is self-regulated peer review effective at signaling audit quality? *The Accounting Review, 84*(3), 713–735.
9. Hassan, S. S. (2014). Requirements for activating peer review as a tool for quality audit control. *Accounting and Auditing Journal, 2*(1).
10. Ibrahim, M. B. (2008). A proposed approach to determining the variables that affect the measurement of professional performance quality in external auditing, with application to the accounting and auditing firms sector in the Arab Republic of Egypt. *Journal of Commercial Research, 30*(2), 147–254.
11. Ismail, A. S. F. (2014). Measuring the impact of external audit quality on improving the reputation of the external auditor: A theoretical and field study. *Journal of Financial and Commercial Research*, (3), 269.

12. Khalida, M. A. M. (2017). *Peer review and its role in narrowing the expectations gap: A field study on the National Audit Office*.
13. Mahmoud, K. M. A. (2017). *Peer review and its role in narrowing the expectations gap* (Supplementary research paper for the master's degree in accounting). Al-Neelain University, Graduate School.
14. McCarty, L. S., Borgert, C. J., & Mihaich, E. M. (2012). Information quality in regulatory decision-making: Peer review versus good laboratory practice. *Environmental Health Perspectives, 120*(7), 927–934.
15. Metwally, M. I. B., & Mohamed. (2018). A proposed framework for the possibility of implementing a peer review program as a tool for controlling the quality of professional performance of audit firms in Egypt. *The Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, 9*(2-2), 26–51.
16. Mohamed, I. A. R. A. (2013). *The role of audit quality and corporate governance in reducing investment risks in financial markets*.
17. Mohamed, S. M. A. (2012). *The role of the General Authority for Financial Supervision in improving the quality of the audit process in Egyptian audit firms* (Unpublished master's thesis). Cairo University, Faculty of Commerce.
18. Morton, D., Sellers, R. S., Barale-Thomas, E., Bolon, B., George, C., Hardisty, J. F., ... Teranishi, M. (2010). Recommendations for pathology peer review. *Toxicologic Pathology, 38*(7), 1118–1127.

19. Nojom, A. T., & Al-Zubaidi, S. J. (2020). The role of peer auditing in the quality of auditors' work in Iraq. *Journal of Al-Kut College for Human Sciences*.
20. Omar, N. K. (2023). The impact of applying peer review on reducing audit risks: A field study on external audit firms in Sudan. *African Journal for Advanced Studies in the Humanities and Social Sciences (AJASHSS), 2*(2), 30–44.
21. Raroer, J. (2009). *Guide for conducting external peer reviews of the organizations of the federal offices of inspector general: Audit committee policy statement on systems of quality control and the external peer review in the inspectors general*.
22. Saudi Organization for Certified Public Accountants. (1998). *Quality control standards for accounting firms*.
23. Sherine, A. M. (2019). Peer review and its impact on improving the quality of financial reports: An exploratory study of the opinions of a sample of employees of the Federal Financial Audit Bureau. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 10*(46).
24. Smith, J. (2010). The impact of the 2007 financial crisis on global markets. *Financial Studies Journal, 12*(3), 45–60.
25. Shuraim, O. S., & Barakat, L. H. (2011). *Fundamentals of auditing* (Part One, 3rd ed.). Al-Amin Publishing and Distribution.
26. Yassin, A. T. (2021). The role of peer auditing in improving the quality of audit work: An exploratory study of the opinions of a sample of auditors in the Federal Financial Supervision Bureau,

audit offices, and some companies listed on the Iraqi Stock Exchange. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*. Tikrit University, Faculty of Management and Economics.

Appendix: Survey List

Dear Mr. / .....,

Greetings,

The researcher is conducting a study titled: *"The Importance of Peer Review in Enhancing the Quality of External Auditing: A Field Study from the Perspective of Auditors in Audit Firms in the Capital Secretariat – Sana'a."*

The study problem lies in the weak oversight of audit firms and offices in Yemen. Therefore, this study aims to investigate the role of peer review in enhancing audit quality control efficiency and improving the professional practice of external auditors through its implementation.

Your commitment to providing accurate and objective data will undoubtedly contribute to a better evaluation of the research topic, thereby assisting the researcher in achieving the study's objectives and formulating recommendations that can help propose suitable solutions to the study's subject matter.

I sincerely appreciate and respect your cooperation in ensuring the success of this field study. Please note that the results will be used solely

for scientific research purposes and will be available to you whenever you wish to access them.

With my highest respect and appreciation,

Researcher: Dr. Tariq Ahmed Al-Gumaei

First: - General information related to the respondent

Name...../

Please tick the answer you see fit.

1. Education

A- Bachelor of Accounting, B- Master, C- PhD

1. Professional Qualifications

A- Chartered Accountant License. B-CPAC- ACCAD – Other.....

3Number of years of experience

A- Less than 5 years B- From 5 to 10 years C- From 11 years and above

The first axis: There is a statistically significant relationship between peer review and adherence to external auditing standards

To strongly agree	Disagree.	neutral	I agree	I strongly agree	Phrases	
					The application of peer review requires external audit offices to pay attention to qualifying auditors scientifically and practically.	1
					Commitment to the application of peer review requires external	2

					audit offices to pay attention to the continuous training of the audit team in the office.	
					The application of peer review requires external audit offices to verify the professional and virtual independence of all individuals carrying out the audit.	3
					Commitment to the application of peer audit requires external audit offices to pay attention to planning, implementation and good supervision of external audits.	4
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure quality control for all audit work.	5
					The application of peer review requires external audit offices to exercise the necessary professional care and documentation in a manner that provides reasonable	6

					conviction of the quality of the audit process.	
					Peer review reduces auditors' excesses of professional standards.	7
					Peer Review Application Requires External Audit Offices to Evaluate Internal Control System	8
					Peer Review Application Requires External Audit Offices to Collect Sufficient and Appropriate Evidence	9
					The application of peer audit requires external audit offices to verify the client's compliance with generally accepted accounting principles and consistency in their application.	10

The second axis: There is a statistically significant relationship between peer review and adherence to professional ethics and codes of conduct

To strongly agree	Disagree.	neutral	I agree	Agree Strongly	Phrases	
					The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to verify the extent to which all individuals in the audit office adhere to the rules and ethics of professional conduct reviewed scientifically and practically.	1
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure that all individuals in the audit office adhere to honesty, integrity, ability to develop and not be associated with a client who lacks integrity.	2
					The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure independence and impartiality in the implementation of external audits.	3

					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to verify the auditor's commitment to respect the confidentiality of the information they obtain from the client's business.	4
					The application of peer review requires external audit offices to develop policies and procedures to verify the auditor's commitment to integrity and transparency and to provide important information about the company and the members of the Board of Directors in his report.	5
					The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to verify the credibility of the auditor in providing information on currency and the honest representation of the information to be reported.	6
					The application of peer review requires external audit offices to adhere to legal responsibilities towards clients.	7

The third axis: There is a statistically significant relationship between peer review and the organization of work in audit offices

To strongly agree	To agree	Neutral	I agree	Agree Strongly	Phrases	Phrases
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to identify auditors whose abilities and experience are commensurate with the nature of the work assigned to them.	1
					The application of peer audit requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to grant auditors incentive or moral rewards or impose financial penalties on them in a way that contributes to improving the quality of their work.	2
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to qualify the auditor for a period	3

					of not less than three years without interruption from the date of his registration in the auditors' register.	
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to communicate the general policies and procedures for quality control to all employees within the office	4
					The application of peer review requires external audit offices to develop the necessary policies and procedures to ensure that all individuals working in the office adhere to the rules and provisions of independence, impartiality and objectivity.	5

تم بحمد الله

مجلة الأحقاف
للعلوم الاجتماعية
Al- Ahgaff Journal of Social Science

مجلة الأحقاف
للعلوم الاجتماعية
Al- Ahgaff Journal of Social Science